MTPME
المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة
OBSERVATOIRE MAROCAIN DE LA TRES PETITE ET MOYENNE ENTREPRISE

التقرير السنوي

نسخة 2024

التقرير السنوي

نسخة 2024

لفهرس

كلمة السيد الرئيس **9**

1. تقرير الأنشطة **12**

1.1 هيئات الحكامة 12

1.2 الاستراتيجية 13

1.3 الموارد 25

2. المنهجية **27**

1.2 المفاهيم المعتمدة **27**

3.2 الجهات الموفّرة للبيانات 29

3. الوضعية الديموغرافية المقاولات **32**

1.3 السمات الأساسية لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة 32

2.3 إنشاء وحلّ الشركات الاعتبارية 38

4. المؤشرات الاقتصادية لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة **49**

1.4 رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة 49

4.3 القيمة المضافة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة 56

5. التشغيل **64**

1.5 تحليل التشغيل والانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال الفترة 2016-2023 64

5.2 تحليل كتلة الأجور 2022-2023 80

3.5 مناصب الشغل حسب النوع سنة 2023 83

6. الحالة الراهنة لريادة الأعمال النسائية في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة **95**

7. لوج المقاولات الى التمويل البنكي 2023 **103**

1.7 ولوج مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة إلى التمويل البنكي 103

2.7 ولوج مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة إلى التمويل البنكي حسب جنس مسيرها 105

الملحقات **109**

لوائح الرسوم البيانية والجداول والأشكال **114**

كلمة السيد الرئيس

خلال السنوات الخمس الأخيرة، شهد الاقتصاد الوطني تطورًا ملحوظًا رغم التحديات المعقدة التي واجهها. فمن جهة، واجه المغرب تحديات جائحة كوفيد-19 وما ترتب عنها من آثار اقتصادية واجتماعية، ومن جهة أخرى، تعرضت البلاد لسنوات متتالية من الجفاف، مما أدى إلى تراجع حاد في الموارد المائية وتفاقم أزمة الإجهاد المائي. وعلى المستوى الدولي، ساهم اندلاع الحرب في أوكرانيا في تصعيد التوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية بشكل ملموس، مما أدى إلى اضطراب سلاسل التوريد العالمية.

وقد أسفرت هذه العوامل عن تصاعد معدل التضخم إلى مستويات غير مسبوقة خلال عام 2022، لم تشهدها البلاد منذ عقود.
ورغم هذه التحديات، أبدى الاقتصاد الوطني قدرة على التكيف، محققًا نموًا بنسبة 3,4% في عام 2023، مع تسجيل تحسن واضح في التوازنات الاقتصادية الكبرى.

لم يكن النسيج الإنتاجي بمنأى عن هذه التغيرات، بل تأثر بشكل مباشر. وانطلاقًا من هذا الواقع، يأتي الإصدار الخامس للتقرير السنوي للمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة ليقدم تحليلًا معمقًا للانعكاسات الاقتصادية التي واكبت هذه المرحلة الحرجة، حيث يعرض تشخيصًا شاملًا للنسيج الإنتاجي للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة (EPMA) خلال عامي 2022 و2023، مدعومًا بتحليل مقارن للفترة التي سبقت جائحة كوفيد-19، وتحديدًا بين عامي 2017 و2019، مما يتيح فهمًا دقيقًا للتحولات الاقتصادية ومدى تأثيرها على المقاولات الوطنية.

وتُظهر بيانات المديرية العامة للضرائب (DGI) أن عدد المقاولات عاد خلال الفترة 2023-2022إلى وتيرة نمو مقاربة لتلك المسجلة قبل الجائحة، حيث بلغ المتوسط السنوي لإنشاء المقاولات الجديدة حوالي 66 ألف مقاولة، تنتمي غالبيتها إلى فئة المقاولات متناهية الصغر، مما يعكس تعافيًا تدريجيًا للنسيج الإنتاجي الوطني.

بالتوازي مع ذلك، شهد عدد المقاولات المُحلَّة ارتفاعًا ملحوظًا، حيث ارتفع متوسط عدد المقاولات سنويًا من حوالي 7,400 مقاولة قبل الجائحة إلى أكثر من 10,000 مقاولة خلال عامي 2022 و2023، وفقًا لبيانات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية. علاوة على ذلك، أظهرت الدراسة المشتركة بين المرصد والبنك الدولي[1] بشأن ديناميكية المقاولات والإنتاجية أن عددًا كبيرًا من الشركات كانت في حالة خمول مؤقت مما يعكس استمرار تأثيرات عدم الاستقرار الاقتصادي على استدامة المقاولات.

وعلى الرغم من هذه التحديات، شهد النسيج الاقتصادي تحسنًا نسبيًا بعد جائحة كوفيد-19، لا سيما من حيث خلق القيمة المضافة وفرص العمل ، مدفوعًا بنمو بعض الفروع، خصوصًا"أنشطة الخدمات الإدارية والدعم "وقطاع "النقل والتخزين." ومع ذلك، تظل قطاعات التجارة، الصناعة التحويلية، والبناء الركائز الأساسية للإنتاج، حيث تمثل 72%من رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة(EPMA) ، و 53%من قيمتها المضافة، إلى جانب استيعابها لما يقرب من نصف إجمالي اليد العاملة.

يكشف تحليل تطور النسيج الإنتاجي على المستوى الجهوي عن ديناميات ديمغرافية متباينة بين مختلف الجهات, حيث تبرز جهة طنجة-تطوان-الحسيمة بشكل خاص، مسجلة زيادات ملحوظة في عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة(EPMA) ، بالإضافة إلى ارتفاع في قيمتها المضافة ومعدلات التوظيف.

من جهة أخرى، تشير معطيات الإصدار الجديد لتقرير المرصد إلى استمرار التحديات المرتبطة بالفجوة بين الجنسين داخل النسيج الإنتاجي .حيث لاتزال نسبة النساء العاملات في هذا القطاع متدنية، إذ لم تتجاوز ثلث إجمالي العاملين في المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة خلال عام 2023. علاوة على ذلك، لا تشغل النساء سوى 15% من المناصب الإدارية داخل هذه المقاولات، مما يعكس تمثيلًا محدودًا لهن في مواقع صنع القرار.

يقدم هذا التقرير بيانات دقيقة وتحليلات معمقة تسلط الضوء على مختلف الجوانب والخصائص التي تميز النسيج الإنتاجي الوطني، مما يوفر رؤية شاملة حول ديناميات الاقتصاد الوطني وأبرز التحديات والفرص المتاحة.

وتكتسب هذه الاستنتاجات، إلى جانب الرؤى الأخرى الواردة في التقرير، أهمية خاصة في إطار دعم السياسات العامة .حيث تعزز من مكانة المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة كمصدر موثوق للمعلومات، يساهم في توجيه القرارات الاستراتيجية على المستويين العام والخاص. بناءً على ذلك، تتزايد أهمية البيانات والتحليلات الدقيقة والشاملة التي يوفرها المرصد، مما يجعله أداة أساسية لفهم تطورات النسيج الإنتاجي الوطني ورسم السياسات الملائمة لتعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة.
في ضوء التطورات الجديدة، شهد عام 2024انضمام وزارة الاستثمار والتقارب وتقييم السياسات العامة إلى أنشطة المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة، مما يعكس التوسع المتزايد لدور المرصد في دعم السياسات الاقتصادية. وعلى المستوى

[1] تحرير إمكانات القطاع الخاص المغربي : تحليل ديناميكية الشركات والإنتاجية" 2024

الوطني، تم تعزيز التعاون مع عدد من المؤسسات الوطنية، بما في ذلك وزارة الاقتصاد والمالية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بهدف تعزيز تبادل البيانات وتحسين آليات التحليل الاقتصادي.

أما على المستوى الدولي، فقد واصل المرصد توسيع أنشطته عبر إطلاق مشاريع تعاون جديدة مع البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE) ، إضافة إلى التحالف من أجل التمويل الشامل ومؤسسة التمويل الدولية(IFC) ، مما يعزز مكانة المرصد كشريك استراتيجي في دعم تنمية المقاولات وتعزيز التمويل الشامل.

في الختام، أود أن أعرب عن فخري بما حققه هذا المرصد الشاب من إنجازات، كما أتوجه بالشكر الجزيل لشركائنا الذين كان لدعمهم دور حاسم في تمكين المرصد من أداء مهامه بفعالية، مما أسهم في خدمة الاقتصاد الوطني وتعزيز استدامة المقاولات.

الفصل الأول
تقرير الأنشطة

1.1 هيئات الحكامة
2.1 الاستراتيجية
3.1 الموارد

1. تقرير الأنشطة

يستعرض هذا التقرير الأنشطة والإنجازات التي حققها المرصد خلال الفترة الممتدة من نهاية عام 2023 وحتى نهاية عام 2024.
ويتناول التقرير المحاور التالية:

- هيئات الحكامة.
- توجهات الخطة الاستراتيجية 2024-2026.
- التقييم المرحلي للخطة الاستراتيجية 2024-2026.
- الموارد البشرية والمالية.

1.1 هيئات الحكامة

تأسس المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة بمبادرة من بنك المغرب، وبمشاركة مجموعة من الشركاء من القطاعين العام والخاص (يرجى الرجوع إلى قائمة أعضاء مجلس الإدارة). وتتكون هيئات حوكمته من الجمعية العامة، ومجلس الإدارة، والمدير التنفيذي (أنظر الشكل 1).

الشكل 1- هيئات الحاكمة بالمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

الجمع العام: يتولى اتخاذ القرارات المتعلقة بجميع الجوانب التشغيلية للمرصد، بما في ذلك انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتحديد التوجهات العامة.
وفي هذا السياق، قام المرصد بتحديث نظامه الأساسي بما يتماشى مع القرارات الصادرة عن آخر اجتماع لمجلس الإدارة الذي انعقد في ديسمبر 2023، كما أجرى تعديلات على لوائحه الداخلية. تضمنت هذه التعديلات إيداع الحسابات لدى ديوان المحاسبة، وتعزيز مدونة الأخلاقيات، وإضافة إمكانية تقديم خدمات مدفوعة أو مجانية لصالح أطراف ثالثة.

المجلس الإداري: يتمتع بجميع الصلاحيات اللازمة لضمان حسن سير عمل المرصد، بما في ذلك إقرار استراتيجيته، برنامجه السنوي، وميزانيته.
يترأس مجلس الإدارة والي بنك المغرب للمرصد منذ إنشائه، ويتألف المجلس من الأعضاء التالية:

- وزير الصناعة والتجارة
- وزير الاقتصاد والمالية ، ويمثله كل من المدير العامل للمديرية العامة للضرائب، ومديرة الخزينة والمالية الخارجية.
- وزير الإدماج الاقتصادي، والمقاولات الصغيرة، والتشغيل، والكفاءات.
- الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالتحول الرقمي وإصلاح الإدارة

- الأمين العام للمندوبية السامية للتخطيط
- المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- المدير العام للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
- المدير العام للشركة الوطنية للضمان والتمويل (Tamwilcom) صندوق الضمان المركزي سابقاً
- المدير العام لمغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة
- رئيس المجموعة المهنية لبنوك المغرب
- رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب

انضمت وزارة الاستثمار إلى المرصد في شهر يونيو من العام 2023 كعضو في مجلس إدارته. وقد جاء هذا الانضمام في سياق تقارب الأهداف الاستراتيجية للمؤسستين، ويُنتظر أن يسهم هذا التعاون في تعزيز فعالية أنشطة المرصد وتطوير منظومته المعلوماتية المخصصة للنسيج الإنتاجي.

المدير التنفيذي: يتولى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتسيير الشؤون اليومية للمرصد. ومنذ عام 2018، تشغل الدكتورة أما ل الإدريسي هذا المنصب.

2.1 الاستراتيجية

1.2.1 – توجهات الخطة الاستراتيجية 2024–2026

أقرّ مجلس الإدارة الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2024-2026 خلال اجتماعه الأخير الذي انعقد في شهر ديسمبر من عام 2023. وقد جرى إعداد هذه الخطة وتنفيذها في ظل مجموعة من الأزمات المتلاحقة، أبرزها جائحة كوفيد-19، التوترات الجيوسياسية، والتحديات المناخية. كما استندت الخطة إلى إصلاحات طموحة قامت بها السلطات العمومية، شملت النموذج التنموي الجديد، الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، إلى جانب برامج تنموية متعددة وتقوم الخطة على ثلاثة محاور رئيسية:

- جمع وتحليل قواعد البيانات، وضمان دقتها وموثوقيتها.
- تعزيز الكفاءة التنظيمية والقدرات المؤسسية.
- تطوير قنوات الاتصال، وتوسيع التعاون، وتعزيز السمعة المؤسسية.

الشكل 2 - الخطة الاستراتيجية 2024 – 2026

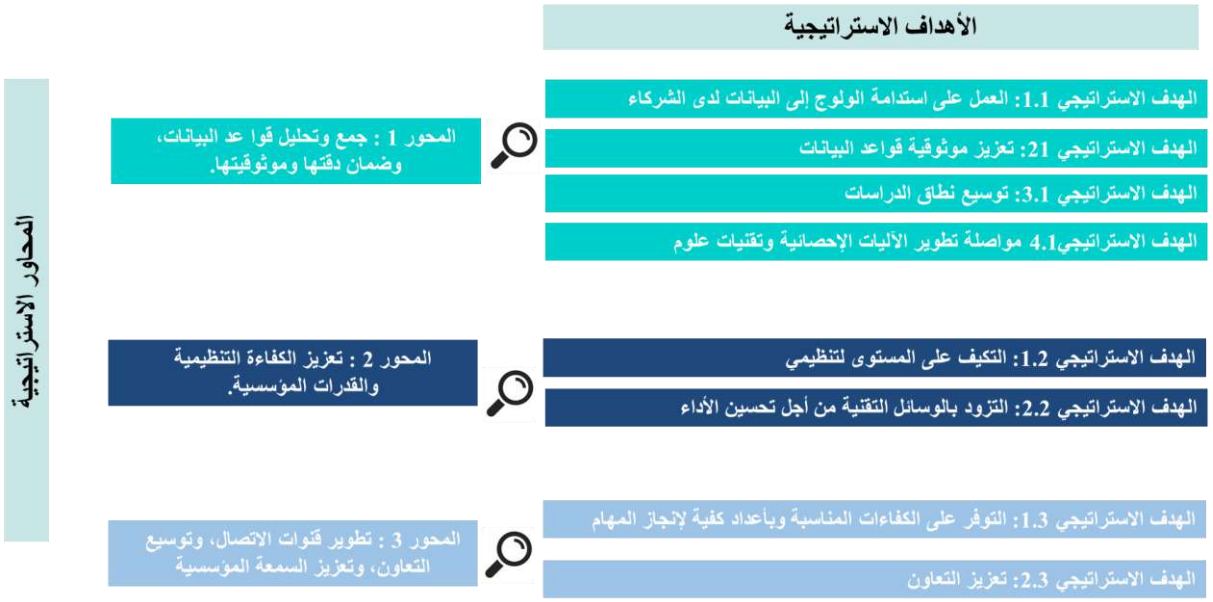

2.2.1 التقييم المرحلي للخطة الاستراتيجية 2024-2026

المحور الأول :جمع قواعد البيانات وضمان موثوقيتها وتحليلها

1.1: تعزيز الشرعية والقدرة على جمع البيانات

اتخذ المرصد مجموعة من الإجراءات لتعزيز شرعية مهمته وترسيخ دوره كمصدر موثوق للمعلومات والتحليل. وقد تم تعزيز التعاون مع مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك الوزارات والمؤسسات العامة والخاصة، بالإضافة إلى الشركاء الدوليين، مما أسهم في توسيع نطاق دعمه وتعزيز مكانته.

وفي إطار التزامه بالشفافية، ينشر المرصد تقارير دورية مفصلة تسلط الضوء على منهجيته ونتائجه، مما يعزز من ثقة المستخدمين في أعماله. كما أن إشراف بنك المغرب على المرصد يضمن استقلاله الفكري، مما يتيح له إجراء دراساته وتحليلاته بحرية، بعيدًا عن أي تأثيرات سياسية أو اقتصادية، الأمر الذي يعزز مصداقيته كمؤسسة تحليلية مستقلة.

عمل المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة على تعزيز خبرته العلمية من خلال اعتماد منهجيات دقيقة تتماشى مع المعايير الدولية، إضافةً إلى تنويع مؤشرات الأداء الخاصة به، بما يُمكّنه من مواجهة التحديات الراهنة بفعالية، خصوصًا في مجالات تعزيز المساواة بين الجنسين ودعم التنمية الشاملة.

وفي إطار جهوده لتعزيز الوعي بأهمية استغلال البيانات، أطلق المرصد مبادرات توعوية تستهدف إعلام الأطراف المعنية والجمهور العام حول أهمية البيانات في دعم عملية اتخاذ القرار. كما ركّز على التأثير العملي لمنشوراته، مما ساهم في توضيح ودعم القرارات السياسية والاقتصادية، وعزز بذلك دوره كمؤسسة رئيسية في تحليل الديناميات الاقتصادية.

وإدراكًا لأهمية الاعتماد على بيانات حديثة ومتاحة بسرعة لتحسين دقة التحليلات، بذل المرصد جهودًا كبيرة لتقليل مدة استلام البيانات من الموردين، ما يُتيح فهمًا أفضل للاتجاهات الراهنة وديناميات السوق. ويساعد هذا النهج صناع القرار على الاستجابة السريعة للتطورات الاقتصادية وتكييف استراتيجياتهم وفقًا لهذه المتغيرات، فضلاً عن التنبؤ بالتحديات المستقبلية.

منذ بدء عملياته، حرص المرصد على تعزيز تعاونه مع شركائه من مزوّدي البيانات بهدف تحسين أوقات استلامها تدريجيًا. ومع ذلك، تظل بعض المهل القانونية، مثل تلك المتعلقة بإيداع التصريحات الضريبية أو تقديم الميزانيات لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC)، غير قابلة للاختزال نظرًا لطبيعة البيانات المعالجة والإطار التنظيمي الذي يحكمها.

إضافةً إلى ذلك، تتطلب معالجة البيانات وقتًا إضافيًا لضمان الامتثال للمتطلبات التقنية اللازمة لتحليل قواعد البيانات المستلمة بدقة وكفاءة. ورغم هذه التحديات، تم تنفيذ تحسينات متواصلة لتقليص أوقات المعالجة، وهو المجال الوحيد الذي يمكن تحسينه بفعالية. وقد تم بالفعل تسريع عمليات المعالجة، لا سيما في المجالات المتعلقة بـ التوظيف، وإنشاء وحل المقاولات، وإمكانية الوصول إلى التمويل، وذلك خلال إعداد التقارير السنوية السابقة.

وينطبق هذا النهج أيضًا على تقرير عام 2024 الحالي، الذي يتضمن بيانات محدثة لعام 2023 تشمل التوزيع الديمغرافي، والقيمة المضافة، ورقم معاملات المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة، مما يعزز موثوقية التحليل ويدعم عملية اتخاذ القرار بشكل أكثر دقة وفعالية.

2.1. مواصلة العمل على تعزيز الموثوقية والإثراء

تحسين جودة البيانات المجمعة من خلال تقنيات معالجة متطورة

في إطار جهوده المستمرة لتحسين جودة البيانات المجمّعة، يواصل المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة اعتماد تقنيات معالجة متقدمة، بما في ذلك التعلم الآلي وتقنيات استخراج البيانات من الإنترنت ("الويب سكرايبنغ").
ومن بين أبرز إنجازاته في هذا المجال، تطوير خوارزمية قائمة على التعلم الآلي تهدف إلى تصنيف المقاولات التي تفتقر إلى بيانات كافية ضمن فئات محددة، وذلك بالاستناد إلى رقم المعاملات، مما يُمكّن من تحليل أكثر دقة وشمولية للمقاولات النشطة.

كما شهدت خوارزمية تحديد النوع الاجتماعي تحسينات جوهرية، مما أسهم في رفع معدل التعرف من 76,8% في عام 2019 إلى 87,5% في عام 2023، الأمر الذي عزز دقة التحليلات الديموغرافية ورفع موثوقيتها. بالإضافة إلى ذلك، قام المرصد بإعادة بناء سلاسل زمنية للبيانات الديموغرافية والاقتصادية استنادًا إلى قاعدة بيانات المديرية العامة للضرائب (DGI) للفترة الممتدة من 2017 إلى 2023.

وفي سياق متصل، تم إنشاء سلسلة زمنية للوظائف تغطي الفترة من 2016 إلى 2023، بالإضافة إلى سلسلة لنسبة العمالة النسائية تمتد من 2013 إلى 2023، وذلك بالاعتماد على بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.(CNSS)
تهدف هذه المبادرات إلى تعزيز دقة التحليلات وملاءمتها، بما يسهم في رفع كفاءة المرصد وتعزيز دوره كمصدر موثوق للمعلومات والتحليلات لدعم عملية اتخاذ القرار لدى صناع السياسات والفاعلين الاقتصاديين.

وفي إطار تطوير منهجيات جمع البيانات ومعالجتها، واصل المرصد خلال هذا العام تنظيم ورش عمل تعاونية مع مختلف الشركاء، بما في ذلك مجموعات العمل المشاركة والجهات المعنية .وقد ساهمت هذه المناقشات بشكل فعّال في رفع مستوى الكفاءة وضمان ملاءمة النتائج المشتركة، مما يعزز موثوقية التحليلات ويدعم عملية اتخاذ القرار على أسس علمية دقيقة.

- **مجموعة عمل المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة /المديرية العامة للضرائب**: قسم الدراسات والإحصائيات والتوقعات الضريبية لدى المديرية العامة للضرائب (DGI) قدّم الدعم للمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة والمتوسطة (OMTPME) بهدف أتمتة النماذج الخاصة بالمؤشرات الديموغرافية، الاقتصادية، والمالية للشركات ذات الشخصية الاعتبارية.

- **مجموعة عمل المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية / المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة**: انكبت هذه المجموعة على دراسة البيانات المتعلقة بإنشاء المقاولات والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى تحليل ريادة الأعمال النسائية من خلال دراسة الأسماء الشخصية لمسيري المقاولات.

- **مجموعة عمل بنك المغرب / المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة:** نظم فريق المرصد اجتماعات متعددة مع مديرية الإحصاء وتدبير المعطيات (DSGD) حول أساليب معالجة البيانات المتعلقة بالحصول على ال تمويل من مكتب الاستعلام الائتماني والمعلومات المالية الفردية. من جهته، تعاون المرصد مع المديرية المذكورة في تنفيذ عدة مشاريع، منها تحديث وتحسين عينة الاستقصاء الشهري حول الظرفية لبنك المغرب من قاعدة بياناته الموحدة، وتعزيز موثوق ية البيانات المتعلقة بالمقاولات الواردة في ملفه المرجعي.

- **مجموعة العمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي / المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى المتوسطة:** قام المرصد بإنجاز أعمال مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) تتعلق ببيانات التوظيف بشكل عام، موزعة حسب الجنس وفئات الرواتب، بالإضافة إلى تتبع تطور معدل توظيف النساء منذ عام 2013.

- **مجموعة عمل وزارة الصناعة والتجارة / المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة**: واصل ممثلو المؤسستين جهودهم لتحديد وإثراء بيانات الشركات الصناعية المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة، مستندين في ذلك إلى قواعد البيانات الموحدة التي يوفرها المرصد.

- **مجموعة عمل المغرب للمقاولات الصغيرة والمتوسطة/ المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة**: نظمت عدة ورش عمل لتحديد نطاق البيانات التي سيتم تبادلها مع المرصد

الشكل 3 - خطوات تحسين موثوقية البيانات

آلية استرجاع البيانات وتحسينها لتعزيز جودة النظام الإحصائي.

في إطار الجهود المبذولة لتحسين موثوقية البيانات، اعتمد المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة آلية مبتكرة تهدف إلى إعادة تقديم البيانات للمزوّدين الرئيسيين، مما يسهم في تعزيز جودة النظام الإحصائي الوطني.
تعتمد هذه الآلية على معالجة البيانات الأولية الواردة، تحسين جودتها، وإثرائها قبل إعادة تسليمها إلى الجهات المزوّدة المعنية، بهدف ضمان دقة البيانات وتوفير مؤشرات أكثر موثوقية لدعم عمليات صنع القرار (انظر الشكل 4)

تم تفعيل هذه العملية منذ عام 2022، وما زالت مستمرة حتى عام 2024، وتشمل الجهات المستفيدة: بنك المغرب، وزارة الصناعة والتجارة، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC). بالإضافة إلى ذلك، يتم إعداد ملف شامل للحالات المنتهية، حيث يتم تحسينه وإثراؤه وفقًا لمحاور تحليلية متعددة، قبل إرساله إلى المديرية العامة للضرائب (DGI)، مما يعزز قدرة الجهات المعنية على الاستفادة من بيانات دقيقة ومحدثة لدعم السياسات الاقتصادية والتجارية.

الشكل 4 - آلية إعادة تقديم البيانات إلى الموردين.

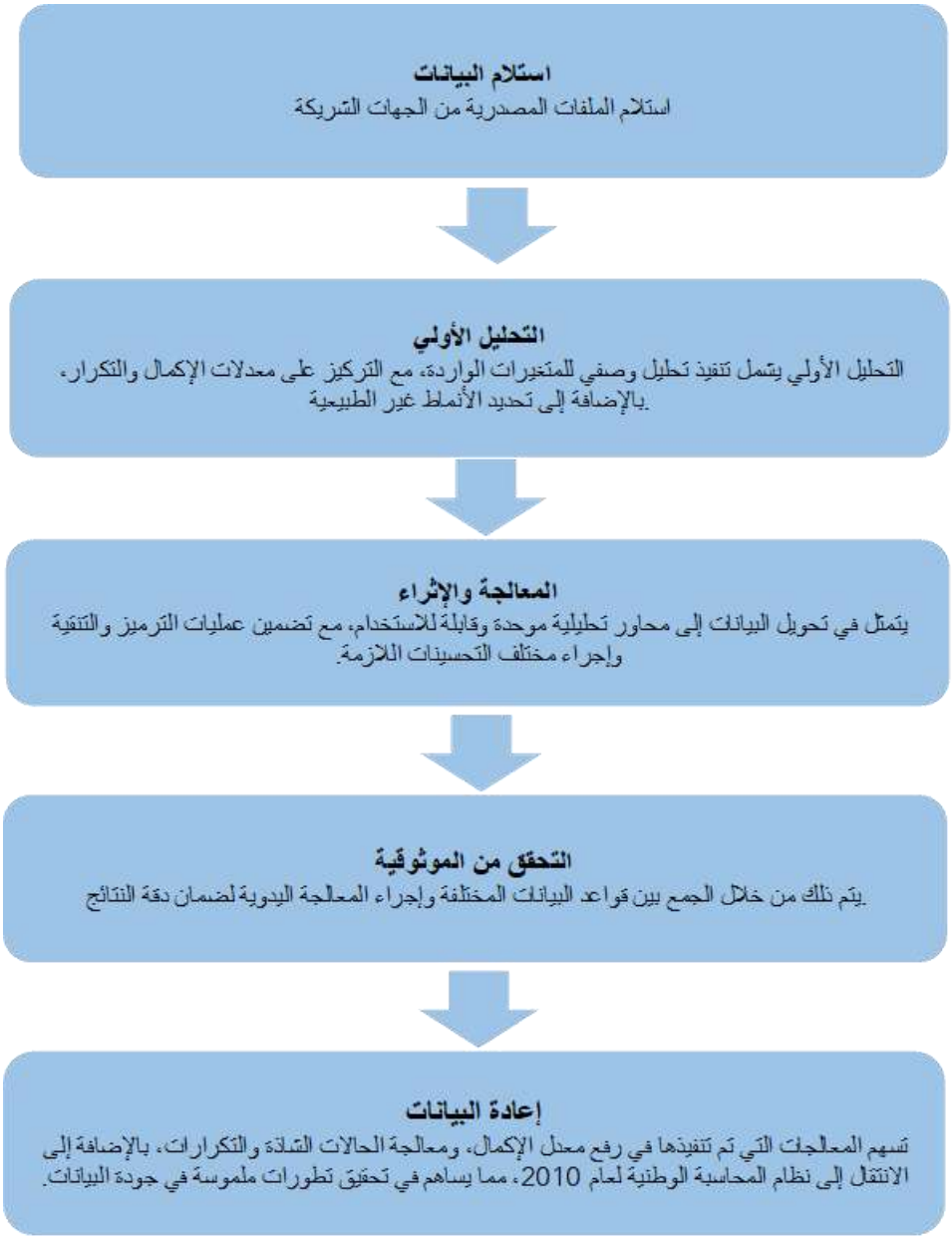

مواصلة برنامج تحديث دليل الشركات الرسمية النشطة في المغرب:

بفضل جهود جمع البيانات المستمرة من شركائه، نجح المرصد في إنشاء دليل شبه شامل يضم الشركات المغربية الرسمية والفعالة، ويغطي فترات زمنية متعددة تتوفر لها البيانات. ويجري تحديث هذا الدليل بشكل سنوي، بهدف الحد من المخاطر المرتبطة بتقادم البيانات وضمان بقائه مواكبًا لأحدث التطورات.

يوفر هذا الدليل مجموعة متنوعة من إمكانيات الاستعلام والتحليل، مما يتيح دراسة معمقة للمشهد الريادي في المغرب وفهمًا أعمق لهذا النظام البيئي.

إثراء كتالوج المؤشرات التي ينتجها المرصد

بفضل توسيع نطاق جمع البيانات واعتماد المقارنات المرجعية، عمل المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة (OMTPME) ، بالتنسيق مع الجهات المعنية، على إثراء منظومته من المؤشرات، مما ساهم في تحسين جودة التحليل الاقتصادي وتعزيز دقة البيانات.

وقد كان للتعاون مع المنظمات الدولية دورٌ محوريٌ في تسهيل هذه العملية، حيث أتاح الاستفادة من أفضل الممارسات المطبقة عالميًا، مما يساهم في ضمان دقة وملاءمة المؤشرات، وتعزيز التعاون الدولي، وتشجيع تبادل المعرفة لصالح جميع الأطراف المعنية.

في هذا الإطار، تمكن المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة والمتوسطة (OMTPME) ، بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) في إطار مشروع Desk Maroc ، وبالشراكة مع البنك الدولي في إطار الدراسة المشتركة حول ديناميكيات القطاع الخاص (انظر قسم التعاون)، من تطوير وإنتاج مؤشرات جديدة (انظر الشكل 5)

علاوة على ذلك، وسّع المرصد نطاق تحليلاته من خلال إدراج تصنيفات جديدة لمؤشرات إنشاء المقاولات، وذلك وفقًا لفئة المقاولات وحجم القوى العاملة، مما يُتيح رؤية أكثر تفصيلًا وشمولًا لديناميكيات ريادة الأعمال في المغرب، ويساعد على تحديد الاتجاهات والفرص الواعدة داخل المنظومة الاقتصادية

الشكل 5 - فئات المؤشرات لعام 2024

البيانات التشغيل

* توزيع الأجراء حسب الحجم، الفرع النشاط والجهة
* التشغيل حسب الجنس
* التوظيف حسب فئة الأجور
* المقاولات التي تصرّح فقط بالرجال أو بالنساء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS).

البيانات الاقتصادية

*تغيّرات رقم المعاملات حسب فئات المقاولة والجهة والفرع النشاط وحسب الشكل القانوني وحجم القوى العاملةالتشغيل
*تطور القيمة المضافة حسب حجم الشركات والفرع النشاط.
*تطور الصادرات حسب حجم الشركات والفرع النشاط

البيانات الديموغرافية

*العدد الإجمالي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة حسب رقم المعاملات وفرع النشاط وحجم القوى العاملة والجهة
*عدد الشركات التي تم إنشاؤها حسب الفرع النشاط وحجم القوى العاملة والجهة
*إجمالي عدد الشركات التي أعلنت إفلاسها، حسب الفرع النشاط والجهة
*العدد الإجمالي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة حسب الشكل القانوني

المؤشرات بالتعاون مع البنك الدولي

- كثافة الأعمال: المقاولات ذات النمو السريع.
- تطور الإنتاجية.
- مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو.
- النمو الإجمالي لإنتاجية العمل.
- إعادة تخصيص القوى العاملة حسب القطاعات في المغرب.
- مساهمة إعادة تخصيص التوظيف القطاعي في نمو إنتاجية العمل.
- تحليل نمو إنتاجية العمل في قطاعات الخدمات والصناعة.
- تقسيم الإنتاجية حسب حجم القوى العاملة، عمر الشركة، والقطاع.
- تراكم رأس المال المادي وإنتاجية العمل في المغرب.
- تقييم إمكانية وصول الشركات للتمويل في المغرب وفي مجموعة الدول المقارنة.
- نسبة الشركات المغربية التي لديها وصول إلى الائتمان، حسب حجم القوى العاملة وعمر الشركة.
- الديون المالية وغير المالية للشركات المغربية، حسب حجم الشركة وعدد سنوات التشغيل.

المؤشرات بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

- إنتاجية العمل.
- مؤشر Herfindahl-Hirschman.

الوضع المالي (قيد الاختبار)

*التدفق النقدي الصافي / التوزيع وحجم المقاولة والفرع النشاط.
*نسبة تغطية الأصول الثابتة / التوزيع وحجم المقاولة والفرع النشاط.
نسبة الإنتاجية.
*نسبة الربحية الصافية
العائد على حقوق الملكية.
*رأس المال العامل / متطلبات رأس المال العامل

ريادة الأعمال النسائية

*عدد المقاولات ذات العقد النشط، حسب الجهة وحجم المقاولة والفئة العمرية
*إجمالي جاري القروض، حسب الجهة وحجم المقاولة والفئة العمرية
*التوظيف في الشركة حسب جنس المسير
*إمكانية الوصول إلى التمويل حسب جنس المسير

1.3 توسيع نطاق الإنتاج

- **نشر الطبعة الخامسة لعام 2024 من التقرير السنوي حول السنوات المالية 2022-2023**

أصدر المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة النسخة الخامسة من تقريره السنوي في ديسمبر 2024، وتمتاز هذه النسخة باستخدام سلاسل بيانات موسعة تغطي الفترة من عام 2017 .متناولًا الفترة الممتدة بين عامي 2022 و2023 حتى عام 2023، مما يتيح إجراء تحليلات دقيقة للتطورات الاقتصادية والبنيوية التي شهدتها المقاولات المغربية.

وبفضل هذا التوسع في البيانات، يوفر التقرير منظورًا تاريخيًا شاملًا يُمكّن من فهم الاتجاهات واستيعاب الديناميات الأخيرة على مستوى مختلف القطاعات، الجهات، والفئات المؤسسية، مما يعزز من فعالية التوصيات والسياسات المبنية على هذه التحليلات

- **نشر الإصدار الثالث لعام 2024 من التقارير الجهوية**

في عام 2024، أصدر المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة الإصدار الثالث من تقاريره الجهوية، متضمنًا تحليلات معمقة تغطي تسع جهات من أصل اثنتي عشرة جهة في المملكة. وقد تم استثناء الجهات الجنوبية نظرًا لضرورة إجراء معالجات إضافية لضمان دقة وموثوقية النتائج.

توفر هذه التقارير مؤشرات إحصائية متقدمة تعكس الأبعاد الاقتصادية والديمغرافية لكل جهة، مما يتيح رؤية متكاملة للديناميكيات المحلية. كما تُعد هذه التقارير أداة استراتيجية تدعم عمليات صنع القرار، حيث تساهم في توجيه التخطيط الجهوي وتعزيز جهود التنمية المستدامة.

ومن خلال هذه التحليلات، يتمكن الفاعلون الاقتصاديون وأصحاب المصلحة من فهم الواقع المحلي بعمق أكبر، مما يتيح لهم صياغة سياسات أكثر كفاءة وفعالية، مستندة إلى بيانات دقيقة وموثوقة.

- **نشر تقرير حول ديناميكية إنتاجية الشركات الخاصة، المُنجز بشراكة مع البنك الدولي.**

يُعتبر هذا التقرير الأول من نوعه في المغرب، حيث يعتمد على بيانات ميكرو اقتصادية شبه شاملة لتحليل ديناميكيات القطاع الخاص بعمق. ويقدم التقرير رؤية دقيقة وشاملة حول تطورات القطاع الخاص وتحدياته، مستندًا إلى عينة واسعة تضم حوالي 300,000 شركة مغربية، تغطي الفترة من 2016 إلى 2022. تعتمد البيانات المستخدمة في التقرير من مصادر رسمية موثوقة، تشمل: المديرية العامة للضرائب (DGI)، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، بنك المغرب، المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC)، ووزارة الصناعة والتجارة.

يهدف هذا النهج التحليلي المتقدم إلى تسليط الضوء على الأسس الميكرو اقتصادية للنمو، وهي زاوية تحظى باهتمام أقل مقارنة بالتحليلات الماكرو اقتصادية التقليدية والاستطلاعات المعتادة. كما يسعى التقرير إلى تحديد العوامل المؤثرة على أداء المقاولات من خلال تحليل معمق يساعد على تحسين فعالية السياسات العامة. و يدعم صناع القرار في اتخاذ خطوات استراتيجية أكثر دقة وفعالية.
يركز هذا التحليل بشكل خاص على الفترة 2016-2019 بهدف فهم الاتجاهات الهيكلية التي سبقت جائحة كوفيد-19، مما يوفر رؤية أعمق حول تطور القطاع الرسمي وأدائه الاقتصادي. ونظرًا لعدم توفر بيانات دقيقة حول القطاع غير المهيكل، يسلط التقرير الضوء على أهمية القطاع الرسمي ودوره المحوري في دعم النمو الاقتصادي.

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها التقرير أن كثافة المقاولات في المغرب شهدت زيادة ملحوظة، إلا أن جزءًا كبيرًا من هذا النمو يُعزى إلى ارتفاع عدد الشركات غير النشطة. فقد بلغ معدل خروج الشركات نسبة 7,3%، ما يعكس التحديات التي تواجه الشركات المغربية للحفاظ على استدامتها في ظل بيئة اقتصادية متغيرة.

وعلى الرغم من تزايد الاستثمارات، لا تزال إنتاجية الشركات المغربية تعاني من الضعف. حيث سجل القطاع التحويلي معدل نمو منخفض، إذ ارتفع الإنتاج في القطاع الرسمي بنسبة 2,2% فقط بين عامي 2016 و2019، وهو أقل من متوسط نمو الاقتصاد المغربي. يُعزى هذا الأداء الضعيف جزئيًا إلى سوء تخصيص الموارد بين المقاولات، حيث ظهر التحليل أن الأثر السلبي للتفاعلات بين المقاولات يفوق الأثر الإيجابي داخلها .وهذا يشير إلى ضرورة تحسين ديناميكيات السوق الداخلية وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر إنتاجية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

على مستوى الشركات ذات النمو القوي (EFC)، فقد لوحظ أن كثافتها في المغرب منخفضة مقارنة بدول مماثلة، مما يحدّ من فرص خلق وظائف جديدة ويؤدي إلى بطء وتيرة النمو الاقتصادي. كما يشير التقرير أيضًا إلى ضعف متوسط نمو الشركات المغربية، الذي يظل مستقرًا حتى بعد سنوات عديدة من التشغيل، بالمقارنة مع دول أخرى مثل فيتنام.

في المحصلة، يسلط التقرير الضوء على مجموعة من التحديات الهيكلية التي تواجه القطاع الخاص في المغرب، مع التأكيد على الحاجة إلى تحسين تخصيص الموارد وتعزيز نمو الشركات لمواكبة المتغيرات الاقتصادية وتلبية الاحتياجات التنموية المستقبلية. تؤكد هذه النتائج الحاجة الماسة إلى إصلاحات هيكلية هدف إلى تعزيز ديناميكية القطاع الخاص، وتحقيق تخصيص أكثر كفاءة للموارد، مما يسهم في خلق فرص عمل ذات جودة أعلى ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

في هذا الإطار، من المتوقع أن يستمر التعاون مع البنك الدولي لإجراء تحليلات معمقة حول ديناميكيات القطاعات، وتقييم تأثير بعض التدخلات الحكومية، إضافة إلى دراسة خصائص وأداء المقاولات في سياق التنمية الاقتصادية الشاملة. مما سيمكن من صياغة سياسات أكثر استهدافًا وفعالية لتعزيز النمو الاقتصادي الوطني

المحور الثاني: تعزيز القدرات والكفاءة التنظيمية

1.2 رفع كفاءة عمليات الإنتاج عبر الالتزام بأفضل المعايير العالمية، مع تعزيز تطوير المهارات لضمان جودة عالية وزيادة الإنتاجية.

في إطار تحسين دقة التحليلات وتسريع عمليات الإنتاج، قام المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة بتنفيذ برنامج متكامل لتطوير خوارزميات معالجة البيانات بشكل مستمر، مستندًا إلى استكشاف واعتماد منهجيات جديدة في التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي على نحو دوري.
ومن خلال اتباع أفضل الممارسات الدولية، يحرص المرصد على مواكبة أحدث التطورات في مجالات علم البيانات والتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي، كما يستثمر في تطوير مهارات فريقه في هذه المجالات الحيوية، مما يعزز قدرته على تحليل البيانات بدقة أكبر وتقديم مؤشرات موثوقة تدعم عملية صنع القرار الاقتصادي والاستراتيجي.

وفي هذا الإطار، شارك قسم التحليلات الإحصائية، بقيادة مسؤولة القسم، في "أكاديمية النمو 2024"، التي نظمتها جامعة شيكاغو والبنك الدولي. تضمن البرنامج جلسات قدمها خبراء عالميون، وحاصلون على جوائز نوبل، ومتخصصون من البنك الدولي، مما أتاح للمشاركين فرصة لاكتساب معرفة معمقة واستراتيجيات أساسية لمواجهة التحديات المرتبطة بالنمو الاقتصادي، وتحسين الإنتاجية، والتحول الطاقي المستدام. كما ساهمت هذه المشاركة في تعزيز التواصل وتبادل الخبرات مع نظراء وخبراء دوليين. مما يدعم جهود المرصد في تحسين التحليلات الاقتصادية وتعزيز قدراته في استشراف ديناميكيات الاقتصاد الوطني.

تُقام أكاديمية النمو 2024 على مدار أسبوعين. حيث يُعقد الأسبوع الأول في جامعة شيكاغو، بينما يُنظم الأسبوع الثاني في مقر البنك الدولي في واشنطن العاصمة. وقد استفادت فرق علماء البيانات برنامج تدريبي متخصص يركز على استخدام النماذج المتقدمة لتحليل موضوع الإنتاجية، حيث شملت الدورة التدريبية عدة جلسات إلكترونية تلتها فترة حضور فعلي لتعزيز المعلومات المكتسبة وتطبيقها عمليًا.
وفي سياق تطوير الكفاءات الداخلية، تم إنشاء نظام توجيهي لمرافقة الموظفين الجدد، مما يسهم في تسهيل استيعابهم للمنهجيات المعتمدة في أعمال المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة .(OMTPME) يتيح هذا النظام للموظفين الاستفادة من توجيه شخصي، مما يسرّع من اندماجهم في بيئة العمل وإتقانهم للممارسات التشغيلية المعتمدة داخل المرصد.

وفي إطار تعزيز القدرات التنظيمية والعملياتية، وبعد إعداد خريطة متكاملة لعمليات الأعمال (انظر الشكل 6)وعمليات الإنتاج (انظر المنهجية)، واصل المرصد تحديث المكتبات المشتركة داخليًا، والتي تضم كافة الإجراءات والأساليب والقوالب التي توضح مسار العمليات التشغيلية والإنتاجية .وتُعد هذه المكتبات بمثابة إطار مرجعي للإنتاج، يتم تحديثه باستمرار لمواكبة التغيرات المتأصلة في عملية الإنتاج، مما يعزز من كفاءة الأداء ويضمن استدامة التحسينات التشغيلية.

الشكل 6- خريطة عمليات المرصد

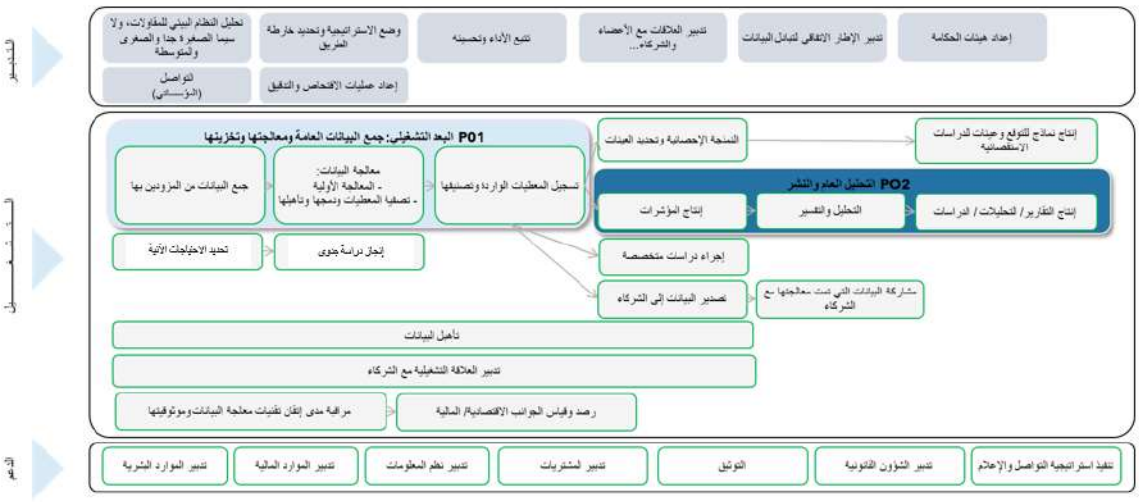

2.2: تعزيز العمليات الداعمة

تحسين تدفقات العمل الداخلية بهدف (OMTPME) يواصل المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة معالجة أي نقاط ضعف قد تؤثر على الإنتاجية.

ومن خلال تبسيط العمليات التشغيلية، يتم توفير الوقت والموارد وإعادة توجيهها نحو أنشطة استراتيجية ذات قيمة مضافة، مما يسهم في تعزيز الكفاءة العامة للمرصد، والارتقاء بقدرته على تحقيق أهدافه بعيدة المدى بكفاءة وفعالية أكبر.

المحور الثالث: التواصل والتعاون.

1.3 تعزيز التواصل

يحرص المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة (OMTPME) على اتباع سياسة تواصل منفتحة وقابلة للتطوير المستمر، بهدف تعزيز التفاعل مع وسائل الإعلام والجمهور العام. وفي هذا الإطار، يعمل المرصد على الاستجابة المتزايدة لطلبات وسائل الإعلام، مما يعزز من دوره كمرجع موثوق في تحليل الديناميكيات الاقتصادية.
ومن خلال التفاعل النشط عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يحرص المرصد على تحديث المعلومات التي يشاركها بشكل دوري، إضافةً إلى نشر البيانات الصحفية والتصريحات الرسمية وإصداراته المختلفة، وذلك في إطار استراتيجية تواصلية تهدف إلى تعزيز الشفافية وإتاحة البيانات للجمهور.

كما ينظم المرصد لقاءات إعلامية دورية، بما في ذلك المؤتمرات الصحفية، لتيسير الحوار المباشر مع الصحفيين والمحللين الاقتصاديين، مما يعزز من نشر وتحليل المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمقاولات المغربية.
علاوة على ذلك، قام المرصد بتوسيع قنوات تواصله عبر إنتاج مقاطع فيديو قصيرة، تستعرض أبرز نتائج التقارير الجهوية التي تم إصدارها في أبريل 2024، مما يسهم في تبسيط المعلومات الاقتصادية وتقديمها بأسلوب واضح ومبسط لمختلف الفئات المستهدفة.

2.3 تعزيز الشراكات الاستراتيجية

واصل المرصد تعزيز تعاونه مع المؤسسات الشريكة على المستويين الوطني والدولي.

← على المستوى الوطني

التعاون مع إدارات بنك المغرب

تعاون المرصد مع عدة إدارات في بنك المغرب، ومن أبرزها:

- إدارة الرقابة المصرفية، فيما يتعلق بمسائل وصول التمويل وفقًا لجنس المسير.
- يقوم قسم «الرصد الكلي الاحترازي» توفير مؤشرات تُمكن من تعميق التحليلات المتعلقة بالاستقرار المالي التي تُنجزها هذه المديرية.
- قسم مراقبة الأنظمة ووسائل الدفع والاندماج المالي، ضمن إطار صياغة المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للاندماج المالي.
- إدارة الشبكة والحضور الميداني، في سياق تنفيذ إجراءات تعزيز الحضور الميداني.

التعاون مع وزارة الاستثمار في إنشاء المرصد الوطني للاستثمار

قدم المرصد مساعدته لهذه الوزارة في مشروع إنشاء المرصد الوطني للاستثمار .(ONI)

تشاور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE) مع المرصد بشأن دراسته حول تحديات الشركات الصغيرة جدًا والمتوسطة.
شارك المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة (OMTPME) في جلستين استماع نظمهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE) في إطار إعداد دراسته حول تحديات الشركات الصغيرة جدًا والمتوسطة.

خلال الجلسة الأولى، قدّم المرصد لأعضاء اللجنة طرق تصنيف المقاولات المعتمدة، إلى جانب بيانات رئيسية حول تحولات المقاولات المتناهية الصغر والصغيرة جدًا والصغرى خلال الفترة 2018-2022 .كما تم عرض توصيات استراتيجية تهدف إلى تشجيع نمو هذه الفئة من المقاولات وتحديثها، نظرًا لدورها المحوري في الاقتصاد المغربي.
أما في الجلسة الثانية، فقد عرض المرصد منهجيته ونتائج أحدث تقرير له، الذي تم إعداده بالتعاون مع البنك الدولي، تحت عنوان: "تحرير إمكانات القطاع الخاص المغربي: تحليل لديناميات الشركات والإنتاجية"

تشكيل العينة الخاصة بالاستبيان الذي أجرته CGEM حول التوظيف.

في إطار دراسة حول سوق العمل، قدم المرصد إلى CGEM العينة التي استُخدمت لإجراء استطلاع حول سوق العمل. كما قام المرصد بالرد على طلبات CGEM المتعلقة باستخدام مؤشرات التوظيف وتقديم النتائج والمؤشرات الرئيسية حول ديناميكيات سوق العمل في المغرب. يهدف تبادل البيانات إلى دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز تنافسية الشركات المغربية.

← على المستوى الدولي

استمرار التعاون مع البنك الدولي.

في أكتوبر 2024، قام المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة (OMTPME) بالتعاون مع البنك الدولي بنشر دراسة معمقة حول ديناميكيات إنتاجية القطاع الخاص في المغرب)انظر قسم الإنتاج .(وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على الإنتاجية، وتقديم توصيات لتعزيز تنافسية المقاولات المغربية، مما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين الأداء العام للقطاع الخاص.

علاوة على ذلك، يشارك المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة بانتظام في إعداد التقرير الربع سنوي للبنك الدولي حول متابعة الوضع الاقتصادي في المغرب، وذلك منذ ديسمبر 2023.
وفي هذا السياق، شارك المرصد في حلقة نقاش خلال عرض تقرير البنك الدولي حول متابعة الوضع الاقتصادي في المغرب، الذي حمل عنوان "من الصمود إلى الازدهار المشترك ."وقد عُقدت هذه الفعالية في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بعين الشق في الدار البيضاء، حيث تم مناقشة أبرز التحديات الاقتصادية والفرص المتاحة لتعزيز الاستدامة الاقتصادية وتحقيق نمو أكثر شمولًا.

المساهمة في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حول المغرب
في إطار البرنامج الثاني للتعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمغرب، تم إنشاء مكتب مخصص يحمل اسم "Desk Maroc"، بهدف تعزيز الشراكة بين المملكة المغربية والدول الأعضاء في المنظمة، ودعم جهود المغرب في تطوير السياسات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.
يتولى هذا المكتب مراقبة وتحليل التطورات الاقتصادية والهيكلية والاجتماعية في المغرب، مما يتيح فهمًا معمقًا لديناميكيات الاقتصاد الوطني وتحديد الفرص والتحديات التي يواجهها.

وفي هذا الإطار، وبالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية وعدد من الجهات المعنية، من بينها المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة(OMTPME) ، قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإعداد دراسة اقتصادية شاملة حول المغرب، تم نشرها في سبتمبر 2024 .وتسلط هذه الدراسة الضوء على فرص النمو الاقتصادي، والتحديات الرئيسية التي تواجه المملكة، والتوصيات الكفيلة بتعزيز تنافسية الاقتصاد المغربي على المستويين الإقليمي والدولي.

مواصلة التعاون وتبادل الخبرات مع أعضاء تحالف التمويل الشامل(AFI)

يشارك المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة (OMTPME) بفعالية في تحالف التمويل الشامل(AFI) ، من خلال مجموعة العمل المعنية بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة(SMEF-WG) ، حيث يتولى دورًا رياديًا في قضايا البيانات والتقنيات الحديثة .بالإضافة إلى ذلك، يساهم المرصد في صياغة التوجهات الاستراتيجية لبرنامج العمل 2024-2028 الخاص بالتحالف، مما يعزز من إمكانات الدول الأعضاء في تطوير حلول مبتكرة لمعالجة البيانات واستغلالها بفعالية.
وقد أصبحت أعمال المرصد مرجعًا رئيسيًا للدول الأعضاء في التحالف، حيث تساعد على إيجاد حلول مبتكرة للتحديات المرتبطة بإدارة البيانات وتحليلها، مما يسهم في تعزيز القدرات المؤسسية وتحقيق تحول رقمي أكثر كفاءة.

في هذا السياق، يقدم المرصد مقاربة تعليمية مبتكرة تهدف إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على استخدام البيانات وفقًا لمستويات نضجها المختلفة في جمع البيانات واستغلالها .وتعتمد هذه المنهجية على تصنيف الدول إلى ثلاث فئات"مبتدئون في البيانات""متمكنون من البيانات""مدركون للبيانات"

ويتيح لكل مجموعة دليلًا مخصصًا بناءً على مستوى تطورها في التعامل مع البيانات، بهدف تمكين الدول من التحول إلى "دول قائمة على البيانات"، مما يعزز من قدراتها في صنع القرار القائم على التحليل والمعطيات الدقيقة.
حاليًا، تخضع هذه المبادرة للمراجعة من قبل تحالف التمويل الشامل، تمهيدًا لاعتمادها كإطار عمل استراتيجي لدعم الانتقال نحو اقتصاد أكثر اعتمادًا على البيانات في مجال التمويل الشامل.

المساهمة في مشروع «WE Finance Code» بالتعاون مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير(BIRD)

يتعاون البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD) بشكل وثيق مع بنك المغرب لتفعيل مبادرة«WE Finance Code» ، التي تهدف إلى تعزيز وصول رائدات الأعمال في المغرب إلى التمويل .وترتكز هذه المبادرة على بناء نظام دعم مالي مستدام للمقاولات التي تديرها النساء، من خلال تحالف وطني يجمع مختلف الفاعلين الرئيسيين في النظام الاقتصادي.
وفي هذا الإطار، طلب البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD) من المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة (OMTPME)إعداد لوحات بيانات ديناميكية توفر رؤية معمقة حول ريادة الأعمال النسائية وإمكانية الحصول على التمويل وفقًا لجنس المديرين.
وتستند هذه الأدوات التحليلية إلى بيانات المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة، ويتم تطويرها بالتعاون مع شركاء استراتيجيين آخرين، بهدف تعزيز الإدماج المالي وتحقيق تكافؤ الفرص في بيئة ريادة الأعمال بالمغرب.

عرض نموذج الإنتاج الخاص بالمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة (OMTPME) أمام مجتمع "أبطال WFID"

WFID"بيانات الشمول المالي للنساء "هي شبكة دولية تجمع بين صناع القرار السياسي من 12 دولة، ويمثلها منظمون ماليون .
تأسست هذه الشبكة عام 2022في إطار شراكة استراتيجية تهدف إلى تحسين جودة البيانات المتعلقة بالشمول المالي للنساء وتعزيز فهم العوائق التي تواجههن في الحصول على التمويل.

في هذا السياق، اختارت WFIDالمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة (OMTPME) كنموذج مرجعي مثالي للدول التي تسعى إلى توحيد البيانات الواردة من مختلف الجهات، بهدف توفير رؤية شاملة حول المقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة .وقد تم تسليط الضوء بشكل خاص على دور المرصد في تتبع ديناميكيات ريادة الأعمال النسائية وإمكانية وصول النساء إلى التمويل، مما يجعله مرجعًا قيّمًا للدول الراغبة في تطوير آليات تحليل وتحسين سياسات الشمول المالي.

تنظيم ورش عمل بالتعاون مع جامعة هارفارد كينيدي في إطار مشروع الأسواق الناشئة، الذي يُنفَّذ بالشراكة مع جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية ومجموعةOCP.

عقد المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة (OMTPME) عدة اجتماعات عمل مع جامعة هارفارد لمناقشة قضايا ذات أولوية، من بينها سوق العمل، التمكين الاقتصادي للنساء، تحسين تأهيل الوظائف، تعزيز ديناميكية الشركات، وتسهيل الوصول إلى التمويل.
ويهدف هذا التعاون إلى استكشاف فرص الشراكة والعمل المشترك، من خلال الاستفادة من الخبرات والتحليلات المتخصصة لكلتا المؤسستين، بما يسهم في تطوير سياسات فعالة لدعم التنمية الاقتصادية وتعزيز بيئة الأعمال في المغرب.

اجتماع مع مجموعة الاستشارات لمساعدة الفقراء (CGAP) لمناقشة مشروع دعم الشمول المالي للنساء

في إطار مبادرة مشتركة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب، تواصلت فرق مجموعة الاستشارات من أجل مساعدة الفقراء (CGAP) مع المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة (OMTPME) لدعم الشمول المالي للنساء في المغرب.
وقد ركزت المناقشات على الأساليب القائمة على البيانات، بهدف تحليل العوامل المؤدية إلى الفجوة المستمرة بين الرجال والنساء في الوصول إلى الخدمات المالية، والعمل على وضع استراتيجيات فعالة لتقليص هذه الفجوة وتعزيز الإدماج المالي للنساء، بما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية أكثر شمولًا واستدامة.

التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة.

تلقت المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة (OMTPME) دعوة من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) للمشاركة في جلسة نقاشية حول المشاركة الاقتصادية للمرأة، وذلك بهدف تقديم رؤى معمقة حول دور البيانات في دعم السياسات الرامية إلى تعزيز إدماج المرأة في الاقتصاد.
وتشكل هذه الجلسة منصة استراتيجية لتبادل الخبرات، حيث يسلط المرصد الضوء على أهمية البيانات الدقيقة والمحدّثة في رسم السياسات الفعالة، مما يسهم في تعزيز الشمول الاقتصادي للمرأة وتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة وشمولًا.

التعاون مع الغرفة التجارية البريطانية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن مشروع قانون المالية لعام 2024.

تلقى المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة (OMTPME) دعوة للمشاركة في حلقة نقاش مخصصة لمشروع قانون المالية 2024، وذلك لمناقشة سبل تعزيز دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وتحليل التدابير المالية والاقتصادية المقترحة في إطار هذا القانون.

3.1 الموارد

1.3.1 الموارد البشرية

يتألف فريق المرصد من 13 فرداً يتمتعون بخبرات متنوعة في علوم البيانات، والإحصاء، والتحليل الاقتصادي والمالي، والتواصل، والإدارة المالية والإدارية.
ويشهد المرصد تطورًا مستمرًا في بيئة العمل، حيث يتم العمل بشكل منهجي على تحسين ظروف العمل سنويًا، مما يعكس التزام المؤسسة بتوفير بيئة عمل أكثر جاذبية، أمانًا وتحفيزًا لموظفيها.

في مايو 2024، شارك المرصد في منتدى"Careers in Morocco" ، بهدف توسيع قاعدة الكفاءات وتعزيز استقطاب المواهب المغربية المقيمة بالخارج .وتهدف هذه المبادرة إلى إثراء فريق العمل بتخصصات وخبرات متنوعة، مما يسهم في تعزيز قدرات المرصد وتبنيه لأفضل الممارسات العالمية.

علاوة على ذلك، يحرص المرصد على توفير فرص تدريب ميداني لطلاب التعليم العالي، بما يتماشى مع تخصصاتهم الأكاديمية، مما يمنحهم تجربة مهنية قيمة تعزز من مهاراتهم وتؤهلهم لسوق العمل مستقبلاً.

2.3.1 ميثاق أخلاقيات العمل

يحرص المرصد على الامتثال لتوجيهات بنك المغرب وأفضل الممارسات الدولية، من خلال تبني ميثاق أخلاقيات يحدد المبادئ والقيم الأساسية التي يجب أن يلتزم بها المسؤولون، الموظفون، والشركاء، مع وضع إطار واضح للسلوكيات التي ينبغي تجنبها.

يركّز هذا الميثاق على الالتزام الصارم بسرية المعلومات، واحترام المسؤوليات المهنية، والتأكد من الإفصاح عن أي تضارب محتمل في المصالح ومعالجته وفقًا للمسؤوليات الفردية .وفي هذا الإطار، قام المرصد بحصر إمكانية الوصول إلى البيانات الفردية التي يشاركه شركاؤه مع فريق متخصص من علماء البيانات، وذلك لضمان أعلى مستويات الحماية والخصوصية.

واعتمادًا على نهج تشاركي وشفاف، وقع جميع موظفي المرصد على تعهد رسمي بالامتثال الكامل لمبادئ الميثاق، مما يعزز من مصداقية المؤسسة والتزامها بالحوكمة الرشيدة .بالإضافة إلى ذلك، تبنّى المرصد سياسة صارمة لمكافحة الفساد، مخصصًا الموارد اللازمة للحد من المخاطر المرتبطة به، في إطار تعزيز النزاهة والشفافية داخل المؤسسة.

3.3.1 الموارد المالية

تعتمد الموارد المالية للمرصد على مساهمات أعضائه المؤسسين. وقد تم التصديق على الحسابات المالية لعام 2023 من قبل المدقق القانوني دون أي تحفظات.
بالإضافة إلى ذلك، ومنذ عام 2022، يتم تقديم حسابات المرصد إلى المجلس الأعلى للحسابات، وفقًا لما نص عليه التعميم رقم D1552-22/DEPPبتاريخ 2022/09/08، بناءً على تعميم رئيس الحكومة رقم 13-2022 الصادر في 2022/07/12.

الفصل الثاني

المنهجية

1.2 المفاهيم المُعتمدة

2.2 الجهات الموفرة للبيانات

2 المنهجية

يُقدِّم هذا الفصل عرضاً للمقاربات المنهجية المعتمدة في إعداد هذا التقرير، إلى جانب مجموعة من التعريفات والمفاهيم التي استُخدمت في صياغته.

1.2. المفاهيم المُعتمدة

عمل المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة إلى جانب الجهات المعنية على توحيد المصطلحات الإحصائية المستخدمة وضمان اتساقها من أجل ضمان وحدة المعلومات الخاصة بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى وا لمتوسطة. وقد تم تتويج ذلك باعتماد المرصد للتعاريف والمفاهيم التالية :

- مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة :هي المقاولة التي قدمت تصريحها الضريبي إلى المديرية العامة للضرائب، أو أعلنت عن وجود موظف واحد على الأقل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أو أودعت بياناتها المالية الموحدة لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية خلال السنة المحددة.
- مقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة:
  - مقاولة قدمت إقرارًا ضريبيًا إلى المديرية العامة للضرائب خلال إحدى السنوات الثلاث الأخيرة
  - أو مقاولة خاضعة للضريبة الجزافية أجرت تفاعلًا[2] مع المديرية العامة للضرائب خلال السنة المعنية؛
  - أو مقاولة أعلنت عن موظف واحد على الأقل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال السنة المعنية

- المجموعة الأسطوانية تشير إلى الشركات التي استمرت في العمل على مدى سنتين متتاليتين، مما يُساهم في تقليل تأثير دخول الشركات الجديدة أو خروج الشركات القائمة على قاعدة البيانات.
- فئات الشركات:
  - المقاولات متناهية الصغر :شركات لا يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 3 ملايين درهم.
  - المقاولات الصغيرة جدا :شركات يتراوح رقم معاملاتها السنوي بين 3 ملايين و10 ملايين درهم.
  - المقاولات الصغرى :شركات يتراوح رقم معاملاتها السنوي بين 10 ملايين و50 مليون درهم.
  - المقاولات المتوسطة :شركات يتراوح رقم معاملاتها السنوي بين 50 مليون و175 مليون درهم.
  - المقاولات الكبرى :شركات يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 175 مليون درهم.

•فئات حجم الموظفين:

  - من 1 إلى 10 موظفين.
  - من 11 إلى 50 موظفًا.
  - من 51 إلى 100 موظف.
  - من 101 إلى 500 موظف.
  - أكثر من 500 موظف.

•فئات عمر الشركة:

  - سنتان أو أقل.
  - بين 3 و5 سنوات.
  - بين 6 و10 سنوات.
  - بين 11 و20 عامًا.
  - أكثر من 20 عامًا.

- القطاعات الاقتصادية: يعتمد المرصد على التصنيف المغربي للأنشطة الاقتصادية NMA 2010، الذي أقرته المندوبية السامية للتخطيط (HCP) عام 2013. وقد استفاد المرصد من انتقال كل من المديرية العامة للضرائب (DGI) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) من العمل بنظام NMA 99 إلى التصنيف الجديد NMA 2010.

[2] الدفع، استرداد ضريبة القيمة المضافة، إعادة المبلغ الزائد من قبل الإدارة، إلخ

- التوزيع الجغرافي: يتم تحديد الجهات وفقًا للتقسيم الإداري المعتمد في المغرب.
- شرائح الرواتب:
  - {1، الحد الأدنى للأجور}
  - { الحد الأدنى للأجور، 4,000 درهم}
  - {4,000 ، 6,000 درهم}
  - {6,000، 10,000 درهم}
  - [20,000 درهم} <

منهجية تعزيز ريادة الأعمال النسائية:

1. 1 المفاهيم والتعريفات

استند المرصد في تحديد مفهوم ريادة الأعمال النسائية إلى دراسة مقارنة للعديد من التعريفات المعتمدة من قِبل دول ومنظمات دولية مختلفة، مع مراعاة الخصوصيات الوطنية والقيود المرتبطة بتوافر البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي.

2.1 التعريف المعتمد من المرصد

استناداً إلى المعايير المرجعية المستخدمة من قبل الهيئات الوطنية والدولية، وبالنظر إلى خصائص قواعد بيانات الإدارات والهيئات العامة في المغرب، بالإضافة إلى القيود المتعلقة بها، مثل:

عدم توفر معلومات حول جنس المديرين في الشركات؛

عدم توفر بيانات توضح توزيع رأس المال الاجتماعي حسب الجنس؛

اعتمد المرصد التعريف التالي:

بالنسبة للشخصيات الاعتبارية: تُعتبر المرأة رائدة أعمال إذا تولّت إدارة الشركة، حتى وإن لم تكن المالك الرئيسي لها.

تجدر الإشارة إلى أن مصطلح "ريادة الأعمال النسائية" في هذا التقرير يُستخدم للإشارة إلى النساء اللواتي يدُرن الشركات ذات الشخصية الاعتبارية.

3.1 **المنهجية المعتمدة**

تعتمد المؤشرات المنشورة من قبل المنظمات الدولية حول ريادة الأعمال النسائية في المغرب غالباً على استطلاعات ذات عينات صغيرة الحجم. في المقابل، اعتمدت دراسة المرصد على مسح شبه كامل للشركات الرسمية، مما يجعلها الأولى من نوعها في المغرب.

في عام 2023، اشتملت قاعدة البيانات المستخدمة على 427,284 شركة اعتبارية ، وتم تحديد جنس المديرين لـ 373,835 شركة منها، منها 56,533 شركة تُدار من قبل نساء. للتغلب على نقص البيانات المتعلقة بجنس المديرين في قواعد بيانات الإدارات والمؤسسات العامة المغربية، اعتمد المرصد على الأسماء الأولى للمديرين ورجال الأعمال المذكورة في قواعد البيانات التي تلقاها المرصد من الشركاء.

4.1 مصادر البيانات المعتمدة

استندت الدراسة إلى المصادر التالية:

- قاعدة بيانات المديرين (المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية) : تشمل الشركات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة وغير النشطة.
- قاعدة البيانات الموحدة للمرصد :تُستخدم لتعزيز محاور التحليل وتحديد ما إذا كانت الشركات نشطة استنادًا إلى بيانات (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي, المديرية العامة للضرائب, المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية)
- قاموس الأسماء العربية :أعده المرصد بالاعتماد على مصادر خارجية.

5.1 عملية التنبؤ بجنس المديرين

طور المرصد خوارزميات تعلم آلي لتحديد جنس الأفراد استنادًا إلى قاموس أسماء عربية. وللأسماء التي لم تتمكن الخوارزميات من تصنيفها، خصوصًا الأسماء التي قد تكون شائعة للجنسين، تم اللجوء إلى المعالجة اليدوية لضمان الدقة.

يوضح الشكل أدناه عملية التنبؤ بجنس المديرين.

الشكل 7- عملية التنبؤ بجنس المديرين

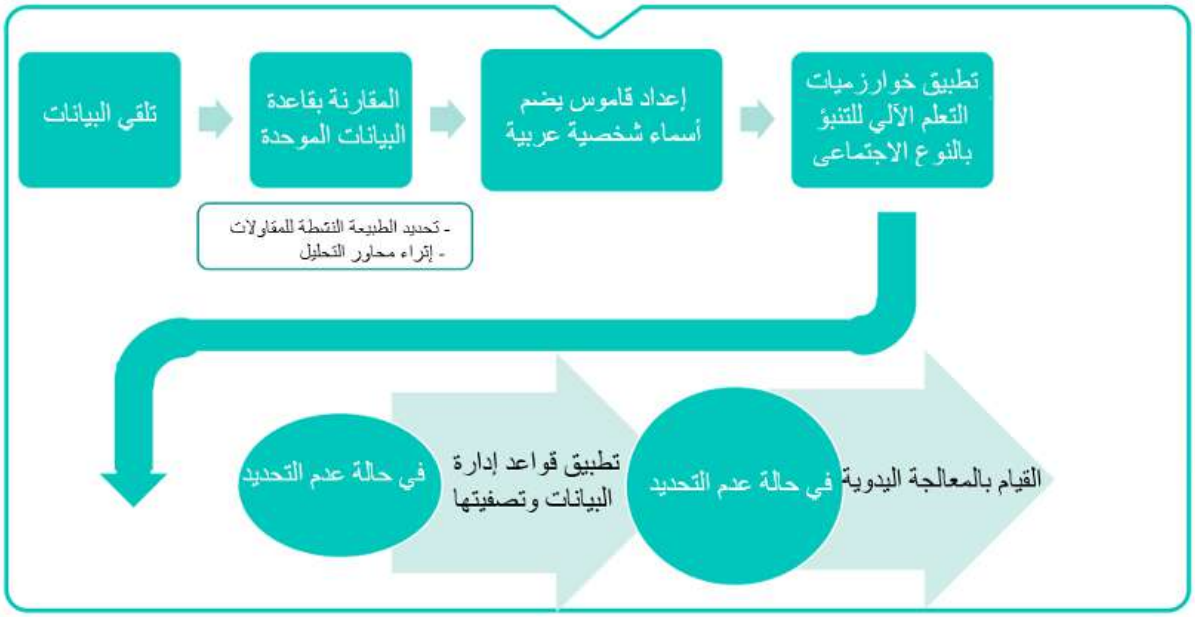

2.2 الجهات الموفّرة للبيانات

يعتمد هذا التقرير بشكل أساسي على البيانات المستمدة من الهيئات العامة للأعضاء في المرصد المغربي للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

1.2.2 المديرية العامة للضرائب(DGI)

تتولى المديرية العامة للضرائب (DGI) مهمة جمع الإيرادات الضريبية، وتزوّد المرصد سنويًا بقاعدة بيانات عن الشركات (المعنوية والفردية) التي أظهرت نشاطًا[3] خلال السنوات الأربع الأخيرة. تتضمن هذه القاعدة معلومات تعريفية عن الشركات وبيانات حول أنشطتها الاقتصادية.

2.2.2. المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC)

المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية هو جهة مسؤولة عن حماية الملكية الصناعية، مثل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والتصاميم الصناعية، بالإضافة إلى إدارة السجل التجاري المركزي الذي يشمل جميع المعلومات المتعلقة بالأفراد والمؤسسات التي تمارس أنشطة تجارية أو تملك هيكلًا تجاريًا.

يقوم المكتب، بشكل سنوي، بتزويد المرصد بقاعدة بيانات تحتوي على معلومات تعريفية عن الشركات، وأرقام معاملاتها، وأنشطتها كما تم التصريح بها لدى المحاكم التجارية، إضافة إلى معلومات حول الشركات التي قامت بحل نفسها قبل الموعد المحدد، وأسماء المديرين.

[3] إقرار النتيجة الضريبية، إقرار الضريبة على القيمة المضافة، طلب التسوية الضريبية، إلخ

3.2.2 . الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) هو مؤسسة عامة تدير نظام الضمان الاجتماعي الإجباري. يقدم الصندوق للمرصد قاعدة بيانات سنوية تحتوي على قائمة الشركات المسجلة، وتشمل بيانات تعريفية عن الأنشطة، الكتلة الأجرية، بالإضافة إلى معلومات شهرية حول التوظيف الدائم، توظيف(الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC)، فئات الرواتب، ونوع الجنس للوظائف.

4.2.2 بنك المغرب

يوفر بنك المغرب للمرصد بيانات القروض المصرفية الممنوحة للشركات، والتي يتم جمعها شهريًا من جميع مؤسسات الائتمان المغربية. وتشمل هذه البيانات:

- البيانات التعريفية للأشخاص الاعتباريين والطبيعيين؛
- البيانات المتعلقة بالقروض؛
- البيانات المتعلقة بالمعلومات السلبية.

5.2.2 وزارة الصناعة والتجارة

تتولى وزارة الصناعة والتجارة تصميم وتنفيذ السياسات الحكومية المتعلقة بالصناعة والتجارة والتقنيات الحديثة، مع احترام اختصاصات الوزارات الأخرى التي تنظمها القوانين واللوائح المعمول بها.
تقدم إدارة الإحصاءات والدراسات والرصد والتقييم في الوزارة دليلاً سنوياً للمرصد، يتضمن المعلومات التعريفية ونشاط الشركات الصناعية وبيئة [4]عملها.

[4] تعتمد وزارة الصناعة والتجارة تصنيفاً داخلياً للنظم البيئية تم تطويره في إطار خطة التسريع الصناعي 2014-2020، ويشمل الصناعة التحويلية، الخدمات، ونقل الأنشطة إلى الخارج وغيرها.

الفصل الثالث

الوضعية الديموغرافية المقاولات

1.3 الخصائص الأساسية للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة

2.3 إنشاء وحلّ المقاولات الاعتبارية

3.الوضعية الديموغرافية المقاولات

1.3 السمات الأساسية لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

يستعرض هذا القسم المؤشرات الديموغرافية للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة(EPMA) ، مع تحليل توزيعها وفقًا لحجمها، موقعها الجغرافي، قطاع نشاطها، شكلها القانوني، وفئة عدد العاملين بها، خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023[5]. كما يقدم مقارنة بين تطور هذه البيانات في الفترتين التي سبقت وتلت جائحة كوفيد-19، مما يسمح بتقييم تأثير الأزمة على ديناميكيات النسيج الاقتصادي.

تعتمد البيانات المستخدمة على قاعدة بيانات المديرية العامة للضرائب (DGI) طوال هذه الفترة. وقد تختلف الأرقام بشكل طفيف عن التقارير السابقة، التي استندت إلى بيانات مجمعة من مصادر متعددة، من بينها بنك المغرب، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، وزارة الصناعة والتجارة، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية(OMPIC) ، إضافة إلى المديرية العامة للضرائب.

وقد سجل عدد المقاولات نموًا سنويًا متوسطًا قدره 6% بين عامي 2017 و2021، أعقبه ارتفاع بنسبة 3,3% خلال عامي 2022 و2023، مما يعكس تباطؤًا في وتيرة النمو نتيجة التحديات الاقتصادية الأخيرة.

الرسم البياني 1- تطور عدد المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية

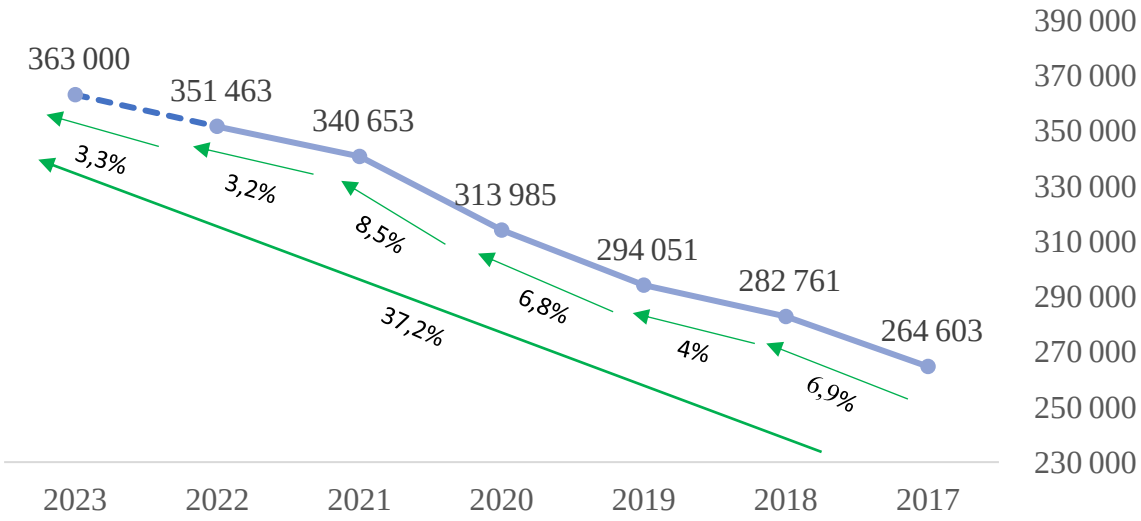

المصدر :قاعدة البيانات المقدمة من المديرية العامة للضرائب.(DGI)

ظلّ هيكل النسيج الإنتاجي للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة مستقراً بشكل عام خلال فترة ما بعد كوفيد-19.

ظل هيكل النسيج الإنتاجي مستقرًا إلى حد كبير خلال فترة ما بعد كوفيد-19، حيث حافظت المقاولات متناهية الصغر على نسبة تقارب 86,7% في عام 2023، وذلك بعد تسجيل نمو ملحوظ خلال عامي 2020 و2021.

[5] النتائج الخاصة بالسنة المالية 2023 تظل مؤقتة

الجدول 1- توزيع المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب الفئة

2023		2022		2021		2020		2019		2018		2017		فئات المقاولات
النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	
86,7	303 556	87,5	307 607	88,2	300 322	88,7	278 610	87,1	256 063	87,5	247 432	87,6	231 807	[0,3]
76,4	267 235	77,6	272 645	78,8	268 543	79,4	249 364	76,8	225 738	77,5	219 008	77,5	205 156	[0 , 1]
10,4	36 321	9,9	34 962	9,3	31 779	9,3	29 246	10,3	30 325	10,1	28 424	10,1	26 651	]1 , 3]
7,3	25 614	6,9	24 311	6,6	22 521	6,3	19 895	7,2	21 270	7	19 753	6,9	18 281	]3,10]
4,4	15 512	4,2	14 671	4	13 480	3,7	11 713	4,3	12 624	4,1	11 670	4,1	10 873	]10,50]
1	3 536	0,9	3 285	0,9	2 915	0,8	2 553	0,9	2 791	0,9	2 663	0,9	2 472	]50,175]
0,5	1 751	0,5	1 589	0,4	1 415	0,4	1 214	0,4	1 303	0,4	1 243	0,4	1 170	أزيد من 175
100	**349 969**	**100**	**351 463**	**100**	**340 653**	**100**	**313 985**	**100**	**294 051**	**100**	**282 761**	**100**	**264 603**	**Total**

المصدر :قاعدة البيانات المقدمة من المديرية العامة للضرائب.(DGI)

الرسم البياني 2- تطور عدد المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب الفئة خلال الفترة 2017-2023

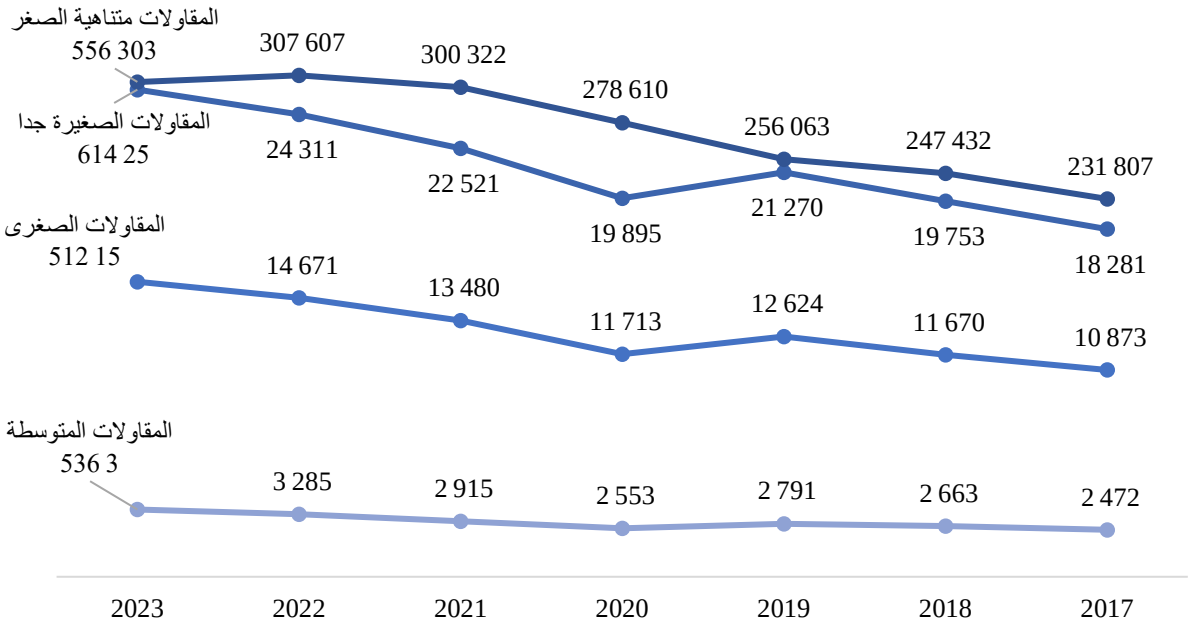

المصدر :قاعدة البيانات المقدمة من المديرية العامة للضرائب.(DGI)

يشير تحليل التركز الإقليمي للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة بين عامي 2017 و2023 إلى أن منطقة طنجة-تطوان-الحسيمة شهدت نمواً أسرع في عدد المنشآت.

يكشف تحليل توزيع المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب الجهة خلال الفترة 2017-2023عن انخفاض طفيف في التركز الاقتصادي لصالح جهة شمال المغرب، حيث ارتفعت حصتها من 11,2% إلى 12,5 .%ويعكس هذا التحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بمعدل سنوي متوسط بلغ 4,9%، متجاوزًا بذلك المعدل الوطني البالغ 4.4%.
في المقابل، سجلت جهة الدار البيضاء-سطات تراجعًا في حصتها من إجمالي المقاولات النشطة، حيث انخفضت من حوالي 40% في عام 2017 إلى 38% في عام 2023، رغم تحقيقها نموًا سنويًا متوسطًا في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 4,4%.

الرسم البياني 3 - التوزيع الجهوي للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة في عام 2023 (بالنسبة المئوية)

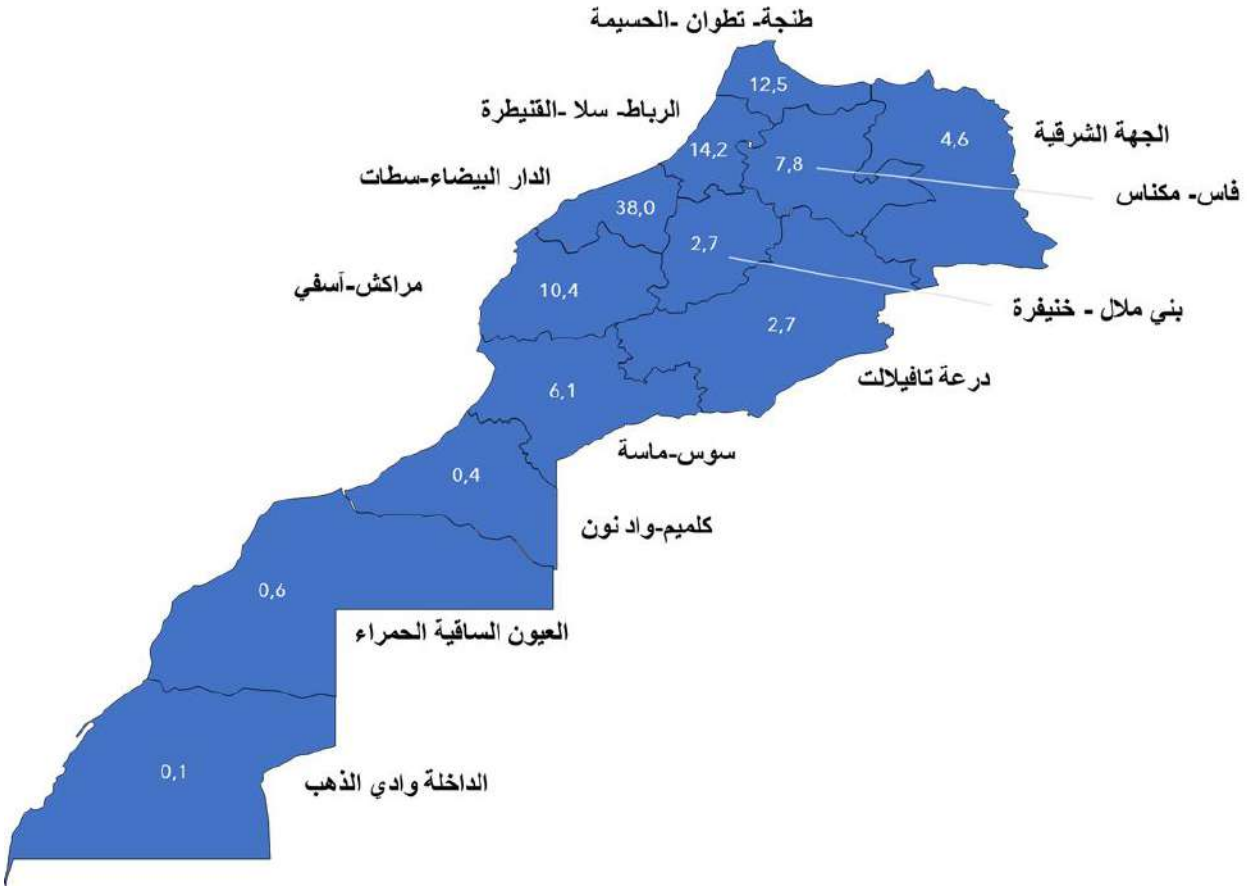

المصدر :قاعدة البيانات المقدمة من المديرية العامة للضرائب.(DGI)

الجدول 2- التوزيع الجهوي للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة

الجهات	2017		2018		2019		2020		2021		2022		2023	
	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية
الدار البيضاء-سطات	104 926	39,7	110 737	39,2	113 974	38,8	119 845	38,2	128 182	37,6	132 159	37,6	132 857	38,0
الرباط- سلا - القنيطرة	39 270	14,8	41 901	14,8	43 218	14,7	46 026	14,7	49 869	14,6	50 948	14,5	49 816	14,2
طنجة- تطوان - الحسيمة	29 527	11,2	32 497	11,5	34 460	11,7	37 505	11,9	41 263	12,1	43 308	12,3	43 653	12,5
مراكش-آسفي	26 457	10,0	28 292	10,0	29 471	10,0	31 535	10,0	34 775	10,2	36 097	10,3	36 416	10,4
فاس- مكناس	21 079	8,0	22 539	8,0	23 490	8,0	25 129	8,0	27 179	8,0	27 781	7,9	27 344	7,8
سوس-ماسة	15 850	6,0	16 974	6,0	17 743	6,0	19 259	6,1	21 105	6,2	21 715	6,2	21 358	6,1
الجهة الشرقية	11 584	4,4	12 376	4,4	12 919	4,4	14 096	4,5	15 580	4,6	16 205	4,6	16 112	4,6
بنني ملال - خنيفرة	7 083	2,7	7 570	2,7	7 863	2,7	8 511	2,7	9 389	2,8	9 722	2,8	9 342	2,7
درعة تافيلالت	6 462	2,4	6 926	2,4	7 399	2,5	8 187	2,6	8 986	2,6	9 332	2,7	9 326	2,7
الجهات الجنوبية	2 365	0,9	2 949	1,0	3 514	1,2	3 892	1,2	4 325	1,3	4 196	1,2	3 745	1,1
المجموع	**264 603**	**100**	**282 761**	**100**	**294 051**	**100**	**313 985**	**100**	**340 653**	**100**	**351 463**	**100**	**349 969**	**100**

المصدر :قاعدة البيانات المقدمة من المديرية العامة للضرائب.(DGI)

تراجعت نسبة لمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة في القطاع الثانوي من 32% في عام 2017 إلى 30,2% في عام 2023، في مقابل ارتفاع نسبة المقاولات النشطة في القطاع الثالثي.

يشير تحليل التوزيع القطاعي للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة خلال الفترة 2017-2023إلى انخفاض في حصة القطاعين الرئيسيين، وهما "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية" و"البناء"، مقابل زيادة ملحوظة في قطاع النقل واستقرار قطاع الصناعة التحويلية.

قطاع "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية"، الذي لا يزال القطاع المهيمن، انخفضت حصته من 30% إلى 28,8%، مما يعكس تحولات في هيكلة النشاط التجاري خلال هذه الفترة.

قطاع "البناء"، حيث تمثل "الأعمال التخصصية للبناء" حوالي 64% من إجمالي المقاولات النشطة في هذا القطاع، حافظ على مركزه الثاني، رغم تراجع حصته من 24,4% في عام 2017 إلى 22,8% في عام 2023.

قطاع "النقل والتخزين"، الذي تتألف 88,5%من مقاولاته النشطة من فرع "النقل البري والنقل عبر الأنابيب"، شهد نموًا في حصته من 63% إلى 7,8%، مما يعكس تزايد الطلب على خدمات النقل والتخزين خلال هذه الفترة.

الجدول 3- توزيع المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب القطاعات

مجال الأنشطة	2017		2018		2019		2020		2021		2022		2023	
	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية
التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية	79 281	30	84 566	29,9	87 472	29,7	93 312	29,7	100 328	29,5	102 476	29,2	100 708	28,8
البناء	64 528	24,4	68 062	24,1	69 552	23,7	73 146	23,3	78 394	23	80 213	22,8	79 843	22,8
أنشطة متخصصة، علمية وتقنية	25 694	9,7	27 559	9,7	28 728	9,8	30 150	9,6	32 471	9,5	33 794	9,6	33 757	9,6
النقل والتخزين	16 670	6,3	18 179	6,4	19 584	6,7	23 028	7,3	26 831	7,9	27 345	7,8	26 590	7,6
الصناعات التحويلية	17 540	6,6	18 425	6,5	19 007	6,5	20 358	6,5	22 032	6,5	22 766	6,5	22 732	6,5
أنشطة الخدمات الإدارية والدعم	14 815	5,6	16 323	5,8	17 569	6	18 686	6	19 923	5,8	20 525	5,8	20 665	5,9
الإيواء والمطاعم	12 680	4,8	13 835	4,9	14 660	5	15 668	5	17 141	5	17 990	5,1	17 775	5,1
الأنشطة العقارية	7 727	2,9	8 102	2,9	8 334	2,8	8 517	2,7	8 933	2,6	9 375	2,7	9 840	2,8
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	5 391	2	5 982	2,1	6 290	2,1	6 651	2,1	7 206	2,1	7 667	2,2	7 889	2,3
التعليم	5 297	2	5 731	2	6 036	2,1	6 334	2	6 957	2	7 427	2,1	7 318	2,1
المعلومات والاتصالات	4 359	1,6	4 680	1,7	4 913	1,7	5 306	1,7	6 068	1,8	6 680	1,9	7 179	2,1
أنشطة خدماتية أخرى	3 118	1,2	3 336	1,2	3 548	1,2	3 910	1,2	4 473	1,3	4 823	1,4	4 835	1,4
الصحة والعمل الاجتماعي	1 689	0,6	1 868	0,7	2 039	0,7	2 248	0,7	2 679	0,8	2 948	0,8	3 117	0,9
الفنون والعروض والأنشطة الترفيهية	1 699	0,6	1 828	0,6	1 956	0,7	2 120	0,7	2 382	0,7	2 496	0,7	2 657	0,8
الصناعات الاستخراجية	1 541	0,6	1 623	0,6	1 683	0,6	1 742	0,6	1 839	0,5	1 884	0,5	1 882	0,5
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	850	0,3	935	0,3	983	0,3	1 142	0,4	1 288	0,4	1 401	0,4	1 523	0,4
أخرى	1 724	0,7	1 727	0,6	1 697	0,6	1 667	0,5	1 708	0,5	1 653	0,5	1 659	0,5
المجموع	**264 603**	**100**	**282 761**	**100**	**294 051**	**100**	**313 985**	**100**	**340 653**	**100**	**351 463**	**100**	**349 969**	**100**

المصدر :قاعدة البيانات المقدمة من المديرية العامة للضرائب.(DGI)

الجدول 4- توزيع المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب القطاع (الثانوي والثالثي)

مجال الأنشطة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2017-2023
القطاع الثانوي	**32**	**31,6**	**31,1**	**30,7**	**30,4**	**30,2**	**30,2**	**-1,8**
البناء	24,5	24,2	23,7	23,4	23,1	22,9	22,9	-1,6
الصناعات التحويلية	6,7	6,5	6,5	6,5	6,5	6,5	6,5	-0,1
الصناعات الاستخراجية	0,6	0,6	0,6	0,6	0,5	0,5	0,5	0
إنتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,1	0,1	0
القطاع الثالث	**68**	**68,4**	**68,9**	**69,3**	**69,6**	**69,8**	**69,8**	**1,8**
التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية	30,1	30	29,8	29,8	29,6	29,3	28,9	-1,2
أنشطة متخصصة، علمية وتقنية	9,7	9,8	9,8	9,6	9,6	9,7	9,7	-0,1
النقل والتخزين	6,3	6,5	6,7	7,4	7,9	7,8	7,6	1,3
أنشطة الخدمات الإدارية والدعم	5,6	5,8	6	6	5,9	5,9	5,9	0,3
الإيواء والمطاعم	4,8	4,9	5	5	5,1	5,1	5,1	0,3
الأنشطة العقارية	2,9	2,9	2,8	2,7	2,6	2,7	2,8	-0,1
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	2	2,1	2,1	2,1	2,1	2,2	2,3	0,2
المعلومات والاتصالات	1,7	1,7	1,7	1,7	1,8	1,9	2,1	0,4
أنشطة خدماتية أخرى	1,2	1,2	1,2	1,2	1,3	1,4	1,4	0,2
أخرى	3,7	3,7	3,7	3,7	3,8	3,9	4	0,3
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	

المصدر :قاعدة البيانات المقدمة من المديرية العامة للضرائب.(DGI)

رغم أن الشكل القانوني للشركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL) لا يزال الأكثر اعتمادًا من قبل الشركات الاعتبارية النشطة، إلا أن حصته شهدت تراجعًا ملحوظًا بـ16 نقطة بين عامي 2017 و2023 لصالح الشكل القانوني للشركات ذات المسؤولية المحدودة بشريك وحيد (SARL-AU).

يكشف تحليل توزع المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب الشكل القانوني خلال الفترة 2017-2023عن استمرار هيمنة الشركات ذات المسؤولية المحدودة(SARL) ، رغم تراجع حصتها بشكل ملحوظ من 70,2% في عام 2017 إلى 54,1% في عام 2023.

في المقابل، شهدت الشركات ذات المسؤولية المحدودة بشريك وحيد (SARL-AU) نموًا سريعًا، حيث ارتفعت حصتها من 22,1% إلى 40,5% خلال نفس الفترة، مما يعكس اتجاهاً متزايدًا نحو اعتماد هذا الشكل القانوني الأكثر مرونة، والذي يوفر تبسيطًا للإجراءات القانونية والإدارية، مع تعزيز إمكانية التحكم الفردي في إدارة الشركات

أما الشركات المساهمة(SA) ، فقد سجلت انخفاضًا طفيفًا في حصتها من 3,5% إلى 2,3%، مما يشير إلى استمرار انخفاض الإقبال على هذا النموذج القانوني في تأسيس الشركات الجديدة.

الجدول 5- توزيع المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب الشكل القانوني

الشكل القانوني	2017		2018		2019		2020		2021		2022		2023	
	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية	عدد المقاولات	النسبة المئوية
الشركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL)	185 731	70,2	189 767	67,1	189 200	64,3	192 844	61,4	198 627	58,3	197 273	56,1	189 315	54,1
الشركات ذات المسؤولية المحدودة بشريك وحيد (SARL-AU)	58 441	22,1	72 307	25,6	84 429	28,7	101 127	32,2	122 228	35,9	134 528	38,3	141 593	40,5
الشركات المساهمة (SA)	9 174	3,5	9 095	3,2	8 884	3	8 745	2,8	8 609	2,5	8 379	2,4	8 118	2,3
أخرى	11 257	4,3	11 592	4,1	11 538	3,9	11 269	3,6	11 189	3,3	11 283	3,2	10 943	3,1
المجموع	**264 603**	**100**	**282 761**	**100**	**294 051**	**100**	**313 985**	**100**	**340 653**	**100**	**351 463**	**100**	**349 969**	**100**

المصدر :قاعدة البيانات المقدمة من المديرية العامة للضرائب.(DGI)

2.3 إنشاء وحلّ الشركات الاعتبارية

تراجع وتيرة إنشاء الشركات بعد ذروة عام 2021.

شهد عدد المقاولات المنشأة، سواء ذات الشخصية الاعتبارية أو الفردية، ارتفاعًا من 80,273 في عام 2017 إلى 96,442 في عام 2023، مسجلًا زيادة بنسبة 20 %خلال هذه الفترة. وقد بلغ هذا العدد ذروته في عام 2021، حيث تم إنشاء 104,990 مقاولة، ويُرجَّح أن هذا الارتفاع كان نتيجة لتأجيل بعض المشاريع التي كانت مقررة لعام 2020 بسبب التداعيات الاقتصادية المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

الرسم البياني 4- التطور السنوي لعدد المقاولات المُنشأة، سواء الفردية أو ذات الشخصية الاعتبارية بين عامي 2017 و2023

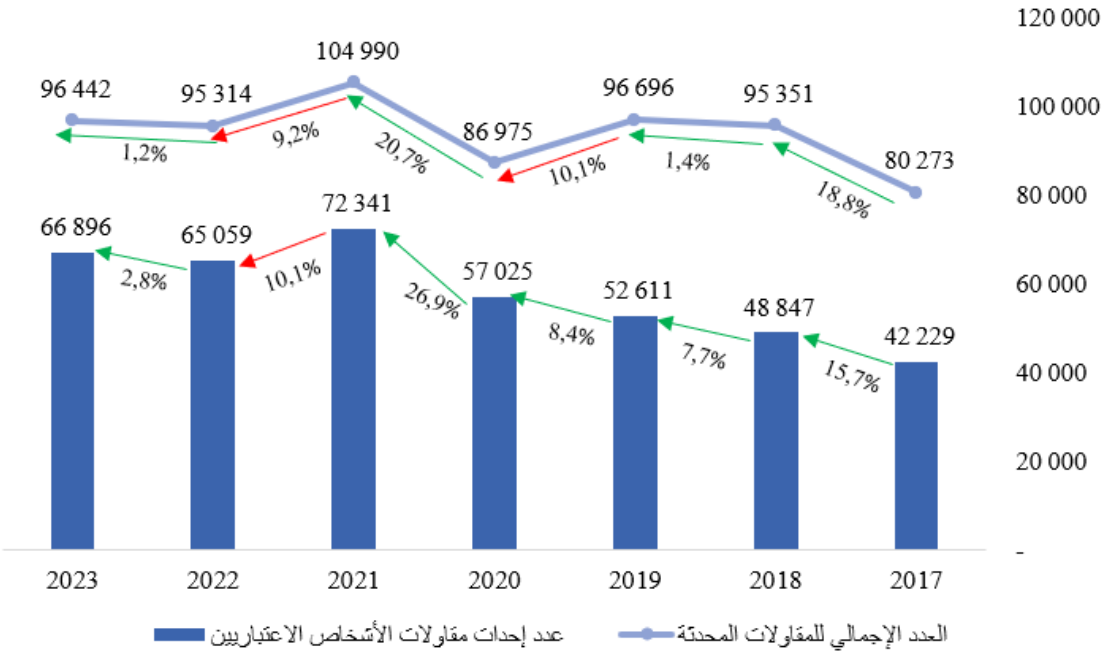

المصدر: قواعد البيانات المقدمة من المديرية العامة للضرائب (DGI) والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.(OMPIC)

الإطار 1: مكانة المغرب في إنشاء المقاولات ذات المسؤولية المحدودة

عند مقارنة المغرب بنظرائه في شمال إفريقيا مثل الجزائر، تونس، ومصر، يظهر المغرب أداءً متميزًا في مجال إنشاء المقاولات .فقد بلغت ذروة عدد المقاولات الجديدة التي أُنشئت في المغرب 72,010 مقاولة عام 2021، متفوقًا بفارق كبير على الجزائر، التي استقر عدد المقاولات الجديدة فيها بين 16,000 و17,000 مقاولة سنويًا، و في تونس، التي سجلت ما بين 12,000 و14,000 مقاولة سنويًا.
أما في مصر، فعلى الرغم من تحقيقها تسارعًا ملحوظًا منذ عام 2020، حيث وصل عدد المقاولات الجديدة إلى 19,286مقاولة في عام 2021، إلا أنها ظلت دون مستوى المغرب في عام 2022.
تعكس هذه النتائج الجهود التي يبذلها المغرب لتعزيز ريادة الأعمال ودعم إنشاء المقاولات، رغم تسجيل تباطؤ نسبي في عام 2022، حيث انخفض عدد الشركات الجديدة إلى 63,229.
عند مقارنة أداء المغرب في إنشاء المقاولات مع دول مثل فيتنام وكولومبيا والهند، يتضح أن المغرب لا يزال متأخرًا نسبيًا، مما يشير إلى وجود إمكانات نمو غير مستغلة يمكن تطويرها من خلال تعزيز السياسات الداعمة لريادة الأعمال.
ففي الهند، تم تسجيل 173,114 مقاولة جديدة في عام 2022، مما يعكس حجمًا كبيرًا من الديناميكية الاقتصادية. أما فيتنام، فقد تمكنت من استعادة زخمها بعد انخفاض في عام 2021، لتصل إلى 122,487 مقاولة جديدة في 2022.
أما كولومبيا، فقد تفوقت على المغرب من حيث معدل نمو الشركات الجديدة، حيث ارتفع عدد المقاولات المنشأة فيها بنسبة 20,3% بين عامي 2016 و2022، من 67,997 إلى 81,834 مقاولة في عام 2022.
تعكس هذه المقارنة أن المغرب يمتلك فرصًا واعدة لتعزيز ديناميكية ريادة الأعمال، ويمكن تحقيق ذلك عبر تبني سياسات أكثر تحفيزًا لإنشاء المقاولات، وتهيئة بيئة أعمال أكثر دعمًا لنمو الشركات الناشئة.

جدول: تطور عدد المقاولات الجديدة

المقارنة المرجعية بين الدول	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
فيتنام	87 346	102 447	106 931	111 338	111 477	94 243	122 487
كولومبيا	67 997	66 412	67 560	73 665	68 491	78 400	81 834
المغرب	39 253	40 245	45 680	50 193	54 728	72 010	63 229
مصر	4 413	5 387	10 411	13 570	14 337	19 286	18 587
الجزائر	14 816	16 683	15 708	14 401	13 981	16 926	17 867
تونس	12 176	11 781	12 977	12 368	12 263	14 130	13 615
ألبانيا	2 679	2 983	2 990	2 998	2 757	3 296	3 365
البوسنة والهرسك	2 814	2 433	2 493	2 547	2 229	2 961	3 195

المصدر: البنك الدولي

ارتفعت حالات حل المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية بشكل كبير خلال السنوات التي أعقبت جائحة كوفيد-19، حيث بلغت ذروتها عند 10,905 في عام 2023.

سجلت حالات حلّ المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية زيادة سنوية بمتوسط 2% بين عامي 2017 و2019، إلا أن هذا المعدل شهد ارتفاعًا حادًا بنسبة 32% بين عامي 2021 و2023، مما يعكس تداعيات ما بعد جائحة كوفيد-19 وتأثيراتها على استدامة المقاولات. أما التراجع الملحوظ في عدد حالات الحلّ خلال عام 2020، فيُعزى بشكل رئيسي إلى إغلاق المحاكم بسبب تدابير الطوارئ الصحية، مما أدى إلى تعليق العديد من الإجراءات القانونية المتعلقة بحلّ الشركات خلال تلك الفترة.

الرسم البياني 5- تطور عدد حالات حلّ المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية

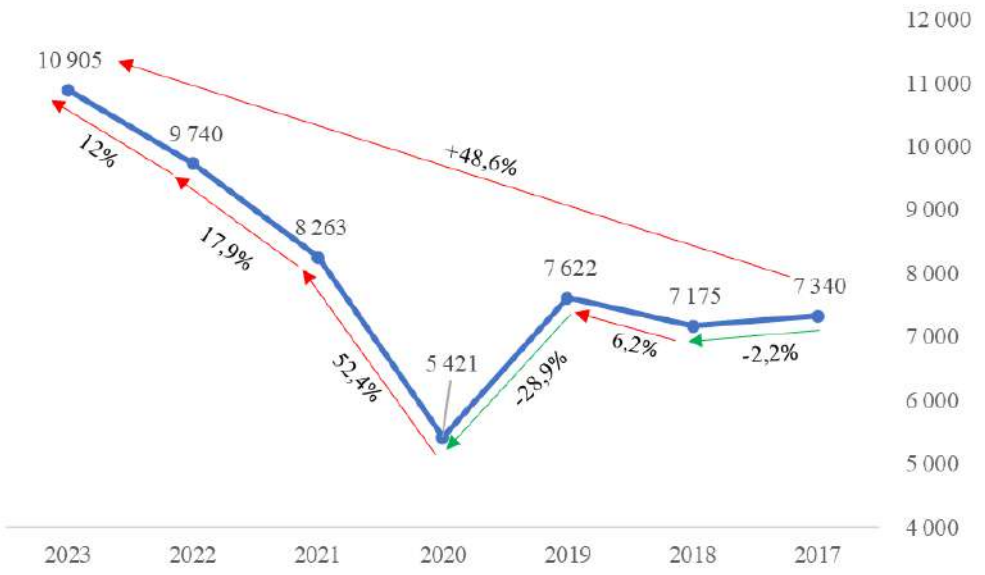

المصدر: المؤشر المرجعي للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC).

الإطار 2: حل المقاولات وشطبها وصعوباتها في المغرب

- تخضع عملية حلّ المقاولات لمجموعة من الأطر القانونية المنظمة، ومن أبرزها القانون رقم 17-95 الخاص بالشركات المساهمة (SA) والقانون رقم 5-96 الذي ينظم الشركات التضامنية، وشركات التوصية البسيطة، وشركات التوصية بالأسهم، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات المشاركة. تعمل هذه القوانين على ضمان حلّ الشركات بطريقة منظمة وقانونية، مع تحديد المساطر والإجراءات الرسمية المطلوبة لإغلاق المقاولة وتصفيتها وفقًا للضوابط القانونية السارية.
- أما عملية الشطب، فهي تعني إزالة أو إنهاء تسجيل شركة أو كيان تجاري من السجل الرسمي للشركات أو السجل التجاري، مما يعني أن الشركة لم تعد مسجلة ككيان قانوني ولم تعد موجودة رسميًا.
- في المقابل، تخضع حالات تعثر الشركات لقوانين خاصة، منها القانون رقم 22-20 المتعلق بالتسوية القضائية للشركات المتعثرة اقتصادياً، والقانون رقم 73-17 الخاص بتصفية أصول الشركات المتعثرة. تعكس حالات التعثر الأزمات المالية الخطيرة التي

تواجهها الشركات وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها، بما في ذلك الموردين، الموظفين، المؤسسات المالية، والجهات الضريبية. هذه القوانين تلعب دورًا رئيسيًا في معالجة المواقف الصعبة وحماية حقوق جميع الأطراف المعنية.

في هذا التقرير، يأخذ المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة في الاعتبار حالات الحل المبكر باعتبارها أكثر موثوقية.

الإطار 3: إنشاء الشركات إلكترونياً

في مارس 2024، وافق مجلس الحكومة على مشروع المرسوم رقم 2.22.92، الذي يحدد الآليات والإجراءات الخاصة بإنشاء المقاولات إلكترونيًا وتوفير الدعم لها .وقد كان هذا المرسوم منتظرًا من قبل الفاعلين الاقتصاديين منذ عام 2020، ويدخل حيّز التنفيذ بشكل تدريجي، مما يمثل خطوة هامة نحو تبسيط وتحديث إجراءات إنشاء المقاولات.
يُتيح هذا المرسوم إطلاق منصة رقمية تُدار من قِبل المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية(OMPIC) ، والتي يمكن الوصول إليها عبر الموقع www.directentreprise.ma، حيث تمكن هذه المنصة رواد الأعمال من إتمام جميع الإجراءات الإدارية إلكترونيًا، بما في ذلك إعداد العقود، تقديم التصريحات القانونية، وإدارة القرارات الإدارية الخاصة بالمقاولة.
علاوة على ذلك، ينص مشروع المرسوم رقم 2.22.92 على إجراءات مرافقة للمقاولات طوال دورة حياتها، من خلال خدمات الدعم والاستشارة التي تساعد رواد الأعمال في اجتياز مختلف مراحل إنشاء وتطوير مشاريعهم .يأتي هذا الإجراء في إطار تطبيق القانون رقم 88-17، الذي يهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز تنافسية المقاولات المغربية .ومن خلال تسهيل إجراءات التأسيس إلكترونيًا وتوفير بيئة داعمة للنمو، يساهم هذا المرسوم في جذب المزيد من الاستثمارات، تعزيز حيوية الاقتصاد الوطني، وخلق بيئة محفزة على الابتكار وريادة الأعمال.
يعد مشروع المرسوم رقم 2.22.92 خطوة أساسية في الإصلاحات الاقتصادية بالمغرب، حيث يواكب التوجهات العالمية نحو التحول الرقمي، ويساعد على تسهيل ممارسة الأعمال وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

تركّز التحليلات التالية على عدد المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية

تشير البيانات إلى أن حوالي 99% من المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية التي تم إنشاؤها خلال الفترة بين عامي 2017 و2023 تنتمي إلى فئة المقاولات متناهية الصغر

تكشف دراسة توزيع عمليات تأسيس المقاولات حسب حجم المؤسسة خلال الفترة 2017-2023أن نسيج المقاولات متناهية الصغر لا يزال في توسّع، وإن كان بوتيرة أبطأ بعد جائحة كوفيد-19 .حيث تستأثر هذه الفئة بحوالي 99% من إجمالي المقاولات المُنشأة سنويًا، مما يؤكد هيمنة هذا النموذج على المشهد الاقتصادي المغربي.
أما فيما يخص الفئات الأخرى، فتتراوح حصة المقاولات الصغيرة جدًا (TPE) بين 0,7% و1 %من إجمالي التأسيسات، بينما تتذبذب حصة المقاولات الصغيرة (PE) بين 0,2% و0,4 .%من جهة أخرى، يبقى تأسيس المقاولات المتوسطة (ME) والكبيرة (GE) محدودًا للغاية، حيث لا تمثل هاتان الفئتان معًا سوى أقل من 0,05 %من إجمالي الشركات الجديدة.

الجدول 6- توزيع تأسيس المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية حسب الفئات

فئات المقاولات	2017		2018		2019		2020		2021		2022		2023	
	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)
[0,3]	41 651	98,6	48 187	98,6	51 858	98,6	56 501	99,1	70 465	98,8	64 170	98,6	66 004	98,7
[0,1]	40 847	96,7	47 263	96,8	50 798	96,6	55 720	97,7	69 223	97,1	63 049	96,9	64 762	96,8
]1,3]	804	1,9	924	1,9	1 060	2	781	1,4	1 242	1,7	1 121	1,7	1 242	1,9
]3,10]	412	1	478	1	523	1	384	0,7	577	0,8	609	0,9	594	0,9
]10,50]	149	0,4	169	0,3	212	0,4	125	0,2	220	0,3	259	0,4	274	0,4
]50,175]	14	0,03	11	0,02	16	0,03	13	0,02	26	0,04	19	0,03	20	0,03
أزيد من 175	3	0,01	2	0,004	2	0,004	2	0,004	1	0,001	2	0,003	4	0,01
المجموع	**42 229**	**100**	**48 847**	**100**	**52 611**	**100**	**57 025**	**100**	**71 289**	**100**	**65 059**	**100**	**66 896**	**100**

المصدر :قاعدة البيانات المقدمة من المديرية العامة للضرائب(DGI)

الرسم البياني 6- تطوّر تأسيس المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية حسب الفئات خلال الفترة 2017-2023

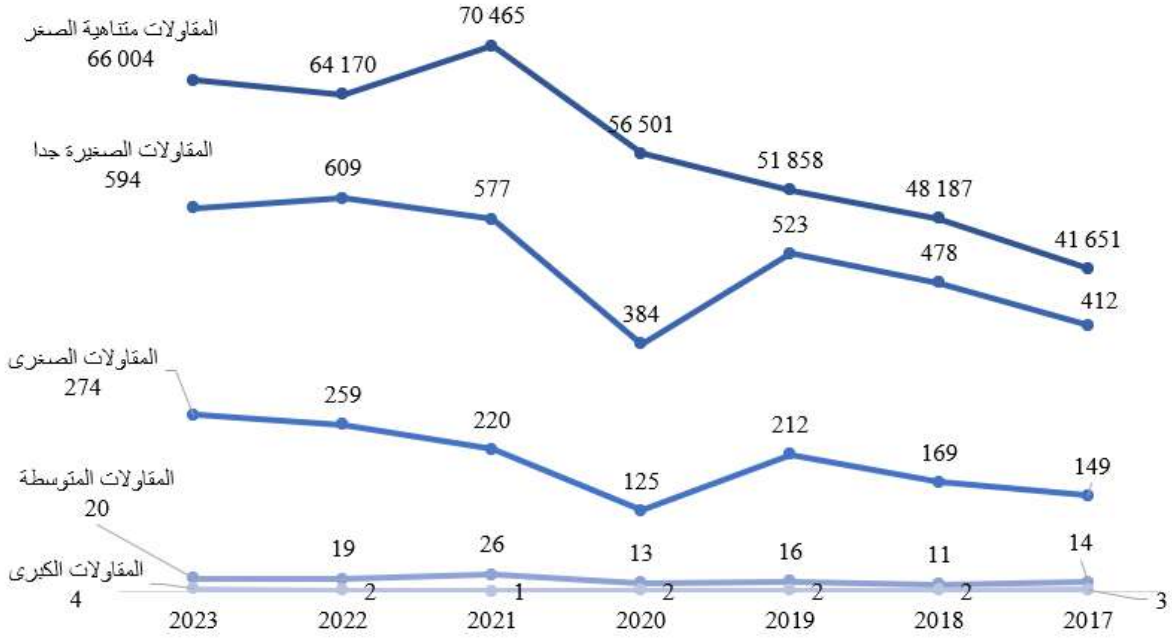

المصدر :قاعدة البيانات المقدمة من المديرية العامة للضرائبDGI)

يكشف التحليل المتعلق بالتركيز الجهوي لتأسيس المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة خلال الفترة 2017-2023عن وتيرة نمو أسرع لعمليات التأسيس في جهة طنجة-تطوان-الحسيمة.

يكشف التحليل الجهوي لتأسيس المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية (PM) خلال الفترة 2017-2023عن استقرار حصة جهة الدار البيضاء-سطات عند متوسط يقارب 34,7%، مما يؤكد دورها كمركز اقتصادي رئيسي.
في المقابل، تراجعت حصة جهة الرباط-سلا-القنيطرة من 15,1% إلى 13,1 %خلال الفترة نفسها، بينما سجلت جهة طنجة-تطوان-الحسيمة نموًا ملحوظًا، حيث ارتفعت حصتها من 10,7% إلى 11,8%

الرسم البياني 7- تطور تأسيس المقاولات بين عامي 2017 و2023 والتوزيع الجهوي لعام 2023 (بالنسب المئوية)

المصدر :قاعدة البيانات المقدمة من المديرية العامة للضرائب(DGI)

الجدول 7- التوزيع الجهوي لتأسيس المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية

الجهات	2017		2018		2019		2020		2021		2022		2023	
	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)
الدار البيضاء- سطات	15 048	35,6	16 864	34,5	18 204	34,6	19 438	34,1	24 294	34,1	22 328	34,3	23 743	35,6
الرباط- سلا - القنيطرة	6 382	15,1	7 150	14,6	7 654	14,5	8 072	14,2	9 955	14	8 866	13,6	8 752	13,1
مراكش-آسفي	4 345	10,3	4 766	9,8	5 307	10,1	5 585	9,8	7 622	10,7	7 298	11,2	8 432	12,6
طنجة- تطوان - الحسيمة	4 538	10,7	5 644	11,6	5 786	11	6 496	11,4	8 191	11,5	7 252	11,1	7 899	11,8
فاس- مكناس	2 961	7	3 506	7,2	3 720	7,1	4 416	7,7	5 117	7,2	4 345	6,7	4 347	6,5
سوس-ماسة	2 888	6,8	3 046	6,2	3 253	6,2	3 724	6,5	4 486	6,3	3 919	6	3 810	5,7
الجهة الشرقية	1 618	3,8	1 894	3,9	2 168	4,1	2 564	4,5	2 994	4,2	2 809	4,3	2 643	4
العيون الساقية الحمراء	1 127	2,7	1 668	3,4	1 824	3,5	2 104	3,7	2 605	3,7	2 311	3,6	2 209	3,3
بني ملال - خنيفرة	985	2,3	1 226	2,5	1 425	2,7	1 677	2,9	2 093	2,9	2 024	3,1	1 887	2,8
درعة تافيلالت	995	2,4	1 069	2,2	1 311	2,5	1 431	2,5	1 742	2,4	1 758	2,7	1 575	2,3
الداخلة وادي الذهب	714	1,7	1 450	3	1 390	2,6	1 027	1,8	1 572	2,2	1 612	2,5	1 275	1,9
كلميم-واد نون	628	1,5	564	1,2	569	1,1	491	0,9	618	0,9	537	0,8	324	0,5
المجموع	**42 229**	**100**	**48 847**	**100**	**52 611**	**100**	**57 025**	**100**	**71 289**	**100**	**65 059**	**100**	**66 896**	**100**

المصدر :قاعدة البيانات المقدمة من المديرية العامة للضرائب(DGI)

تشهد جهات سوس-ماسة، فاس-مكناس، ومراكش-آسفي ارتفاعًا ملحوظًا في عدد حالات حلّ المقاولات، (راجع الرسم البياني رقم 8).

شهدت جميع الجهات المغربية ارتفاعًا في عدد حالات حلّ المقاولات خلال الفترة 2017-2023، إلا أن حدّة هذه الزيادة لم تكن موحّدة عبر مختلف المناطق. وبحسب الترتيب التنازلي، سجلت جهات سوس-ماسة، فاس-مكناس، ومراكش-آسفي أعلى معدلات التدهور

الرسم البياني 8- تطور حالات حلّ المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية بين عامي 2017 و2023 والتوزيع الجهوي لعام 2023 (بالنسب المئوية)

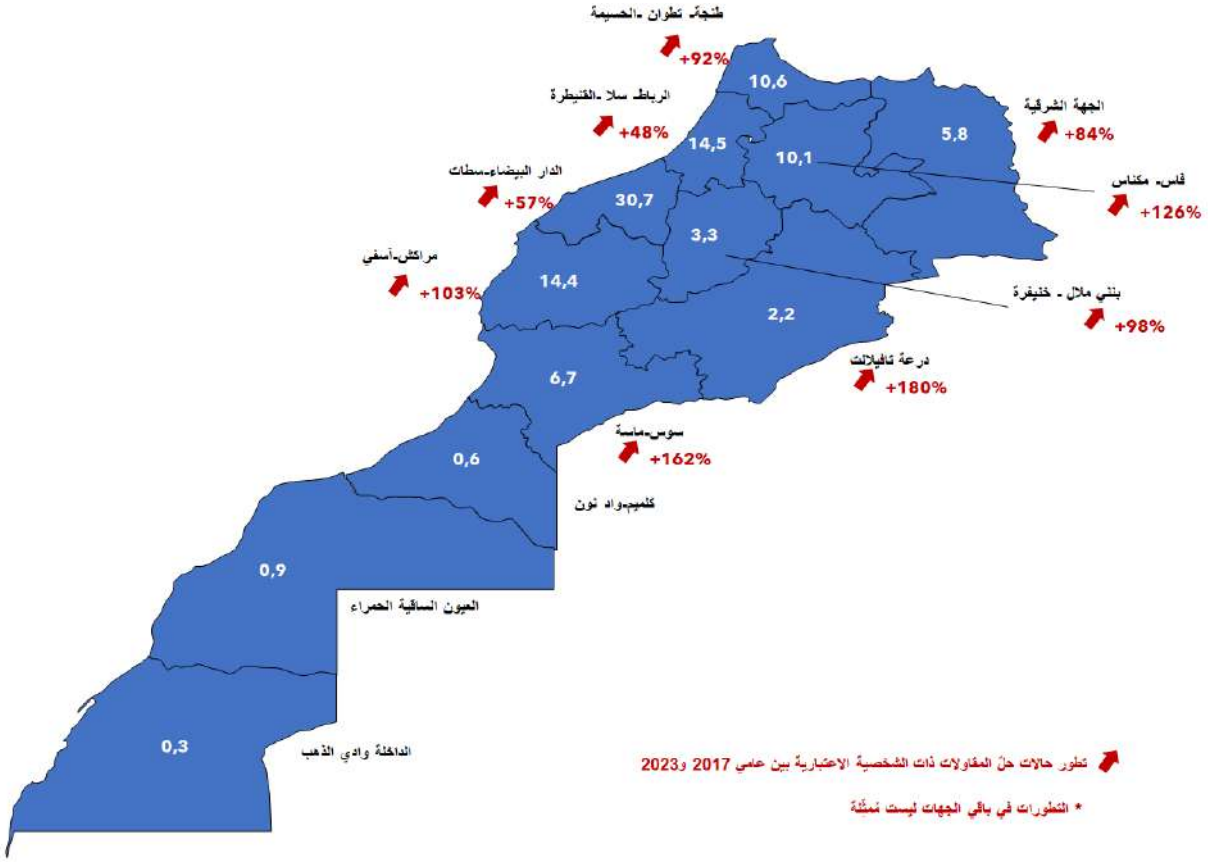

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

الجدول 8- التوزيع الجهوي للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية التي هي في طور الحلّ

الجهات	حصتها (%)						
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الدار البيضاء-سطات	35,8	34,4	36,2	34	31,6	29,6	30,7
الرباط- سلا -القنيطرة	17,9	16,3	16,2	16,2	16,4	16,2	14,5
مراكش-آسفي	13	14,7	11,9	11,6	9,7	14,9	14,4
طنجة- تطوان -الحسيمة	10,1	9,8	10,9	13,5	16,7	11	10,6
فاس- مكناس	8,2	8,7	8,8	8,6	8,7	9,7	10,1
سوس-ماسة	4,7	4,5	4,8	5,5	5,6	6,1	6,7
الجهة الشرقية	5,7	6	6	5,1	5,7	5,8	5,8
بني ملال - خنيفرة	3	3,1	3,2	2,5	2,9	3,4	3,3
درعة تافيلالت	1,4	1,9	1,6	1,8	2	2,2	2,2
الجهات الجنوبية	0,2	0,6	0,4	1,2	0,7	1,1	1,7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب.

شهدت قطاعات الإعلام والاتصال، والأنشطة العقارية، والصحة البشرية والعمل الاجتماعي، بالإضافة إلى الأنشطة الخدمية الأخرى وأنشطة الخدمات الإدارية والدعم، انتعاشًا ملحوظًا في تأسيس المقاولات، حيث تجاوزت مستويات التأسيس المُسجّلة قبل فترة الجائحة

شهدت وتيرة إنشاء المقاولات حسب القطاعات الاقتصادية تقلبات متباينة خلال الفترة الأخيرة، حيث سجلت بعض القطاعات نموًا ملحوظًا، بينما تأثرت أخرى بشكل سلبي نتيجة تداعيات الجائحة. فقد سجلت قطاعات الأنشطة العقارية، والصحة البشرية والعمل الاجتماعي، والأنشطة الخدمية الأخرى ارتفاعًا ملحوظًا في عدد المقاولات المُنشأة خلال عامي 2022 و2023، مما يعكس تعافيها القوي واستمرار الطلب على خدماتها. في المقابل، تأثر قطاع التجارة بشكل سلبي نتيجة الجائحة، مما أدى إلى انخفاض متوسط في عدد التأسيسات

الجدول 9- التوزيع القطاعي لتأسيس المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية

مجال الأنشطة	2017		2018		2019		2020		2021		2022		2023	
	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)
التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية	13 847	32,8	15 488	31,7	16 550	31,5	18 161	31,8	21 261	29,8	19 239	29,6	19 198	28,7
البناء	8 546	20,2	10 113	20,7	10 650	20,3	11 767	20,7	14 828	20,8	12 857	19,8	13 094	19,6
أنشطة متخصصة، علمية وتقنية	3 799	9	4 408	9	4 622	8,8	4 342	7,6	5 908	8,3	5 698	8,8	5 550	8,3
النقل والتخزين	2 871	6,8	3 520	7,2	4 168	7,9	6 449	11,3	7 851	11	5 127	7,9	5 149	7,7
أنشطة الخدمات الإدارية والدعم	3 069	7,3	3 627	7,4	4 017	7,7	3 687	6,5	4 367	6,1	4 329	6,7	4 851	7,3
الصناعات التحويلية	2 470	5,8	2 710	5,5	3 012	5,7	3 539	6,2	4 440	6,2	3 937	6	4 188	6,3
الإيواء والمطاعم	1 958	4,6	2 317	4,7	2 507	4,8	2 544	4,5	3 516	4,9	3 515	5,4	3 269	4,9
المعلومات والاتصالات	799	1,9	939	1,9	1 035	2	1 107	1,9	1 587	2,2	1 714	2,6	2 009	3
الأنشطة العقارية	708	1,7	857	1,7	902	1,7	842	1,5	1 173	1,6	1 410	2,2	1 884	2,8
الصحة والعمل الاجتماعي	757	1,1	723	1,2	837	1,4	721	1,5	1 064	1,7	1 324	1,8	1 601	1,8
أنشطة خدماتية أخرى	586	1,8	536	1,5	622	1,6	575	1,2	729	1,5	918	2	1 192	2,3
الفنون والعروض والأنشطة الترفيهية	486	1,4	609	1,1	723	1,2	866	1	1 196	1	1 168	1,4	1 176	1,7
التعليم	962	2,3	939	1,9	1 024	1,9	838	1,5	1 314	1,8	1 341	2,1	1 130	1,7
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	428	1	828	1,7	613	1,2	630	1,1	819	1,2	942	1,5	886	1,3
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	408	1	735	1,5	779	1,4	488	0,9	613	0,9	801	1,2	838	1,2
أخرى	535	1,3	498	1	550	1	469	0,8	623	0,9	739	1,1	881	1,3
المجموع	**42 229**	**100**	**48 847**	**100**	**52 611**	**100**	**57 025**	**100**	**71 289**	**100**	**65 059**	**100**	**66 896**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب.(DGI)

الرسم البياني 9- تطور إنشاء المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية وفقًا للقطاعات الاقتصادية التي سجلت أعلى معدلات النمو خلال الفترة 2017-2023

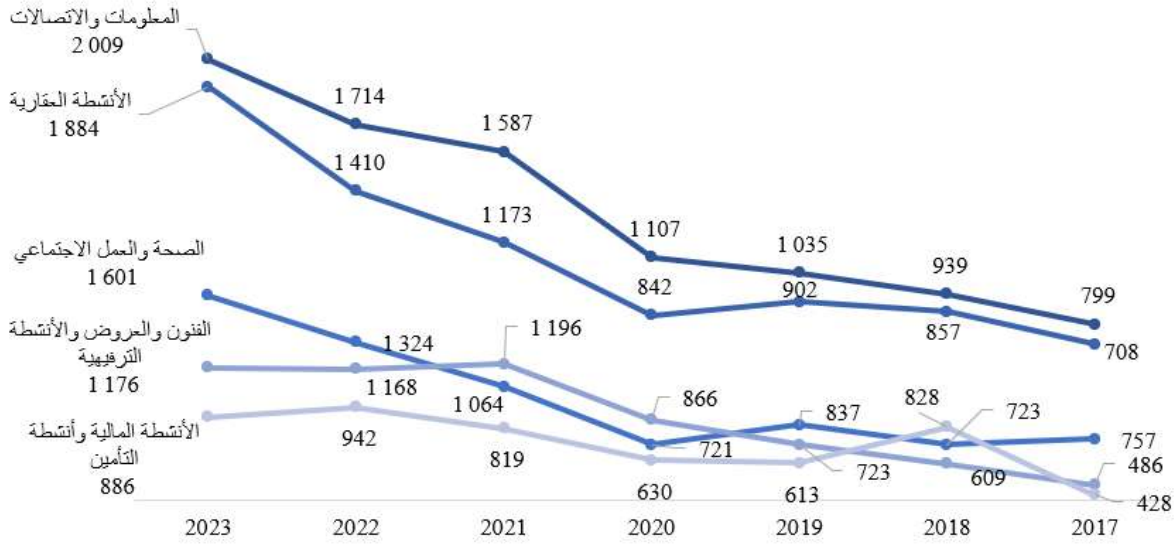

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب.(DGI)

الجدول 10- التوزيع القطاعي لتأسيس المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية في القطاعين(الثانوي والثالث)

مجال الأنشطة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2023-2017
القطاع الثانوي	**26,9**	**27**	**26,7**	**27,6**	**27,9**	**26,6**	**27,1**	**0,2**
البناء	20,2	20,7	20,3	20,7	20,8	19,8	19,6	-0,6
الصناعات التحويلية	5,8	5,5	5,7	6,2	6,2	6	6,3	0,5
الصناعات الاستخراجية	0,7	0,5	0,5	0,4	0,5	0,5	0,5	-0,2
إنتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	0,1	0,2	0,1	0,2	0,2	0,2	0,5	0,4
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,1	0,2	0,1
القطاع الثالث	**73,1**	**73**	**73,3**	**72,4**	**72,1**	**73,4**	**72,9**	**-0,2**
التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية	32,8	31,7	31,5	31,8	29,8	29,6	28,7	-4,1
أنشطة متخصصة، علمية وتقنية	9	9	8,8	7,6	8,3	8,8	8,3	-0,7
النقل والتخزين	6,8	7,2	7,9	11,3	11	7,9	7,7	0,9
أنشطة الخدمات الإدارية والدعم	7,3	7,4	7,7	6,5	6,1	6,7	7,3	0
الإيواء والمطاعم	4,6	4,7	4,8	4,5	4,9	5,4	4,9	0,3
الأنشطة العقارية	1,7	1,7	1,7	1,5	1,6	2,2	2,8	1,1
المعلومات والاتصالات	1,9	1,9	2	1,9	2,2	2,6	3	1,1
الصحة والعمل الاجتماعي	1,1	1,2	1,4	1,5	1,7	1,8	1,8	0,7
التعليم	2,3	1,9	1,9	1,5	1,8	2,1	1,7	-0,6
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	1	1,7	1,2	1,1	1,2	1,5	1,3	0,3
أنشطة خدماتية أخرى	1,8	1,5	1,6	1,2	1,5	2	2,3	0,5
أخرى	2,8	3,1	2,8	2	2	2,8	3,1	0,3
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	

المصدر :قاعدة البيانات المقدمة من المديرية العامة للضرائب(DG I)

سجلت الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية تراجعًا في وتيرة حلّ المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة (EPMA) بعد الجائحة، حيث انخفضت حصتها من 10,5% عام 2017 إلى 9,5% عام 2023.

شهدت وتيرة حلّ الشركات عبر القطاعات الاقتصادية تقلبات غير متكافئة، حيث تأثرت بعض القطاعات بزيادة معدلات الحلّ، بينما أظهرت أخرى قدرة على الصمود .اقتصرت الأنشطة المتخصصة، العلمية والتقنية، على تسجيل انخفاض في وتيرة حالات الحلّ بعد الجائحة، (راجع الجدول رقم 11)

الجدول 11- التوزيع القطاعي للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية التي هي في طور الحلّ

مجال الأنشطة	حصتها (%)						
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية	32,1	32,1	33,9	32,8	32,5	34,5	32,4
البناء	22,4	22,6	21	19	18,3	18,4	18,4
أنشطة متخصصة، علمية وتقنية	10,5	10,9	11,1	11,7	10,7	10,5	9,5
النقل والتخزين	5,9	5,3	6,2	7,6	7,7	7,6	8,4
أنشطة الخدمات الإدارية والدعم	5,7	5,1	5,2	5,8	6,1	5,8	6,1
الإيواء والمطاعم	4,5	5,7	5	5,5	5,5	6	6,1
الصناعات التحويلية	5,9	5	5,4	5,5	5,8	5,3	5,5
المعلومات والاتصالات	3,7	3,5	3	2,9	2,6	2,5	2,7
التعليم	1,9	2,2	1,8	1,9	2,5	2,3	2,3
أنشطة خدماتية أخرى[6]	2	1,7	1,6	2	2	1,5	2
الأنشطة العقارية	2	2,1	2,3	1,6	1,9	1,8	1,8
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	1,1	1,2	1	1,1	1,3	1,2	1,5
أخرى	2,3	2,6	2,5	2,6	2,5	2,4	3,3
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب.

يكشف تحليل توزيع تأسيس المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية (PM) حسب الشكل القانوني خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023 عن انخفاض مستمر في حصة الشركات ذات المسؤولية المحدودة(SARL) ، حيث تراجعت نسبتها من 45,2% في عام 2017 إلى 33,5% في عام 2023. يعكس هذا التراجع تحولاً تدريجياً في التوجهات القانونية لصالح الشركات ذات المسؤولية المحدودة ذات الشريك الوحيد(SARL-AU) ، التي ارتفعت حصتها من 46% في 2017 إلى 58,5% في 2023 .يمكن تفسير هذا النمو على أنه اتجاه متزايد نحو ريادة الأعمال الفردية، حيث يفضل رواد الأعمال تأسيس مشاريعهم ضمن هيكل قانوني أكثر مرونة وأقل تعقيدًا.

[6] يشمل هذا القطاع أنشطة المنظمات الجمعوية، وخدمات إصلاح أجهزة الحاسوب والممتلكات الشخصية والمنزلية، بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات الشخصية الأخرى مثل الغسيل والتنظيف الجاف، وتصفيف الشعر، وخدمات العناية بالجمال.

الجدول 12- توزيع إنشاء المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية وفقاً للشكل القانوني خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023

الشكل القانوني	2017		2018		2019		2020		2021		2022		2023	
	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)
الشركات ذات المسؤولية المحدودة	19 075	45,2	21 011	43	22 179	42,2	22 973	40,3	26 973	37,8	23 151	35,6	22 424	33,5
الشركات ذات المسؤولية المحدودة بشريك وحيد	19 440	46	23 527	48,2	25 900	49,2	31 464	55,2	41 035	57,6	36 893	56,7	39 137	58,5
الشركات المساهمة	141	0,3	183	0,4	160	0,3	140	0,2	149	0,2	153	0,2	149	0,2
أخرى	3 573	8,5	4 126	8,4	4 372	8,3	2 448	4,3	3 132	4,4	4 862	7,5	5 186	7,8
المجموع	**42 229**	**100**	**48 847**	**100**	**52 611**	**100**	**57 025**	**100**	**71 289**	**100**	**65 059**	**100**	**66 896**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب (DGI).

معظم المقاولات التي تم تأسيسها حديثاً توظّف أقل من 10 موظفين.

يكشف تحليل توزيع تأسيس المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية حسب فئات عدد العاملين أن الغالبية العظمى من المقاولات الجديدة توظف أقل من 10 أشخاص، حيث استقرت حصتها عند حوالي 99% خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023.

الجدول 13- توزيع إنشاء المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية حسب فئة عدد العاملين

عدد العاملين	2017		2018		2019		2020		2021		2022		2023	
	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)	عدد المقاولات	حصتها (%)
[0-10]	41 863	99,1	48 419	99,1	52 163	99,1	56 710	99,4	70 785	99,3	64 526	99,2	66 368	99,2
]10-50]	263	0,6	350	0,7	356	0,7	238	0,4	416	0,6	433	0,7	430	0,6
]50-100]	61	0,1	38	0,1	44	0,1	40	0,1	42	0,1	48	0,1	60	0,1
]100-500]	40	0,1	36	0,1	37	0,1	32	0,1	41	0,1	45	0,1	33	0
500	2	0	4	0	11	0	5	0	5	0	7	0	5	0
المجموع	**42 229**	**100**	**48 847**	**100**	**52 611**	**100**	**57 025**	**100**	**71 289**	**100**	**65 059**	**100**	**66 896**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب (DGI).

كانت الشركات التي يقل عمرها عن خمس سنوات الأكثر تأثراً بهذه الصدمات، حيث ارتفعت نسبة حالات الحلّ لديها من متوسط 2% قبل أزمة كوفيد-19 إلى 17,2%في الفترة التي أعقبت الجائحة

الجدول 14 - توزيع عدد الشركات ذات الشخصية الاعتبارية التي هي في طور الحلّ

الفئة العمرية	حصتها (%)						
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
[0,2]	13,5	13,5	13	13,1	13,3	18	14,6
[2,5]	39,9	40,1	37,4	36,8	34,4	35,2	39,8
[5,10]	31,8	29,4	30	29,8	29,5	26,6	25,7
[10,20]	12,9	16,3	19	19,3	21,5	18,3	16,6
[+20]	1,7	0,8	0,6	1	1,3	1,9	3,3
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب.

الفصل الرابع

المؤشرات الاقتصادية لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

1.4 رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة
2.4 القيمة المضافة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

4. المؤشرات الاقتصادية لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

يقدم هذا الفصل تحليلًا شاملًا للمؤشرات الاقتصادية الخاصة بمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة ، حيث يتناول رقم المعاملات، القيمة المضافة .
كما يستعرض توزيع هذه المؤشرات وفقًا لعدة معايير، من بينها حجم المقاولة، الجهة، القطاع الاقتصادي، الشكل القانوني، وفئة عدد العاملين، خلال الفترة الممتدة من 2017إلى 2023[7]. بالإضافة إلى ذلك، يعقد هذا الفصل مقارنة بين تطور هذه المؤشرات في الفترات التي سبقت وتلت جائحة كوفيد-19، مما يتيح رؤية واضحة حول تأثير الجائحة على الأداء الاقتصادي للمقاولات النشطة.

1.4 رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

سجل رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة نموًا بنسبة 6,4% خلال عام 2023، مما يعكس عودة تدريجية إلى المستويات المسجلة قبل الأزمة، ويؤكد تعافي النشاط الاقتصادي للمقاولات بعد التداعيات التي خلفتها جائحة كوفيد-19.

يُظهر الرسم البياني رقم 10 تطور رقم معاملات المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة (EPMA) خلال السنوات الأخيرة، حيث شهد معدلات نمو متفاوتة تأثرت بالأوضاع الاقتصادية المحلية والدولية. فبعد تسجيل نمو بنسبة 6,8% في عام 2018 و 5,5% في عام 2019، تعرض رقم المعاملات لانخفاض حاد بنسبة 8,4% في عام 2020 نتيجة للأزمة الوبائية التي أثرت بشكل كبير على النشاط الاقتصادي.

إلا أن التعافي كان قويًا في عام 2021، حيث ارتفع رقم المعاملات بنسبة 18 %مدفوعًا بانتعاش اقتصادي ملحوظ .واستمر هذا الاتجاه الإيجابي في عام 2022، الذي تميز بارتفاع معدل التضخم إلى 6,6%.

وفي عام 2023، بلغ إجمالي رقم المعاملات 2,636.7 مليار درهم (رقم مؤقت)، محققًا نموًا بنسبة 6,4%، مما يعكس استعادة معدل النمو لمستويات مماثلة لما كانت عليه قبل الجائحة، تزامنًا مع انخفاض معدل التضخم إلى 6,1%.

الرسم البياني 10- تطور الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي ورقم المعاملات الإجمالي بالدرهم المغربي بين 2017 و2023

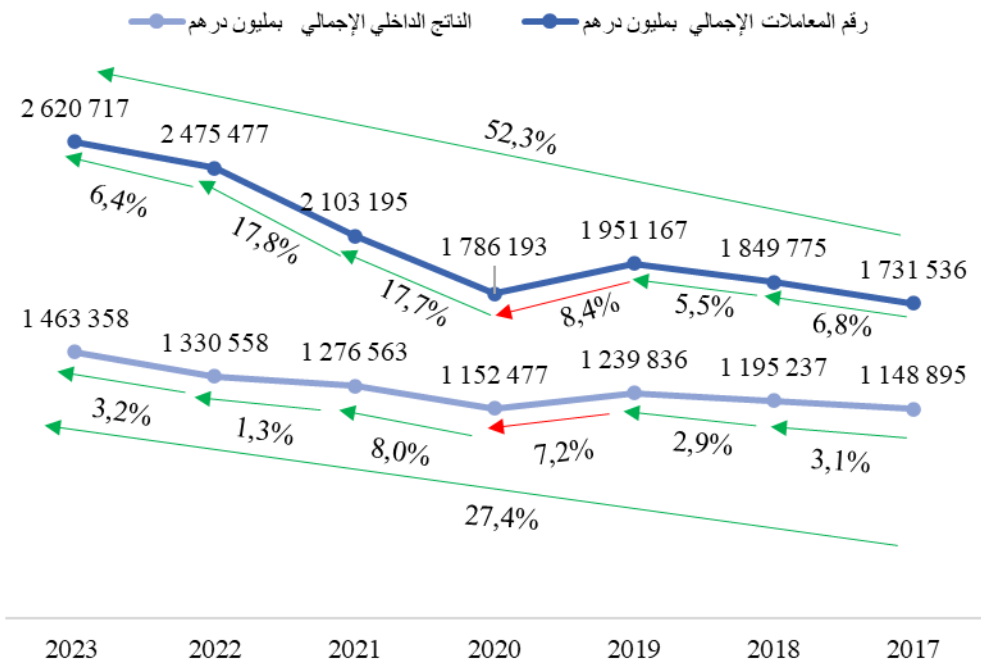

المصدر :قاعدة البيانات المقدمة من المديرية العامة للضرائب ، ومؤشرات للبنك الدولي.

[7] تختلف هذه الأرقام بشكل طفيف عن تلك الواردة في التقارير السابقة للمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة ، وذلك نتيجة لتحديث قواعد البيانات المعتمدة في التحليل.

شهد معدل نمو رقم المعاملات التراكمي للمقاولات الكبرى خلال السنوات التي أعقبت جائحة كوفيد-19 وتيرة أسرع مقارنة بالمعدل المسجل من قبل المقاولات الصغيرة جدًا، الصغرى والمتوسطة(TPME) ، مما يعكس قدرة أكبر للمقاولات الكبرى على التعافي والاستفادة من الانتعاش الاقتصادي.

يشير تحليل رقم المعاملات حسب فئة المقاولات إلى أن الهيمنة التي تتمتع بها الشركات الكبرى (GE) قد ازدادت، حيث ارتفعت حصتها من إجمالي رقم معاملات المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة (EPMA) من 63% في عام 2017 إلى 66% في عام 2023.
في المقابل، تراجعت حصة المقاولات الصغيرة جدًا، الصغرى والمتوسطة (TPME) من 37% إلى 34 %خلال نفس الفترة، مما يعكس التأثير غير المتكافئ لأزمة كوفيد-19 وما تبعها من تعافٍ اقتصادي .وتواجه هذه الفئة من المقاولات تحديات أكبر في الصمود أمام الأزمات، إلى جانب ظروف سوقية غير مواتية تعيق انتعاشها. (راجع تقرير OMTPME والبنك الدولي[8])

الجدول 15- توزيع رقم المعاملات الإجمالي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب فئة المقاولات

فئات المقاولات	2017		2018		2019		2020		2021		2022		2023	
	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)
[0,3]	76,8	4,4	81,6	4,4	86,4	4,4	82,8	4,6	90,4	4,3	98,2	4	101,3	3,8
[0,1]	29,2	1,7	30,7	1,7	32,3	1,7	30,8	1,7	33,6	1,6	35,9	1,4	36,7	1,4
]1,3]	47,6	2,8	51	2,8	54,1	2,8	52	2,9	56,7	2,7	62,4	2,5	64,5	2,4
]3,10]	100,3	5,8	108,1	5,8	116,7	6	108,4	6,1	123,2	5,9	133,1	5,4	140,4	5,3
]10,50]	238,9	13,8	257,6	13,9	278,2	14,3	253,3	14,2	295,5	14	322,4	13	339,6	12,9
]50,175]	222,4	12,8	238,4	12,9	251,3	12,9	230	12,9	262,6	12,5	295,8	11,9	317,7	12
أزيد من 175	1 093,1	63,1	1 164,0	62,9	1 218,8	62,5	1 112,1	62,2	1 332,3	63,3	1 628,2	65,7	1 737,8	65,9
المجموع	**1 731,6**	**100**	**1 849,8**	**100**	**1 951,4**	**100**	**1 786,6**	**100**	**2 104,0**	**100**	**2 477,7**	**100**	**2 636,7**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب

سجلت مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة (EPMA) في جهتي الرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة، بعد جائحة كوفيد-19، معدل نمو سنوي لرقم معاملاتها يفوق ما حققته في باقي الجهات.

لا تزال معظم أنشطة مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة (EPMA) متمركزة في جهة الدار البيضاء-سطات، حيث بلغت حصتها 60,5% من إجمالي رقم المعاملات في عام 2023، مسجلة انخفاضًا طفيفًا قدره 1,4 نقطة مئوية مقارنةً بعام 2017.
من جهة أخرى، سجلت جهة الرباط-سلا-القنيطرة، بحصة 15,4%، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، بحصة 9,4%، نمواً ملحوظاً في رقم معاملات المقاولات النشطة .حيث ارتفع معدل النمو السنوي خلال الفترة ما بعد كوفيد-19 إلى 8,2% و10,2% على التوالي، مقارنةً بـ 5% و7,8 %خلال الفترة التي سبقت الجائحة، مما يعكس دينامية اقتصادية متزايدة في هاتين الجهتين

[8] المرصد المغربي للشركات الصغيرة والمتوسطة المرصد المغربي للشركات الصغيرة والمتوسطة البنك الدولي. (2024) «إطلاق العنان لإمكانات القطاع الخاص المغربي: تحليل ديناميات الشركات والإنتاجية».

الرسم البياني 11- التوزيع الجهوي لإجمالي رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة في عام 2023

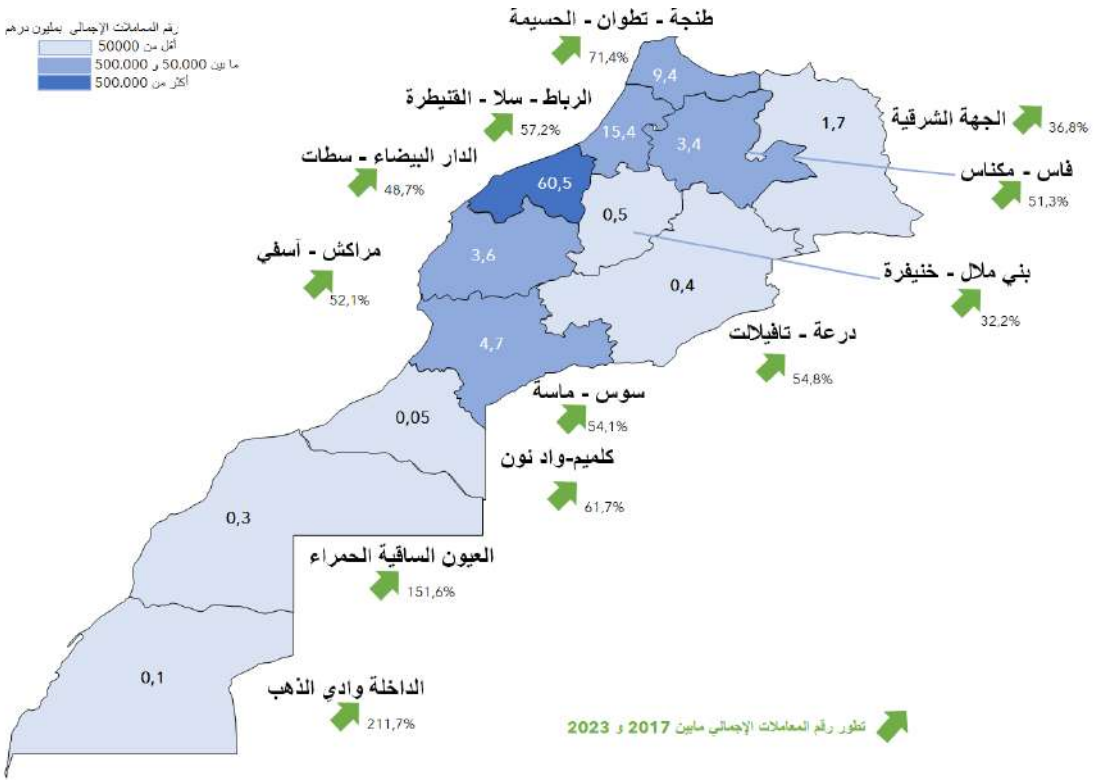

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب

الجدول 16- توزيع إجمالي رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الجهة

الجهة	2017		2018		2019		2020		2021		2022		2023	
	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)
الدار البيضاء - سطات	1 072,2	61,9	1 139,0	61,6	1 195,7	61,3	1 085,0	60,7	1 288,8	61,3	1 540,1	62,2	1 594,2	60,5
الرباط - سلا - القنيطرة	258,5	14,9	275,2	14,9	293,4	15	283,1	15,8	327,8	15,6	361	14,6	406,3	15,4
طنجة - تطوان - الحسيمة	144,6	8,4	159,3	8,6	167,3	8,6	150,9	8,4	177,7	8,4	215,1	8,7	247,8	9,4
سوس - ماسة	80	4,6	85,4	4,6	88,1	4,5	85,3	4,8	96,2	4,6	113,3	4,6	123,3	4,7
مراكش - آسفي	62,8	3,6	69,8	3,8	75,4	3,9	58,5	3,3	67,1	3,2	84,8	3,4	95,5	3,6
فاس - مكناس	58,4	3,4	63,8	3,4	68,8	3,5	64,9	3,6	76,5	3,6	85	3,4	88,5	3,4
الجهة الشرقية	33,1	1,9	32,8	1,8	34	1,7	32,4	1,8	38,7	1,8	44,3	1,8	45,2	1,7
بني ملال - خنيفرة	10,5	0,6	11,1	0,6	11,8	0,6	11,1	0,6	12,9	0,6	13,4	0,5	13,9	0,5
درعة - تافيلالت	6,8	0,4	7,5	0,4	8,5	0,4	7,6	0,4	8,5	0,4	9,3	0,4	10,5	0,4
الأقاليم الجنوبية	4,7	0,3	6	0,3	8,4	0,4	7,7	0,4	9,7	0,5	11,2	0,5	11,7	0,4
المجموع	**1 731,6**	**100**	**1 849,8**	**100**	**1 951,4**	**100**	**1 786,5**	**100**	**2 104,0**	**100**	**2 477,7**	**100**	**2 636,7**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب

الرسم البياني 12- تطور رقم معاملات الجهات التي سجلت أعلى معدلات النمو بين عامي 2017 و2023

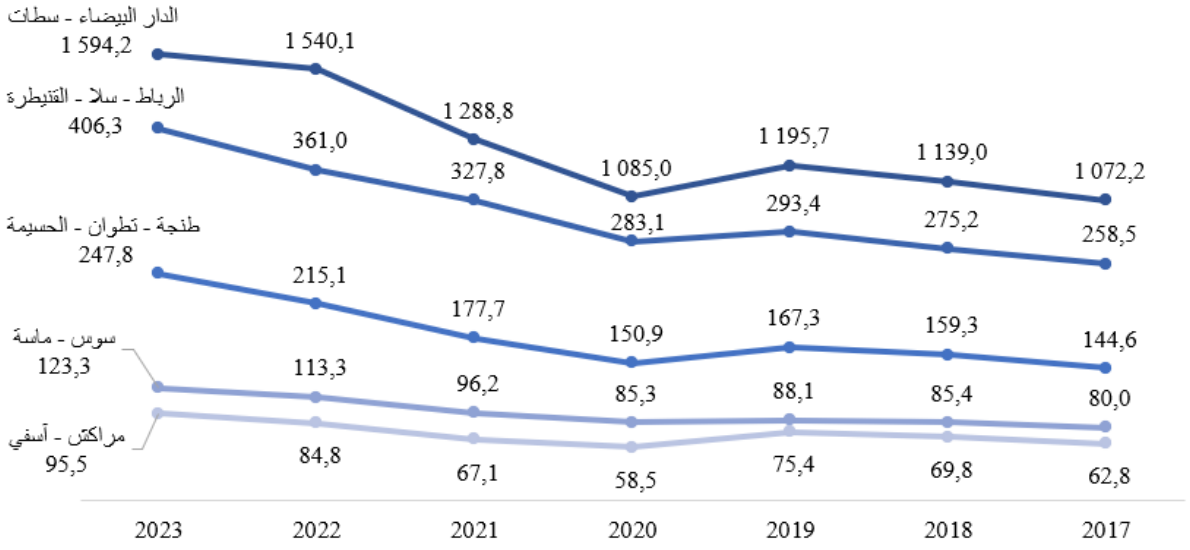

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب

حافظت القطاعات الإنتاجية الثلاثة الرئيسية على مستوى ثابت من رقم المعاملات الإجمالي مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة (EPMA)خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023.[9]

يُظهر التوزيع القطاعي لرقم المعاملات الإجمالي للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة (EPMA) خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023 أن حوالي 72% من هذا الرقم متمركز ضمن ثلاث فئات رئيسية من الأنشطة، وهي :قطاع "التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية"، الذي حافظ على استقرار حصته عند 35,2%، وقطاع "الصناعة التحويلية"، الذي ارتفعت حصته بمقدار 1,1 نقطة مئوية لتصل إلى 24,1%، ويُعزى هذا النمو بشكل أساسي إلى التطور الملحوظ في الصناعات الغذائية وصناعة السيارات، في حين شهد قطاع "البناء "تراجعًا في حصته بمقدار 1,2 نقطة مئوية لتصل إلى .12,4%

كما يبرز هذا التوزيع القطاعي انخفاضًا في حصة القطاع الثانوي من إجمالي رقم معاملات المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة، حيث تراجعت هذه الحصة بمقدار 0,4 نقطة مئوية إلى 44,5%، لصالح نمو القطاع الثالثي، مما يعكس تحولات في هيكلة الاقتصاد نحو الأنشطة ذات الطابع الخدمي.

[9] باستثناء قطاع الأنشطة المالية والتأمين

الجدول 17 - التوزيع القطاعي لإجمالي رقم معاملات المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة

فرع النشاط	2017		2018		2019		2020		2021		2022		2023	
	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)
التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية	553,5	35,2	597,2	35,4	624,3	35,2	565,3	35,1	682,4	35,5	809	35,5	841,3	35,2
الصناعة التحويلية	362	23	391,7	23,2	405,6	22,9	383,7	23,8	455	23,7	541,2	23,8	574,4	24,1
البناء	213,6	13,6	219,9	13,1	236,4	13,3	202,7	12,6	247,5	12,9	269,4	11,8	297,1	12,4
النقل والتخزين	81,7	5,2	88,3	5,2	96,2	5,4	81	5	91,9	4,8	111,5	4,9	123,3	5,2
الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية	57,3	3,6	64	3,8	71	4	66,4	4,1	82,2	4,3	98,3	4,3	112,4	4,7
الصناعات االستخراجية	61,1	3,9	64,2	3,8	65,3	3,7	62,7	3,9	93,4	4,9	133,5	5,9	97,4	4,1
إنتاج وتوزي ع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	55	3,5	55,2	3,3	61,1	3,4	59,8	3,7	64,7	3,4	74,9	3,3	74,6	3,1
أنشطة الخدمات الإدارية والدعم	38,6	2,5	43,4	2,6	45,9	2,6	39,9	2,5	44,4	2,3	52,3	2,3	58,4	2,4
الإعلام والاتصال	45,2	2,9	48,1	2,9	50,8	2,9	49,9	3,1	50,3	2,6	53,1	2,3	56,4	2,4
الإيواء والمطاعم	26,7	1,7	29,2	1,7	31,5	1,8	15	0,9	17,8	0,9	31,7	1,4	38,5	1,6
الأنشطة العقارية	19	1,2	19,4	1,2	18,4	1	16,2	1	18,4	1	21	0,9	23,9	1
أخرى	59	3,8	64,2	3,8	67,3	3,8	68,8	4,3	71,6	3,7	80,4	3,5	90,2	3,8
المجموع	**1 572,7**	**100**	**1 684,7**	**100**	**1 773,7**	**100**	**1 611,3**	**100**	**1 919,6**	**100**	**2 276,5**	**100**	**2 387,6**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب

الرسم البياني 13 - القطاعات التي سجلت نموًا بأكثر من 50% في رقم المعاملات بين عامي 2017 و2023

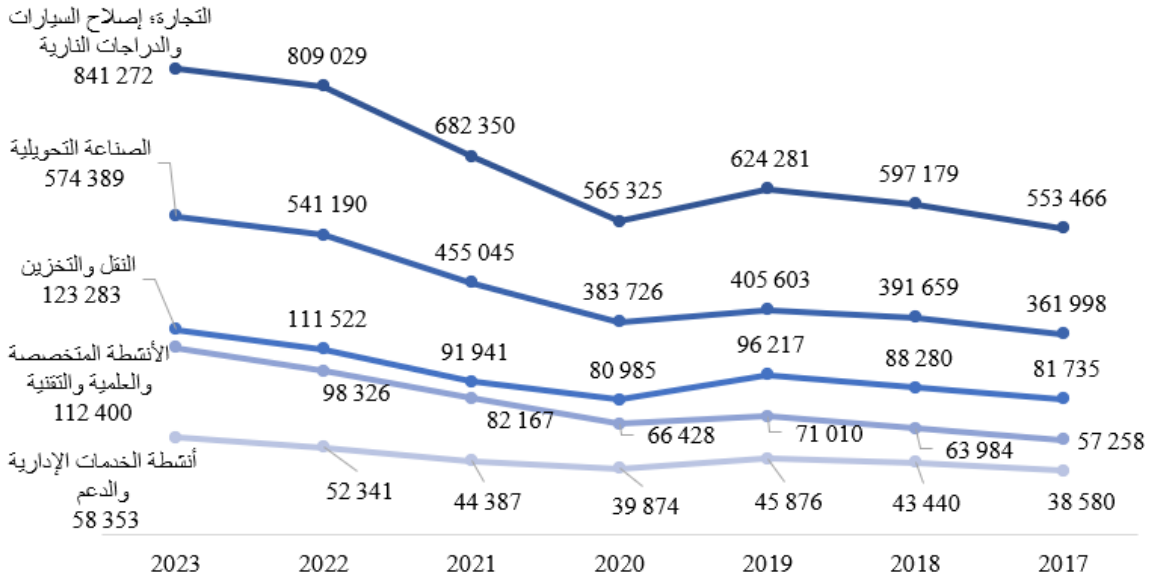

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب

الجدول 18- - التوزيع القطاعي لرقم المعاملات حسب القطاعين الثانوي والثالث

مجال الأنشطة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2023-2017
القطاع الثانوي	**44,9**	**44,3**	**44,2**	**44,9**	**45,7**	**45,5**	**44,5**	**-0,5**
الصناعة التحويلية	23,0	23,2	22,9	23,8	23,7	23,8	24,1	1,0
البناء	13,6	13,1	13,3	12,6	12,9	11,8	12,4	-1,1
إنتاج وتوزي ع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	3,5	3,3	3,4	3,7	3,4	3,3	3,1	-0,4
الصناعات االستخراجية	3,9	3,8	3,7	3,9	4,9	5,9	4,1	0,2
إنتاج وتوزيع المياه؛ إنتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	1,0	0,9	0,9	0,9	0,8	0,7	0,8	-0,2
القطاع الثالث	**55,1**	**55,7**	**55,8**	**55,1**	**54,3**	**54,5**	**55,5**	**0,5**
التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية	35,2	35,4	35,2	35,1	35,5	35,5	35,2	0,0
النقل والتخزين	5,2	5,2	5,4	5,0	4,8	4,9	5,2	0,0
الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية	3,6	3,8	4,0	4,1	4,3	4,3	4,7	1,1
أنشطة الخدمات الإدارية والدعم	2,5	2,6	2,6	2,5	2,3	2,3	2,4	0,0
الإيواء والمطاعم	1,7	1,7	1,8	0,9	0,9	1,4	1,6	-0,1
الأنشطة العقارية	1,2	1,2	1,0	1,0	1,0	0,9	1,0	-0,2
أنشطة أخرى	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,2	0,2	0,0
الإعلام والاتصال	2,9	2,9	2,9	3,1	2,6	2,3	2,4	-0,5
أخرى	2,5	2,6	2,6	3,1	2,6	2,6	2,8	0,3
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب

زادت الشركات ذات المسؤولية المحدودة ذات المساهم الوحيد (SARL-AU) من رقم معاملاتها بمعدل ثلاث مرات خلال الفترة المشمولة بالدراسة.

في كونها الشكل القانوني الأكثر تحقيقاً لرقم المعاملات، رغم انخفاض (SA) بين عامي 2017 و2023، استمرت الشركات المساهمة .حصتها بشكل طفيف من 50,9% في عام 2017 إلى 47,6% في عام 2023
نمواً ملحوظاً، حيث ارتفعت حصتها في (SARL-AU) وفي المقابل، شهدت الشركات ذات المسؤولية المحدودة ذات المساهم الوحيد رقم المعاملات من 4,8% في عام 2017 إلى 10,2% في عام 2023، مما يعكس أن رقم معاملاتها لعام 2023 زاد بمعدل ثلاثة أضعاف مقارنة بعام 2017

الجدول 19 - توزيع إجمالي رقم معاملات المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب الشكل القانوني

الشكل القانوني	2017		2018		2019		2020		2021		2022		2023	
	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)
الشركات المساهمة (SA)	881,6	50,9	932,8	50,4	959,0	49,1	869,5	48,7	1 019,4	48,5	1 234,4	49,8	1 256,3	47,6
الشركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL)	614,7	35,5	655,8	35,5	690,8	35,4	621,4	34,8	732,0	34,8	828,5	33,4	883,8	33,5
الشركات ذات المسؤولية المحدودة بشريك وحيد (SARL-AU)	82,5	4,8	107,0	5,8	135,7	7,0	138,1	7,7	185,0	8,8	228,7	9,2	269,1	10,2
أخرى	152,7	8,8	154,2	8,3	165,9	8,5	157,5	8,8	167,5	8,0	186,1	7,5	227,5	8,6
المجموع	**1 731,6**	**100**	**1 849,8**	**100**	**1 951,4**	**100**	**1 786,5**	**100**	**2 104,0**	**100**	**2 477,7**	**100**	**2 636,7**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب

ظل توزيع إجمالي رقم معاملات المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب عدد الموظفين مستقرًا بشكل عام خلال الفترة الممتدة بين عامي 2017 و2023

يُظهر توزيع إجمالي رقم معاملات المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة (EPMA) خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023 أن المقاولات التي توظف أكثر من 500 عامل، إلى جانب تلك التي يتراوح عدد موظفيها بين 100 و500 عامل، قد استحوذت على أكثر من 60% من إجمالي رقم المعاملات.
وفي المقابل، بلغت مساهمة المقاولات التي يقل عدد موظفيها عن 10 أفراد نسبة 17,5% في عام 2023، مسجّلة ارتفاعًا قدره 1,5 نقطة مئوية مقارنةً بعام 2017، مما يعكس دينامية متزايدة للمقاولات الصغيرة جدًا في النسيج الاقتصادي.

الجدول 20 - توزيع إجمالي رقم معاملات المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب فئة عدد العاملين

الفئة العددية لألجراء	2017		2018		2019		2020		2021		2022		2023	
	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)	رقم المعاملات الإجمالي بمليار درهم	حصتها (%)
[0, 10]	277,9	16,0	309,2	16,7	334,1	17,1	315,4	17,7	378,9	18,0	442,5	17,9	462,4	17,5
[11, 50]	266,9	15,4	277,6	15,0	294,6	15,1	260,1	14,6	306,2	14,6	348,8	14,1	364,2	13,8
[51, 100]	140,2	8,1	148,5	8,0	158,9	8,1	156,4	8,8	182,8	8,7	205,2	8,3	207,4	7,9
[101, 500]	406,8	23,5	442,9	23,9	465,5	23,9	408,9	22,9	490,0	23,3	578,3	23,3	634,8	24,1
> 500	639,8	36,9	671,6	36,3	698,2	35,8	645,7	36,1	746,1	35,5	902,9	36,4	968,0	36,7
المجموع	**1 731,6**	**100**	**1 849,8**	**100**	**1 951,4**	**100**	**1 786,5**	**100**	**2 104,0**	**100**	**2 477,7**	**100**	**2 636,7**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب

الرسم البياني 14- توزيع إجمالي رقم معاملات المقاولات ذات الش

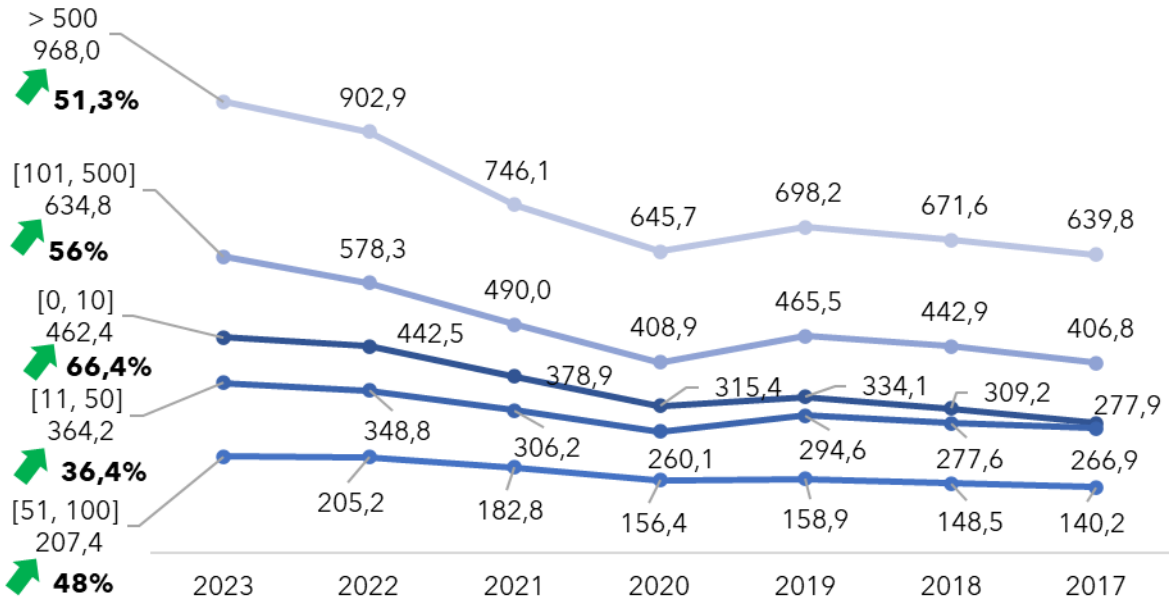

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب

2.4 القيمة المضافة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

يشير تحليل القيمة المضافة إلى وتيرة نمو أسرع خلال الفترة التي أعقبت جائحة كوفيد-19 مقارنة بالفترة التي سبقتها.

يُظهر الرسم البياني رقم 15 تطور القيمة المضافة (VA) للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة (EPMA) خلال السنوات الأخيرة، حيث سجلت نموًا بنسبة 4,5% في عام 2018 و 6%في عام 2019.
إلا أن هذه القيمة شهدت انخفاضًا حادًا بنسبة 5,4% خلال عام 2020، نتيجة تداعيات الأزمة الوبائية لجائحة كوفيد-19 .غير أن القيمة المضافة عاودت الانتعاش بقوة في عام 2021، محققة نموًا بنسبة 16%، مدفوعة بانتعاش اقتصادي ملحوظ، وقد استمر هذا الاتجاه التصاعدي خلال عام 2022، وإن كان بوتيرة أقل.
بحلول عام 2023، ومع بلوغ إجمالي القيمة المضافة 528,440 مليون درهم، استعاد معدل النمو مستويات تفوق تلك المسجلة قبل الجائحة، حيث بلغ 8%، مما يعكس تعافيًا واضحًا في النشاط الاقتصادي واستعادة المقاولات قدرتها على خلق القيمة المضافة.

الرسم البياني 15- تطور القيمة المضافة للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة بالدرهم المغربي[10] بين عامي 2017 و2023

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب

تُظهر البيانات هيمنة المقاولات الكبرى على إجمالي القيمة المضافة (VA) للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة(EPMA) ، حيث بلغ متوسط حصتها 68% خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023.

يُظهر تحليل القيمة المضافة حسب فئة المقاولات انخفاضًا طفيفًا في هيمنة المقاولات الكبرى(GE) ، حيث تراجعت حصتها من إجمالي القيمة المضافة للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة (EPMA) من 68,5% في عام 2017 إلى 67,6% في عام 2023.في المقابل، زادت حصة المقاولات الصغيرة والمتوسطة (TPME) من 31,5% إلى 32,4%، مما يعكس تحسنًا نسبيًا في مساهمتها في خلق القيمة المضافة داخل النسيج الاقتصادي.

قد تُفسَّر الفروق المسجلة بين نمو رقم المعاملات والقيمة المضافة في عام 2022 مقارنةً بعام 2021 بكون بعض المقاولات الكبرى حققت زيادات كبيرة في رقم معاملاتها، بالرغم من تسجيل انخفاض ملحوظ في قيمتها المضافة.

[10] .يمكن تفسير الاختلاف مقارنة بالنتائج الواردة في التقارير السابقة بتحديث قواعد البيانات

الجدول 21- - توزيع القيمة المضافة الإجمالية للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب فئة الشركات

فئات المقاولات	2017		2018		2019		2020		2021		2022		2023	
	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حصتها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حصتها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حصتها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حصتها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حصتها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حصتها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حصتها (%)
[0,3]	4 715	1,2	7 495	1,8	11 876	2,7	5 685	1,4	5 887	1,2	9 068	1,9	12 576	2,4
]3,10]	22 367	5,6	24 616	5,9	24 177	5,5	23 028	5,5	26 487	5,5	29 748	6,1	29 158	5,5
]10,50]	48 459	12,2	52 216	12,6	53 145	12,1	50 124	12,1	58 165	12,1	61 510	12,6	64 246	12,2
]50,175[	49 098	12,4	51 060	12,3	53 899	12,3	48 854	11,8	56 379	11,7	60 755	12,4	65 300	12,4
أزيد من 175	271 277	68,5	278 517	67,3	295 777	67,4	287 348	69,2	334 893	69,5	328 429	67,1	357 158	67,6
المجموع	**395 916**	**100**	**413 904**	**100**	**438 874**	**100**	**415 039**	**100**	**481 811**	**100**	**489 510**	**100**	**528 438**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب

الرسم البياني 16- - تطور القيمة المضافة الإجمالية حسب الفئات خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023

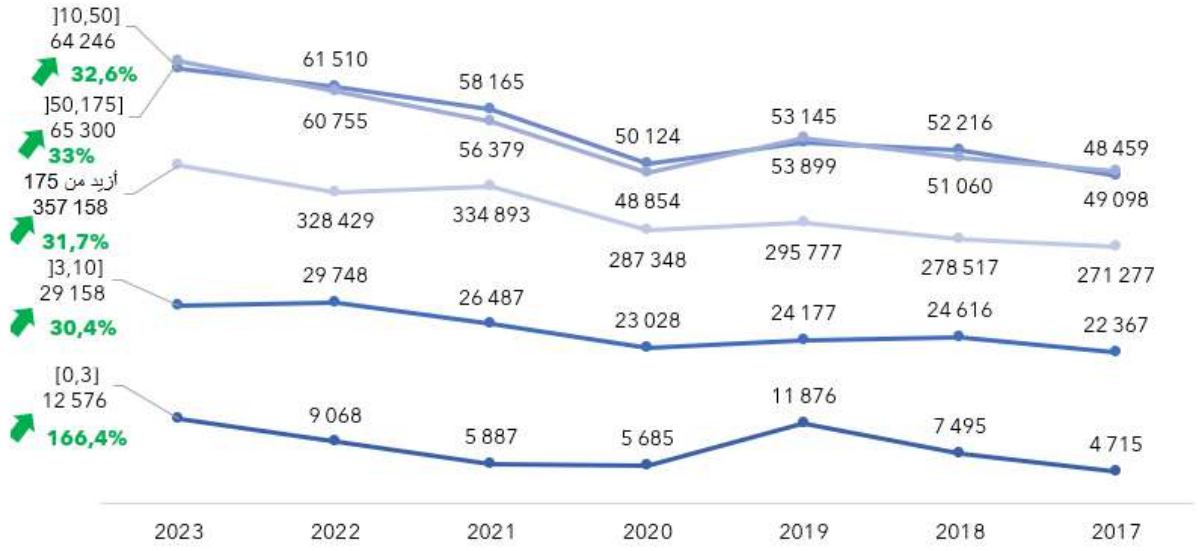

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب

شهدت القيمة المضافة في مختلف جهات المملكة تطورات متباينة.

ظلت معظم الأنشطة المساهمة في إنتاج القيمة المضافة متمركزة في جهة الدار البيضاء-سطات، التي سجلت حصة بلغت 63,4% من القيمة المضافة الإجمالية للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة (EPMA) في عام 2023، مسجلةً انخفاضاً قدره 0,5 نقطة مئوية مقارنة بعام 2017.

أما جهة الرباط-سلا-القنيطرة، بحصة 15,5%، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، بحصة 8,8%، فقد حققتا نمواً سنوياً متوسطاً للقيمة المضافة لهذه الشركات بلغ 1,8% و7,9% على التوالي خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023.

الرسم البياني 17 - التوزيع الجهوي للقيمة المضافة الإجمالية للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة في عام 2023

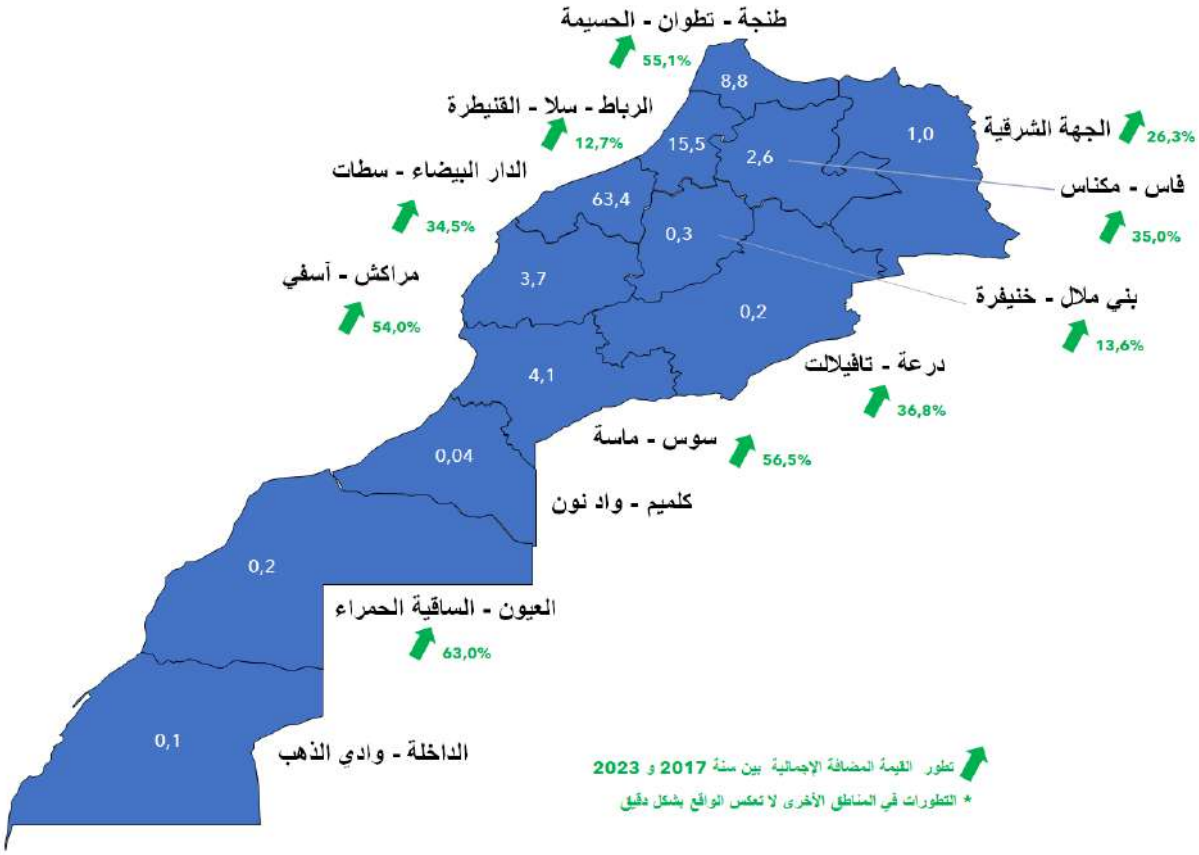

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب

الجدول 22- توزيع القيمة المضافة الإجمالية للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب الجهة

الجهة	2017		2018		2019		2020		2021		2022		2023	
	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حص تها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حص تها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حص تها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حص تها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حص تها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حص تها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حص تها (%)
الدار البيضاء - سطات	248 914	62,9	259 887	62,8	274 507	62,5	264 204	63,7	307 318	63,8	325 161	66,4	334 855	63,4
الرباط - سلا - القنيطرة	72 832	18,4	74 602	18	78 356	17,9	76 892	18,5	88 858	18,4	65 189	13,3	82 082	15,5
طنجة - تطوان - الحسيمة	29 909	7,6	31 968	7,7	34 025	7,8	30 819	7,4	36 134	7,5	41 019	8,4	46 379	8,8
سوس - ماسة	13 992	3,5	14 758	3,6	15 854	3,6	15 315	3,7	17 268	3,6	19 010	3,9	21 891	4,1
مراكش - آسفي	12 721	3,2	14 333	3,5	15 638	3,6	9 579	2,3	10 727	2,2	16 327	3,3	19 587	3,7
فاس - مكناس	10 259	2,6	10 720	2,6	11 969	2,7	10 439	2,5	12 264	2,5	12 700	2,6	13 847	2,6
الجهة الشرقية	4 140	1	4 584	1,1	4 385	1	4 189	1	4 958	1	4 626	0,9	5 229	1
بني ملال - خنيفرة	1 457	0,4	1 602	0,4	1 714	0,4	1 419	0,3	1 682	0,3	1 506	0,3	1 655	0,3
درعة - تافيلالت	840	0,2	994	0,2	1 118	0,3	808	0,2	1 005	0,2	1 091	0,2	1 149	0,2
العيون - الساقية الحمراء	584	0,1	100	0	840	0,2	947	0,2	1 049	0,2	2 219	0,5	952	0,2
الداخلة - وادي الذهب	185	0	246	0,1	298	0,1	270	0,1	380	0,1	492	0,1	591	0,1
كلميم - واد نون	83	0	112	0	166	0	161	0	166	0	168	0	218	0
المجموع	**395 916**	**100**	**413 906**	**100**	**438 870**	**100**	**415 042**	**100**	**481 809**	**100**	**489 508**	**100**	**528 435**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب

.الرسم البياني 18- تطور القيمة المضافة الإجمالية في الجهات التي سجلت نمواً يزيد على 50% بين عامي 2017 و2023

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب

حافظت القطاعات الاقتصادية الثلاثة الرئيسية للاقتصاد الوطني على مستوى شبه ثابت من القيمة المضافة للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة (EPMA) خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023.

خلال الفترة الممتدة من (EPMA) يوضح التوزيع القطاعي[11] للقيمة المضافة الإجمالية للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة 2017 إلى 2023 أن ما يقارب 54% من هذه القيمة يتركز في أقسام "الصناعة التحويلية" بحصة مستقرة عند 21,3% في عام 2023، و"التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية" التي تراجعت حصتها بمقدار 0,4 نقطة إلى 20,6%، و"البناء" الذي بلغت حصته 11,4% في عام 2023.

أما "الأنشطة المتخصصة، العلمية والتقنية"، فقد شهدت أكبر نمو سنوي في القيمة المضافة، حيث تضاعفت قيمتها أكثر من مرتين خلال نفس الفترة

[11] باستثناء قطاع الأنشطة المالية والتأمين

الجدول 23- التوزيع القطاعي للقيمة المضافة الإجمالية للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة

القيمة المضافة حسب قطاع النشاط	2017		2018		2019		2020		2021		2022		2023	
	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حصتها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حصتها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حصتها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حص تها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حصتها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حصتها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حصتها (%)
الصناعة التحويلية	72 226	21,5	76 889	21,7	78 425	20,9	74 550	21,2	88 419	21,5	92 229	21,8	96 924	21,3
التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية	70 521	21,0	71 388	20,1	74 927	20,0	69 601	19,8	80 698	19,6	78 530	18,6	93 658	20,6
البناء	38 387	11,5	39 015	11,0	41 611	11,1	37 403	10,6	45 140	11,0	47 527	11,3	51 904	11,4
الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية	19 936	5,9	26 454	7,5	29 727	7,9	28 977	8,2	37 043	9,0	40 264	9,5	44 812	9,9
الإعلام والاتصال	22 687	6,8	24 055	6,8	25 441	6,8	23 679	6,7	24 257	5,9	27 288	6,5	28 684	6,3
النقل والتخزين	19 410	5,8	19 992	5,6	20 923	5,6	16 032	4,6	18 709	4,6	20 749	4,9	27 374	6,0
أنشطة الخدمات الإدارية والدعم	17 446	5,2	19 317	5,4	20 431	5,4	19 433	5,5	21 901	5,3	24 269	5,7	26 733	5,9
الصناعات الاستخراجية	22 420	6,7	22 960	6,5	25 028	6,7	27 076	7,7	40 002	9,7	46 970	11,1	25 701	5,7
الإيواء والمطاعم	9 526	2,8	10 931	3,1	11 592	3,1	3 058	0,9	4 194	1,0	10 765	2,5	13 660	3,0
التعليم	7 619	2,3	8 543	2,4	9 585	2,6	13 277	3,8	10 082	2,5	11 633	2,8	12 697	2,8
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	20 069	6,0	20 049	5,7	22 598	6,0	24 300	6,9	24 122	5,9	3 700	0,9	10 735	2,4
الأنشطة العقارية	7 276	2,2	7 682	2,2	7 287	1,9	6 944	2,0	7 282	1,8	9 048	2,1	9 898	2,2
أخرى	7 654	2,3	7 446	2,1	7 959	2,1	7 201	2,0	9 329	2,3	9 335	2,2	11 273	2,5
المجموع	**335 177**	**100**	**354 721**	**100**	**375 534**	**100**	**351 531**	**100**	**411 178**	**100**	**422 307**	**100**	**454 053**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب

سجلت الشركات ذات المسؤولية المحدودة ذات المساهم الوحيد (SARL-AU) زيادة ملحوظة في قيمتها المضافة، حيث تضاعفت قيمتها بما يقارب أربعة أضعاف مقارنة بمستواها في عام 2017.

بين عامي 2017 و2023، واصلت الشركات المساهمة (SA) كونها الشكل القانوني الذي يحقق أعلى قيمة مضافة(VA) ، على الرغم من انخفاض حصتها بشكل طفيف من 58,8% في عام 2017 إلى 55,1% في عام 2023. أما الشركات ذات المسؤولية المحدودة ذات المساهم الوحيد(SARL-AU) ، فقد سجلت أعلى معدلات النمو، حيث ارتفعت حصتها من القيمة المضافة من 2,6% في عام 2017 إلى 7,6% في عام 2023. ويمثل ذلك زيادة في قيمتها المضافة بأكثر من أربعة أضعاف مقارنة بعام 2017.

الجدول 24- توزيع القيمة المضافة الإجمالية للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب الشكل القانوني

الشكل القانوني	2017		2018		2019		2020		2021		2022		2023	
	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حص تها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حص تها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حص تها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حص تها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حص تها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حص تها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حص تها (%)
الشركات المساهمة (SA)	232 721	58,8	236 073	57	249 225	56,8	239 322	57,7	277 252	57,5	289 483	59,1	291 182	55,1
الشركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL)	112 080	28,3	121 547	29,4	127 097	29	108 621	26,2	130 006	27	140 332	28,7	155 760	29,5
أخرى	40 832	10,3	39 221	9,5	40 827	9,3	45 589	11	49 022	10,2	26 863	5,5	41 518	7,9
الشركات ذات المسؤولية المحدودة بشريك وحيد (SARL-AU)	10 283	2,6	17 063	4,1	21 725	5	21 508	5,2	25 530	5,3	32 830	6,7	39 980	7,6
المجموع	**395 916**	**100**	**413 904**	**100**	**438 873**	**100**	**415 040**	**100**	**481 810**	**100**	**489 509**	**100**	**528 440**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب

الرسم البياني 19- تطور القيمة المضافة الإجمالية حسب الشكل القانوني خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب

سجل توزيع القيمة المضافة الإجمالية للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة (EPMA) وفقاً لحجم عدد العاملين لديها تغيّرات غير متكافئة خلال الفترة التي أعقبت جائحة كوفيد-19.

يوضح توزيع القيمة المضافة الإجمالية للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة (EPMA) خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023 أن المقاولات التي توظف أكثر من 100 عامل استحوذت على 71% من هذه القيمة في عام 2023 مقارنة بـ 73,5% في عام 2017. أما مساهمة المقاولات التي يقل عدد موظفيها عن 10، فقد ارتفعت إلى 11,1% بزيادة قدرها 2,9 نقطة.

الجدول 25- توزيع القيمة المضافة الإجمالية للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب فئة عدد العاملين

عدد العاملين	2017		2018		2019		2020		2021		2022		2023	
	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حص تها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حص تها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حص تها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حص تها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حص تها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حص تها (%)	القيمة المضافة الإجمالي بمليون درهم	حص تها (%)
[0, 10]	32 636	8,2	41 199	10	40 202	9,2	37 693	9,1	45 548	9,5	52 201	10,7	58 752	11,1
[11, 50]	45 635	11,5	45 852	11,1	49 185	11,2	41 457	10	50 191	10,4	49 072	10	55 752	10,6
[51, 100]	26 965	6,8	27 398	6,6	30 485	6,9	29 467	7,1	33 600	7	35 776	7,3	38 961	7,4
[101, 500]	77 850	19,7	77 692	18,8	87 565	20	82 259	19,8	99 514	20,7	98 635	20,1	112 941	21,4
> 500	212 830	53,8	221 762	53,6	231 436	52,7	224 163	54	252 957	52,5	253 826	51,9	262 033	49,6
المجموع	**395 916**	**100**	**413 904**	**100**	**438 873**	**100**	**415 040**	**100**	**481 810**	**100**	**489 509**	**100**	**528 440**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب

الرسم البياني 20 - تطور القيمة المضافة الإجمالية حسب فئة عدد العاملين خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023

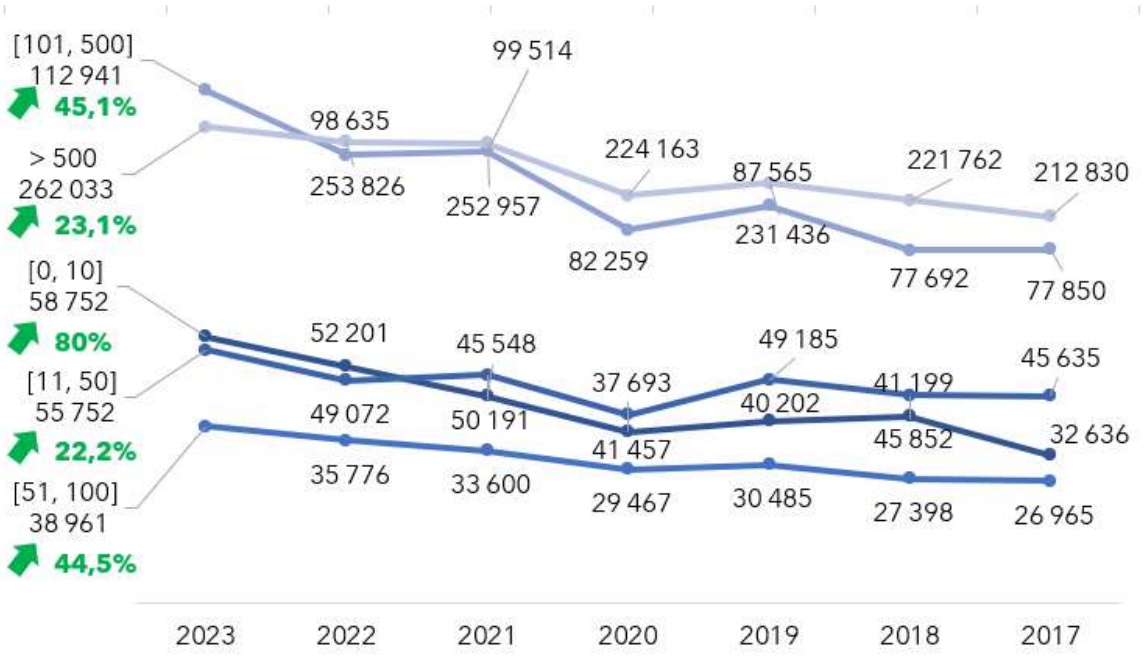

المصدر: قاعدة البيانات المقدّمة من المديرية العامة للضرائب

الفصل الخامس

التشغيل

1.5 تحليل التشغيل والانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال الفترة 2016-2023
2.5 تحليل كتلة الأجور خلال الفترة 2022-2023
3.5 مناصب الشغل حسب النوع سنة 2023

5. التشغيل

يقدم هذا الفصل مجموعة من المؤشرات المتعلقة بتشغيل المقاولات، سواء كانت ذات شخصية اعتبارية أو طبيعية، والمصرّح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي(CNSS) ، وذلك وفقًا لعدة محاور تحليلية.

كما يتضمن قسماً مخصصًا لتحليل التشغيل استنادًا إلى النوع الاجتماعي.

1.5 تحليل التشغيل والانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال الفترة 2016-2023

تستعرض هذه الفقرة المؤشرات المتعلقة بالانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) والوظائف المصرّح بها، وذلك من خلال عدة محاور تحليلية تشمل التوزيع الجغرافي، فئات الأنشطة الاقتصادية، فئات عدد العاملين، فئات المقاولات، بالإضافة إلى الفئات العمرية ومستويات الرواتب.

وقد شهد عدد المقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي نموًا ملحوظًا، حيث ارتفع من 202,649 مقاولة في عام 2016 إلى 332,102مقاولة في عام 2023، مسجلًا بذلك معدل نمو سنوي متوسط قدره 7,9% ومع ذلك، فقد تباطأت وتيرة هذا النمو إلى متوسط 5 %خلال الفترة التي تلت جائحة كوفيد-19.

أما بالنسبة لعدد العاملين المصرّح بهم، فقد ارتفع من 3,280,000إلى 3,987,741عاملًا، مما يعكس زيادة سنوية متوسطة بنسبة 2,7%. وقد تسارعت وتيرة هذا النمو في الفترة ما بعد الجائحة إلى 4,9% في المتوسط، مقارنة بـ 2%خلال الفترة السابقة للجائحة.

ويمكن تفسير هذا التطور، جزئيًا، بالجهود التي بذلها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتعزيز الوعي بأهمية التصريح بالعمال وفقًا للأنظمة القانونية المعتمدة.

الرسم البياني 21- تطور عدد المقاولات المصرّحة والوظائف المصرّح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

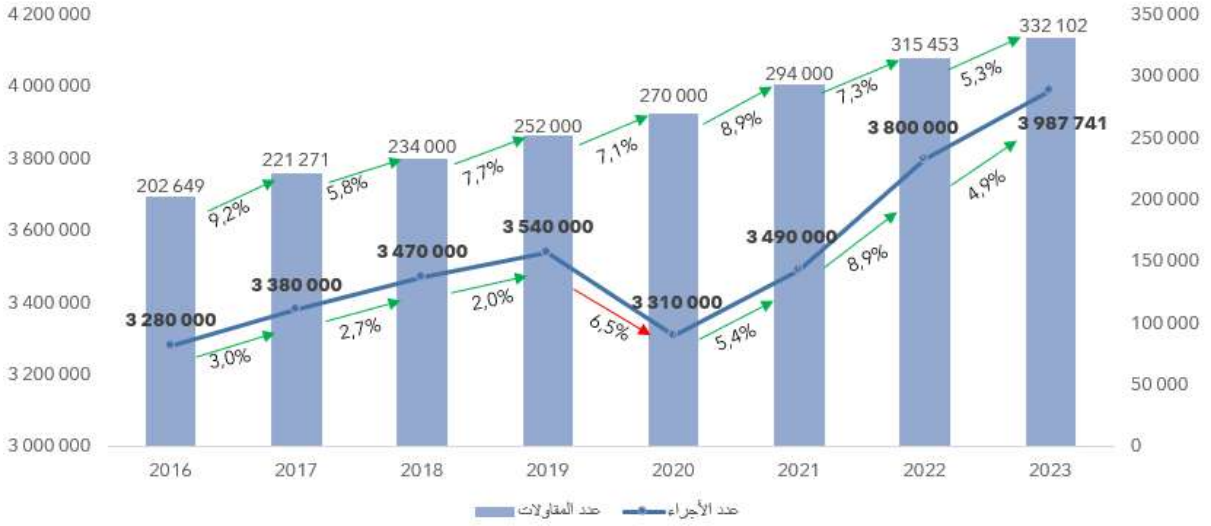

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب ، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب.

شهد التشغيل على المستوى الجهوي تطورات متباينة خلال الفترة التي أعقبت جائحة كوفيد-19

يُبرز التحليل الجهوي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة المصرّحة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والوظائف المصرّح بها خلال الفترة 2016-2023اتجاهات متباينة، لا سيما في المرحلة التي أعقبت جائحة كوفيد-19 .ففي حين سجلت جهة سوس-ماسة تسارعًا في نمو عدد المقاولات النشطة، شهدت جهتا مراكش-آسفي والجهة الشرقية نموًا ملحوظًا في عدد الوظائف. وعلى النقيض من ذلك، تباطأت وتيرة النمو في جميع الجهات الأخرى.

في جهة الدار البيضاء-سطات، تراجعت نسبة مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة إلى 32,1% من إجمالي الشركات في عام 2023، بعدما كانت تمثل 36% في عام 2016. كما انخفضت نسبة الوظائف المسجّلة من 45,1% في عام 2016 إلى 38,3% في عام 2023

وقد رافق هذه التغييرات تباطؤ في معدل خلق الوظائف، حيث بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الجهة بعد الجائحة 1,1% فقط، مقارنةً بـ 5,9% خلال الفترة التي سبقت الجائحة.
في المقابل، شهدت جهتا طنجة-تطوان-الحسيمة ومراكش-آسفي نموًا اقتصاديًا سنويًا متوسطًا بلغ 4,2% و3,8% على التوالي خلال نفس الفترة، مما انعكس على ارتفاع حصة المقاولات النشطة، حيث زادت من 9,1% إلى 10%.
كما ارتفعت حصة الجهتين من الوظائف، حيث بلغت في عام 2023 11,5% و7,1% على التوالي، مقارنةً بـ 10,4% و6,4% في عام 2016

الجدول 26 - التوزيع الجهوي وتطور عدد الشركات المصرّحة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي[12]

الجهة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الدار البيضاء - سطات	36	34,6	34,2	34	33,5	33,1	32,5	32,1
الرباط - سلا - القنيطرة	14,4	14,3	14	14	14,4	14,6	14,4	14,2
طنجة - تطوان - الحسيمة	9,1	8,9	9,3	9,4	9,5	9,7	9,8	10
مراكش - آسفي	9,1	9,2	9,3	9,4	9,5	9,3	9,7	9,9
سوس - ماسة	7,7	7,9	7,8	7,8	7,9	8,1	8,2	8,5
فاس - مكناس	8,6	8,4	8,4	8,4	8,4	8,3	8,3	8,3
الجهة الشرقية	5,2	5,5	5,3	5,5	5,5	5,7	5,7	5,7
بني ملال - خنيفرة	3,8	4	3,8	3,7	3,8	3,8	3,8	3,7
درعة - تافيلالت	2,6	2,4	2,7	2,7	2,8	2,7	3	3
الأقاليم الجنوبية	3,6	4,8	5,3	5,1	4,9	4,7	4,6	4,7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب.

الجدول 27- التوزيع الجهوي وتطور عدد الوظائف المصرّح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

الجهة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الدار البيضاء - سطات	45,1	43,7	41,6	41,1	40,4	39,6	38,7	38,3
الرباط - سلا - القنيطرة	14,7	14,5	14,7	14,4	14,8	15,1	14,9	14,7
سوس - ماسة	9,6	10	11	11,1	10,9	11,3	11,6	11,9
طنجة - تطوان - الحسيمة	10,4	11	11,2	11,9	12,1	11,7	11,6	11,5
مراكش - آسفي	6,4	6,4	6,7	6,6	6,5	6,4	6,7	7,1
فاس - مكناس	6	5,9	6,2	6,1	6,3	6,6	6,5	6,4
الجهة الشرقية	2,8	2,9	2,8	2,7	2,8	2,8	3,1	3,1
بني ملال - خنيفرة	1,2	1,4	1,3	1,3	1,4	1,4	1,5	1,5
درعة - تافيلالت	1,2	1	1,2	1,2	1,3	1,4	1,4	1,4
الأقاليم الجنوبية	2,5	3,2	3,4	3,5	3,5	3,8	3,9	4,3
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

[12] ترجع الفروقات الملاحظة في الفصل المعنون بـ "تشغيل الشركات" والمتعلقة بنتائج عام 2022 إلى التحديثات ومعالجات التقاطع والتدعيم التي قام بها المرصد

تراجعت وتيرة نمو التوظيف في قطاعي التجارة والصناعة التحويلية خلال الفترة التي أعقبت جائحة كوفيد-19.

يُبرز التحليل القطاعي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة (EPMA) المصرّحة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)والوظائف المصرّح بها خلال الفترة الممتدة من 2016إلى 2023 تطورات متفاوتة، خاصة خلال مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19.

على مستوى التشغيل، سجلت معظم القطاعات نموًا ملحوظًا، باستثناء قطاعي التجارة والصناعة التحويلية، اللذين شهدا تباطؤًا في وتيرة النمو خلال هذه الفترة.
على الرغم من استمرار هيمنة قطاع "التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية"، فقد تراجعت حصته من المقاولات المصرّحة من 26,3%في عام 2016 إلى 24,1%في عام 2023.
كما انخفضت نسبة الوظائف المسجّلة في هذا القطاع بشكل طفيف، حيث تراجعت من 16,9%في عام 2016 إلى 16,8%في عام 2023.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للقطاع خلال الفترة ما بعد الجائحة بلغ 6,8% فقط، مقارنةً بـ 15,2% خلال الفترة التي سبقتها، مما يعكس تأثيرات الجائحة على النشاط التجاري.

سجل قطاع "الإيواء والمطاعم "معدل نمو اقتصادي سنوي متوسط بلغ 18%، في حين حقق قطاع "الإعلام والاتصال "معدل نمو بلغ 9%خلال الفترة المعنية.

ورغم هذا الأداء الإيجابي، ظلت مساهمتهما في التشغيل مستقرة نسبيًا، عند متوسط 5,1%و2,1 %على التوالي.

كما شهد هذان القطاعان انخفاضًا طفيفًا في عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة، حيث تراجعت حصة قطاع "الإيواء والمطاعم " من 8%إلى 7,2%، بينما انخفضت حصة قطاع "الإعلام والاتصال "من 2%إلى 1,9 %خلال الفترة المدروسة.

الجدول 28- التوزيع القطاعي للشركات المصرّحة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

النشاط	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية	26,3	25,8	25,8	25,6	25,5	25,4	24,7	24,1
البناء والتشييد	17,1	16,7	16,5	16,4	16,6	16,6	16,1	15,7
الزراعة والغابات والصيد	7,9	9,3	9,1	9	8,6	9	8,5	9
الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية	8,3	8,3	8,5	8,4	8,4	8,2	8	8
خدمات الإيواء والمطاعم	8	7,8	7,7	7,7	7,5	6,9	7,2	7,2
النقل والتخزين	4,9	5	5,1	5,3	5,5	5,8	6	6
الصناعة التحويلية	7,2	6,8	6,6	6,4	6,3	6,2	6,1	6
أنشطة الخدمات الإدارية والدعم	4,3	4,4	4,6	4,9	4,9	4,7	4,8	4,9
الصحة والعمل الاجتماعي	5	5,1	5,3	5,2	5,1	4,9	4,9	4,9
أنشطة الخدمات الأخرى	2,7	2,6	2,5	2,4	2,4	2,7	3,7	3,9
التعليم	3	2,9	2,9	2,8	2,8	2,8	2,8	2,8
الإعلام والاتصال	2	1,9	1,9	1,8	1,8	1,8	1,9	1,9
أخرى	3,5	3,5	3,6	4	4,5	5	5,3	5,5
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

الجدول 29- التوزيع القطاعي غير الزراعي وتطور عدد الوظائف المصرّح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

النشاط	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية	16,9	17	17,2	17,2	17,6	18,1	17,3	16,8
أنشطة الخدمات الإدارية والدعم	15,5	15,9	16,3	16,4	16,4	16,2	16,3	16,7
الصناعة التحويلية	19,7	19,6	19,3	19,1	18,7	18,1	17,1	16,5
البناء	17,8	17	16,6	16,4	16,6	17,1	16	15,7
الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية	5,9	6,1	6,4	6,5	6,4	6,3	6,3	6,5
خدمات الإيواء والمطاعم	5,4	5,3	5,2	5,2	4,9	4,6	5,1	5,4
التعليم	3,9	4,1	4	4	4,1	4,1	4,4	4,6
أنشطة الخدمات الأخرى	2,3	2,3	2,3	2,2	2,2	2,2	4	4,2
النقل والتخزين	4	4	4	4,2	4,2	4,3	4,2	4,2
الإعلام والاتصال	2	2,1	2,1	2,1	2	2,2	2,3	2,4
الصحة والعمل الاجتماعي	1,8	1,8	1,9	1,9	2	2,1	2,2	2,4
الأنشطة المالية والتأمينية	2,5	2,5	2,5	2,4	2,4	2,3	2,1	2,1
أخرى	2,2	2,2	2,3	2,3	2,4	2,5	2,6	2,7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

تركيز 5: التشغيل في قطاع "الصناعة التحويلية"

بين عامي 2016 و2023، شهد قطاع الصناعة التحويلية في المغرب زيادة في التشغيل بنسبة 20,8%، حيث ارتفع عدد العمال من 547,130 إلى 660,921 عاملاً.
حافظت "صناعة الملابس" على موقعها الريادي، محققةً نمواً بنسبة 24,6%، إذ زاد عدد الوظائف من 145,069 إلى 180,688. كما سجلت "الصناعات الغذائية" زيادة ملحوظة بنسبة 10,5%، حيث ارتفع عدد الوظائف من 117,413 إلى 129,788.
أما صناعة السيارات، فقد سجلت نمواً ملحوظاً بنسبة 70,6% خلال نفس الفترة، حيث ارتفع عدد الوظائف من 34,463 إلى 58,803 وظيفة. ويُعزى هذا التطور الكبير إلى جهود السلطات العمومية في استقطاب مستثمرين أجانب بارزين، بما في ذلك شركتان من كبار المصنعين وعدد كبير من الشركات الموردة للمعدات. يُشار إلى أن هذا القطاع ارتقى من المرتبة الرابعة إلى الثالثة اعتباراً من عام 2019، حيث سجل نمواً بنسبة 17,7%، ويُحتمل أن يكون ذلك بفضل تشغيل مصنع بيجو في القنيطرة.
كذلك، شهدت "صناعة المعدات الكهربائية" زيادة ملحوظة بنسبة 95,5%، حيث ارتفع عدد الوظائف من 26,019 عام 2016 إلى 50,877 عام 2023.
أما "صناعة النسيج"، فقد تراجع عدد الوظائف فيها من 46,873 عام 2016 إلى 40,706 عام 2023، مما أدى إلى انخفاض ترتيب القطاع من المرتبة الثالثة إلى الخامسة

تطور التشغيل في قطاع الصناعة التحويلية.

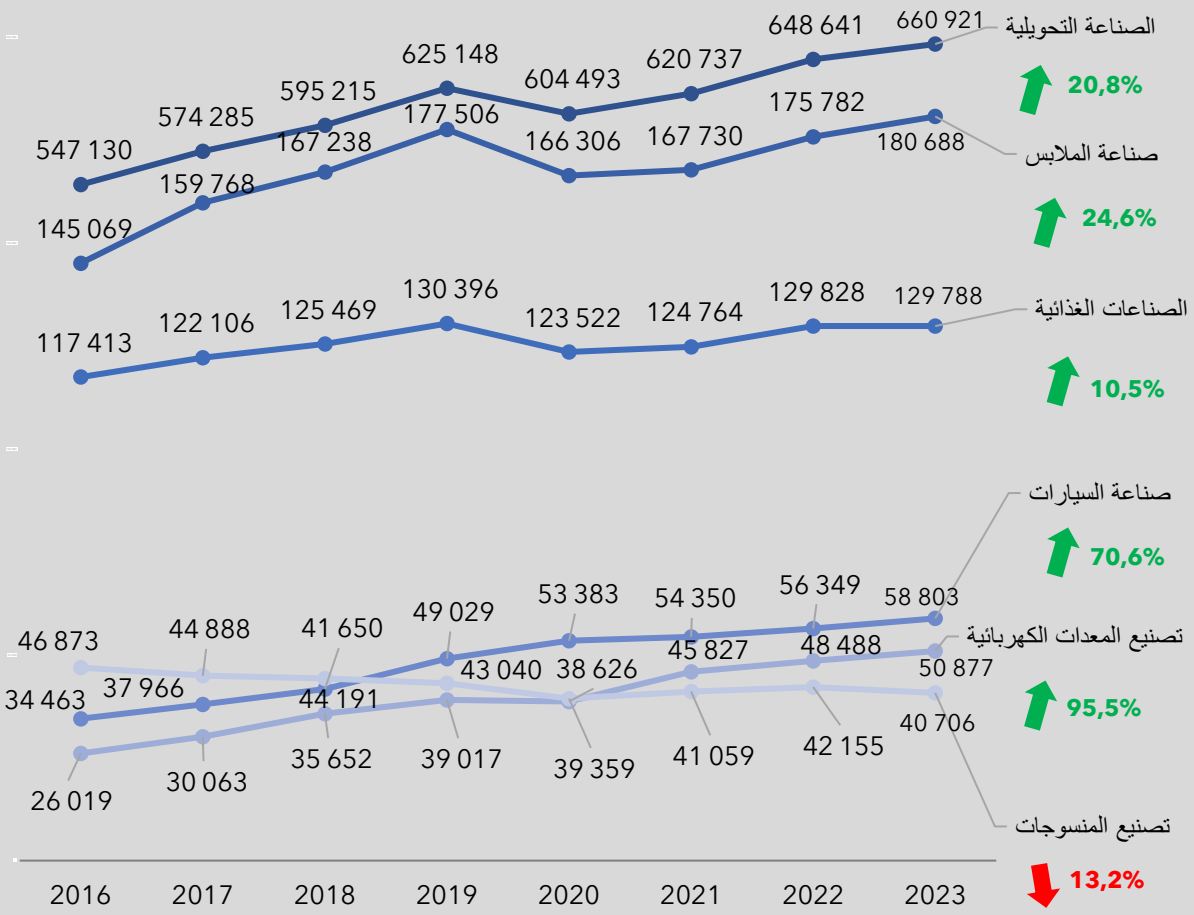

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

أهمية الوظائف وعدد الشركات في قطاع "الصناعة السيارات"

صناعة السيارات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الوظائف	**34 463**	**37 966**	**41 650**	**49 029**	**53 383**	**54 350**	**56 349**	**58 803**
نسبة مساهمة الفرع في قطاع (%) الصناعة التحويلية	6,3	6,6	7	7,8	8,8	8,8	8,7	8,9
عدد المقاولات	**190**	**201**	**213**	**227**	**235**	**244**	**251**	**263**
نسبة مساهمة الفرع في قطاع (%) الصناعة التحويلية	1,3	1,3	1,4	1,4	1,4	1,3	1,3	1,3
نمو التوظيف %		10,2	9,7	17,7	8,9	1,8	3,7	4,4
نمو الشركات %		5,8	6	6,6	3,5	3,8	2,9	4,8

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

يكشف تحليل البيانات المتقاطعة أن خمسة قطاعات اقتصادية رئيسية لا تزال تشكل المساهم الأساسي في توفير فرص العمل على المستوى الجهوي.

يكشف التحليل المتقاطع للوظائف حسب القطاعات الاقتصادية والمناطق الجهوية أن قطاع "الخدمات الإدارية والدعم "كان الأكثر مساهمة في خلق فرص العمل خلال عام 2023في جهتي الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة .حيث مثّل هذا القطاع 21,7%من إجمالي الوظائف المصرّح بها في جهة الدار البيضاء-سطات، و 16,1%في جهة الرباط-سلا-القنيطرة، مما يؤكد دوره المحوري في سوق الشغل على المستوى الجهوي.

أما في جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، فقد استمر قطاع "الصناعة التحويلية" في تصدر القطاعات من حيث المساهمة في التشغيل بنسبة 36,4%، كما كان الحال في السنوات السابقة.

وفي جهات الداخلة-وادي الذهب، سوس-ماسة، كلميم-واد نون، والعيون-الساقية الحمراء، احتل قطاع " الفلاحة والحراجة والصيد البحري" الصدارة، حيث ساهم بنسب بلغت 69,9%، 60,7%، 43,6%، و28,5% على التوالي.

أما في جهات درعة-تافيلالت، بني ملال-خنيفرة، الجهة الشرقية ، فاس-مكناس، ومراكش-آسفي، فكان قطاع "البناء" هو الأكثر إسهاماً في التشغيل، حيث بلغت حصصه 38,8%، 30,2%، 19,7%، 19,6%، و17,1% من الوظائف المصرّح بها (انظر الرسم البياني رقم 22).

الرسم البياني 22 - التوزيع النسبي للوظائف في القطاعات الخمسة الرئيسية على المستوى الجهوي خلال عام 2023

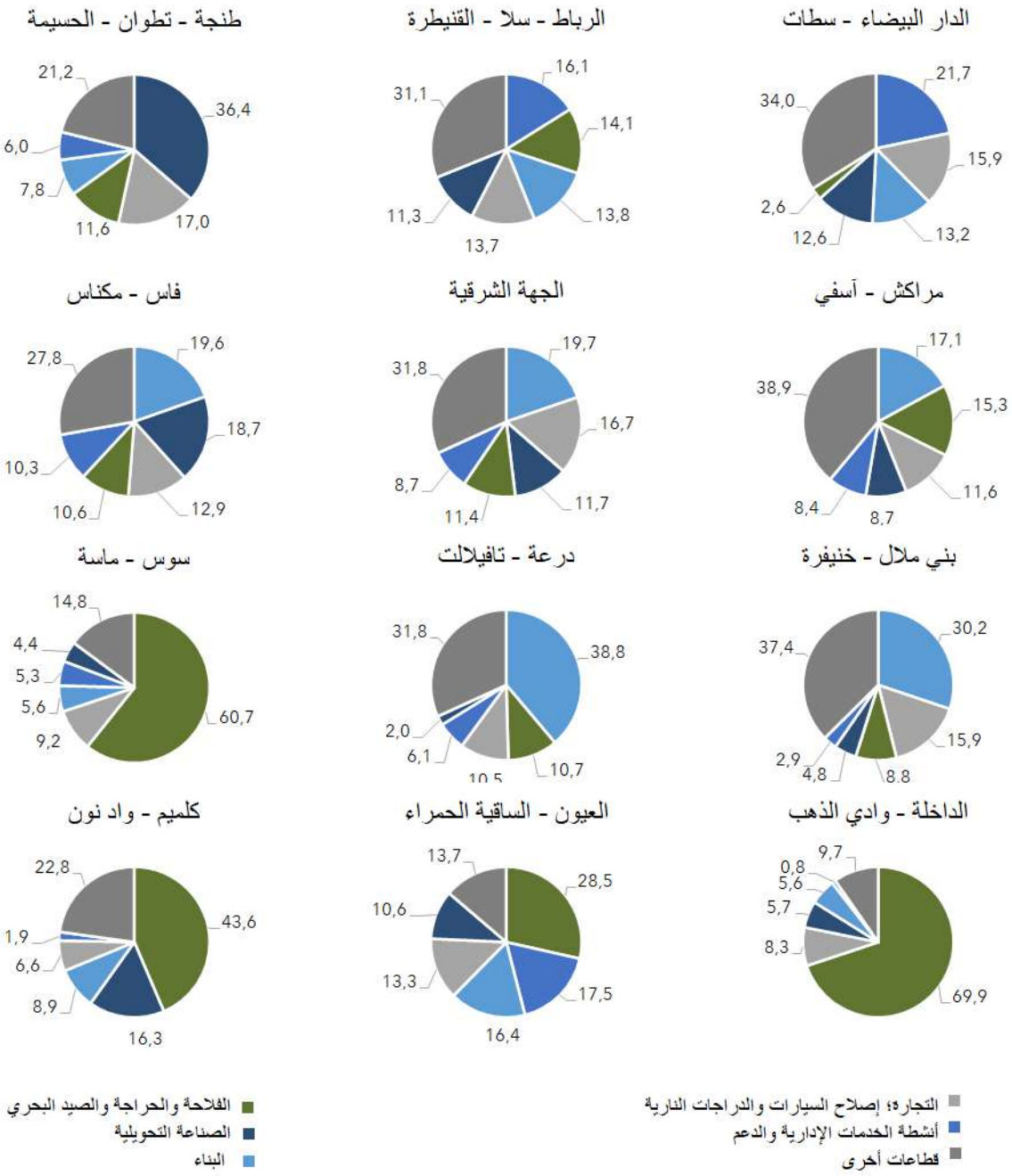

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

الإطار رقم 6: وضعية سوق الشغل في المغرب – المندوبية السامية للتخطيط.(HCP)

في عام 2023، سجلت الساكنة النشيطة[13] تراجعاً إضافياً بنسبة 0,2%، بعد انخفاض بلغ 0,7% في عام 2022، لتستقر عند 12.2 مليون فرد. وقد شمل هذا التراجع النساء فقط، مما أدى إلى انخفاض معدل مشاركة النساء إلى 22,1%، مسجلاً تراجعاً قدره 0,5 نقطة مئوية.

ورغم تسجيل تحسن في التوظيف بالمناطق الحضرية بزيادة قدرها 1,2 نقطة مئوية، إلا أن التوظيف في المناطق القروية شهد تدهوراً نتيجة تأثير سنوات متتالية من الجفاف. كما أن مستوى التأهيل التعليمي لهذه الساكنة يظل محدوداً، حيث إن 45,7% منهم لا يحملون أي شهادة تعليمية. علاوة على ذلك، فإن 39,6% من الساكنة النشيطة تتراوح أعمارهم بين 15 و34 سنة.

الرسم البياني: هيكل الساكنة النشيطة (بالنسبة المئوية).

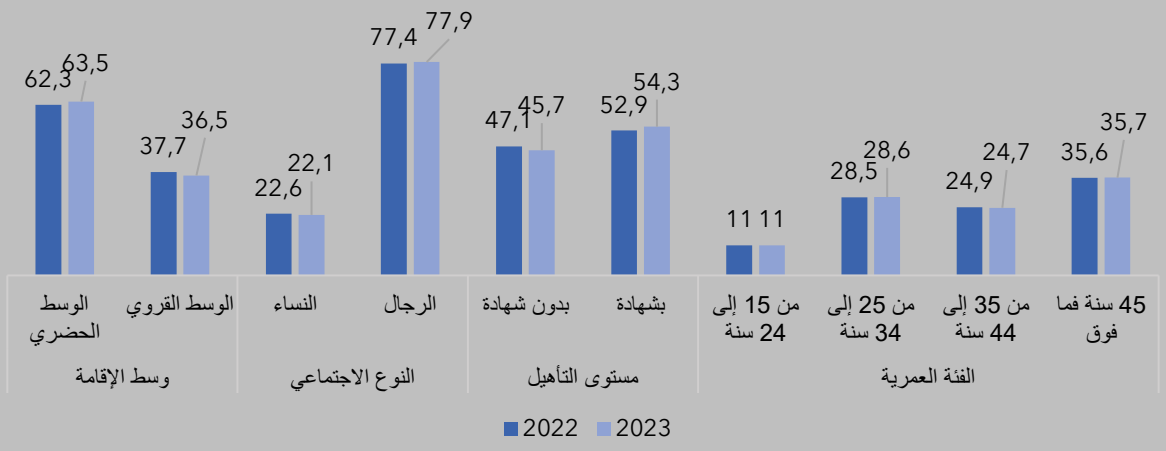

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

بالنظر إلى تسجيل نمو بنسبة 1,4% في السكان الذين يبلغون 15 عاماً فما فوق، انخفض معدل النشاط[14] بمقدار 0,7 نقطة بين عامي 2022 و2023، ليبلغ 43,6%. وقد كان هذا الانخفاض أكثر وضوحاً في الوسط القروي، حيث تراجع المعدل من 49,1% إلى 47,3%، أي بانخفاض قدره 1,8 نقطة مئوية، بينما ظل المعدل في الوسط الحضري مستقراً عند 41,8%

الرسم البياني: تطور معدل النشاط (بالنسبة المئوية).

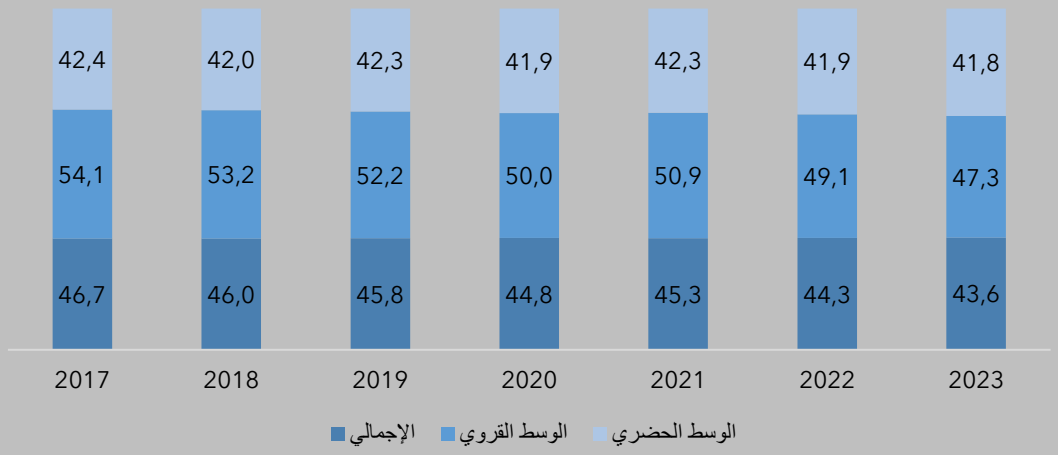

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

[13] يشير ذلك إلى القوة العاملة المتاحة لإنتاج السلع والخدمات، والتي تشمل الأفراد الذين يمارسون عملاً فعلياً أو الذين يبحثون عن عمل

[14] إنّه النسبة بين عدد الأشخاص النشيطين (سواء كانوا يعملون أو في حالة بطالة) وبين إجمالي السكان الذين هم في سنّ العمل

يُظهر تحليل تطور معدل النشاط حسب الجهات أن خمس جهات سجّلت معدلات نشاط أعلى من المتوسط الوطني.(43,6%) وتشمل هذه الجهات: طنجة-تطوان-الحسيمة (48,7%)، الدار البيضاء-سطات (46,1%)، الجهات الجنوبية (45,3%)، مراكش-آسفي، والرباط-سلا-القنيطرة.(44%)
أما المعدلات الأدنى، فقد سُجّلت في جهة الشرق (40,1%)، وجهة بني ملال-خنيفرة (40%)، وجهة سوس-ماسة.(39%)

الجدول: معدل النشاط وفقاً للجهات ووسط الإقامة (بالنسبة المئوية).

	2022			2023			التغير 2022-2023		
	الإجمالي	القروي	الحضري	الإجمالي	القروي	الحضري	الإجمالي	القروي	الحضري
المعدل الوطني	**44,3**	**49,1**	**41,9**	**43,6**	**47,3**	**41,8**	**-0,7**	**-1,8**	**-0,1**
طنجة - تطوان - الحسيمة	50,1	58,2	45,6	48,7	55,7	44,8	-1,4	-2,5	-0,8
الدار البيضاء - سطات	46,7	56,2	44,2	46,1	52,9	44,3	-0,6	-3,3	0,1
الرباط - سلا - القنيطرة	44,3	50,6	42,2	44	49,9	42,1	-0,3	-0,7	-0,1
مراكش - آسفي	45	48,2	41,4	44	46	41,7	-1	-2,2	0,3
فاس - مكناس	42,2	48,3	39,1	41,8	46,5	39,4	-0,4	-1,8	0,3
درعة - تافيلالت	41	43,1	37,6	41,7	43,5	38,7	0,7	0,4	1,1
الجهة الشرقية	42	45,4	40,8	40,1	43,5	38,9	-1,9	-1,9	-1,9
بني ملال - خنيفرة	42,2	48,6	36,8	40	45,4	35,5	-2,2	-3,2	-1,3
سوس - ماسة	38,3	35,9	39,7	39	35,8	40,7	0,7	-0,1	1
الجهات الجنوبية	44,5	51,6	42,8	45,3	53,8	43,4	0,8	2,2	0,6

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

تراجع معدل التشغيل[15] على المستوى الوطني من 39,1% إلى 38%، بانخفاض قدره 1,1 نقطة مئوية. وقد شمل هذا التراجع الوسط القروي، حيث انخفض المعدل بمقدار 2,2 نقطة مئوية، منتقلاً من 46,5% إلى 44,3%، وكذلك الوسط الحضري، حيث انخفض بمقدار 0,5 نقطة مئوية، منتقلاً من 35,3% إلى 34,8%.

الرسم البياني: تطور معدل التشغيل منذ عام 2017 (بالنسبة المئوية).

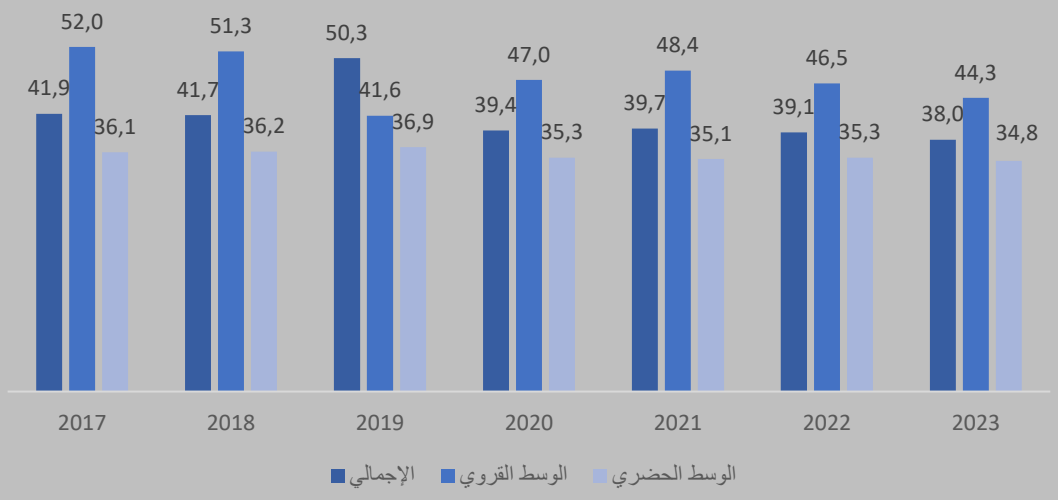

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

[15] يشير هذا إلى النسبة بين السكان النشطين المشتغلين البالغين 15 سنة فأكثر، وإجمالي السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر

إحداث فرص العمل وفقاً لنوع العمل ووسط الإقامة.

اختتم عام 2023 بخسارة صافية بلغت 157,000 منصب شغل، بعد تسجيل انخفاض قدره 24,000 منصب شغل خلال عام 2022، مما يجعله ثاني أكبر تراجع في العشرين سنة الماضية بعد سنة الأزمة الصحية في 2020.

نجم هذا التراجع عن فقدان 198,000 منصب شغل في المناطق القروية، مقابل إحداث 41,000 منصب شغل في المناطق الحضرية.

أما على صعيد نوعية الشغل، فقد تم إحداث 50,000 منصب شغل مأجور، ناتج عن إحداث 59,000 منصب في المناطق الحضرية، مقابل خسارة 9,000 منصب في المناطق القروية.

وفي المقابل، شهد الشغل غير المأجور انخفاضاً بـ 209,000 منصب، يُعزى بالأساس إلى تراجع هذا النوع من الشغل في المناطق القروية بـ 190,000 منصب، وفي المناطق الحضرية بـ 19,000 منصب.

الرسم البياني: إحداث فرص الشغل منذ عام 2000 (بالآلاف).

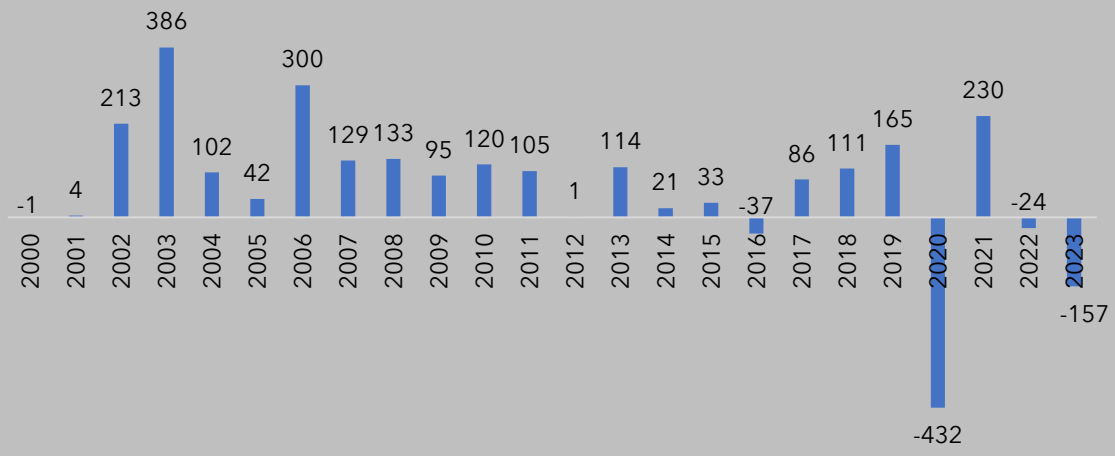

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

الرسم البياني: التغير الصافي في مناصب الشغل بين عامي 2022 و2023 وفقاً لنوع العمل ووسط الإقامة (بالآلاف).

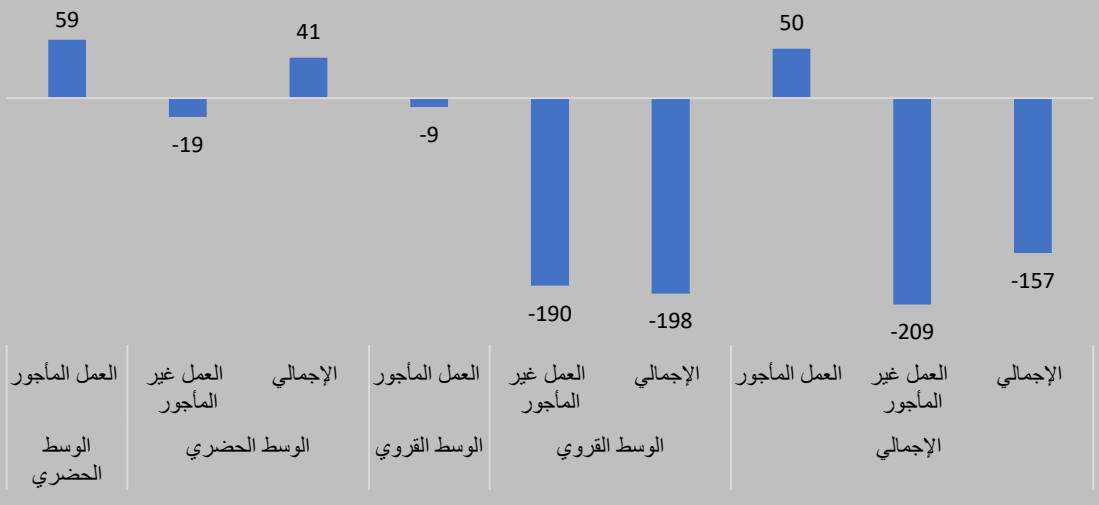

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

إحداث فرص الشغل حسب القطاعات الاقتصادية.
خلال عام 2023، أضاف قطاع "البناء والأشغال العمومية" 19 ألف منصب شغل على المستوى الوطني، موزعة على إحداث 24 ألف منصب في الوسط القروي وخسارة 5 آلاف منصب في الوسط الحضري. كما شهد قطاع "الخدمات" خلق 15 ألف منصب شغل، نتيجة إحداث 33 ألف منصب في الوسط الحضري مقابل فقدان 18 ألف منصب في الوسط القروي.

وفيما يخص قطاع "الصناعة، بما في ذلك الصناعة التقليدية"، فقد أسهم في خلق 7 آلاف منصب شغل على المستوى الوطني، حيث أُحدثت 4 آلاف منصب في الوسط الحضري و3 آلاف في الوسط القروي.
أما قطاع "الزراعة، الغابات، والصيد البحري"، فقد فقد 202 ألف منصب شغل على المستوى الوطني، مسجلاً خسارة قدرها 207 آلاف منصب في الوسط القروي، مع تعويض جزئي بخلق 5 آلاف منصب شغل في الوسط الحضري.

الرسم البياني: التغير الصافي في مناصب الشغل بين عامي 2022 و2023 حسب القطاع الاقتصادي ووسط الإقامة (بالآلاف).

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

تُصرّح غالبية مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة (EPMA) لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) بعدد يقل عن 10 موظفين.

خلال الفترة الممتدة بين عامي 2016 و2023، تم تسجيل أن حوالي 86% من المقاولات المصرّحة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) تضم أقل من 10 موظفين، وذلك كمعدل سنوي.

أما بالنسبة للمقاولات التي يتراوح عدد موظفيها بين 11 و50 موظفًا، فقد ارتفعت حصتها من 10,7% في عام 2016 إلى 11,1% في عام 2023، مما يعكس تطورًا طفيفًا في هذه الفئة من المقاولات.

الجدول 30 - توزيع وتطور عدد المقاولات المصرّحة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فئة عدد العاملين

عدد العاملين	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
[0, 10]	85,7	86	86,1	86,3	86,8	87,1	86,6	85,7
[11, 50]	10,7	10,4	10,4	10,3	10	9,8	10,2	11,1
[51, 100]	1,7	1,7	1,6	1,6	1,5	1,5	1,5	1,6
[101, 500]	1,6	1,5	1,5	1,5	1,4	1,3	1,3	1,3
> 500	0,4	0,4	0,4	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

الرسم البياني 23 - تطور عدد المقاولات المصرّحة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فئة عدد العاملين

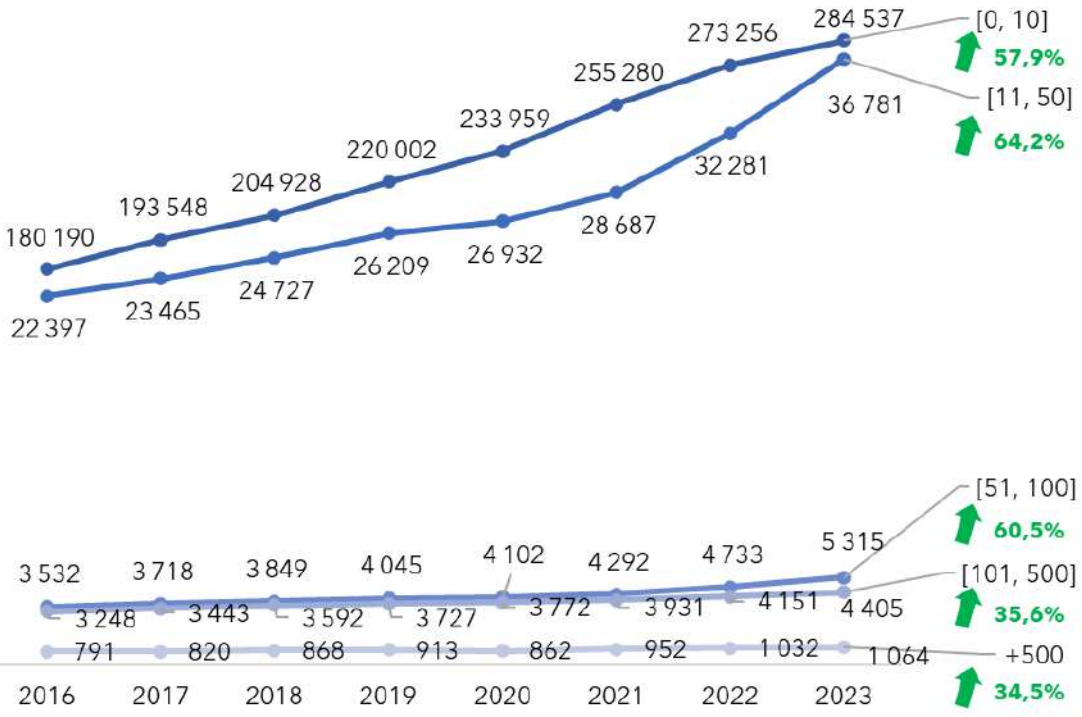

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

لم تستعد المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الحجم وتيرة نموها السابقة لجائحة كوفيد-19 من حيث عدد الوظائف، وذلك على عكس الشركات الكبرى.

بين عامي 2016 و2023، استحوذت الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على ما معدله 73% من الوظائف المصرّح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .(CNSS) ومع ذلك، لم تتمكن هذه الشركات من استعادة وتيرة النمو التي كانت تحققها قبل جائحة كوفيد-19، حيث انخفض متوسط نموها السنوي من 8,7% قبل الجائحة إلى 6% بعدها.
في المقابل، حافظت الشركات الكبرى على حصة ثابتة تبلغ حوالي 27%، لكنها سجلت تسارعاً ملحوظاً في النمو بعد الجائحة، بمعدل سنوي متوسط بلغ 15,1%، مقارنة بـ 6,8% في الفترة السابقة للجائحة.

الجدول 31 - توزيع عدد الوظائف المصرّح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فئات الشركات[16]

فئات المقاولات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
[0,3]	17,5	19,1	18,4	21,5	21,6	23,3	25	26,2
]3,10]	12,7	12,3	13,1	12,4	12,5	12	12	10,9
]10,50]	24,4	23,4	23,8	22,1	23	22,1	19,5	18,9
]50,175]	17,4	18,1	17,4	17,1	16,8	15,7	17,1	16
أزيد من 175	28	27,2	27,3	26,9	26,1	26,9	26,3	28
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

[16] تُعزى الاختلافات مقارنة بالنتائج الواردة في الإصدار السنوي لعام 2023 إلى التحديثات التي طالت قواعد البيانات، بالإضافة إلى اعتماد خوارزمية تعلم الآلة لتحسين معدل استكمال بيانات فئة الشركات

لم تتمكن الشركات الناشئة من استعادة مستويات نموها في فرص العمل التي كانت تسجلها قبل الجائحة.

تشير نتائج تحليل توزيع التوظيف حسب عمر الشركات المصرّحة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023، إلى تحقيق زيادة طفيفة في نسبة الشركات الناشئة من 4,4% إلى 5,1%، والشركات التي يتراوح عمرها بين سنتين وخمس سنوات من 14,9% إلى 16,9%. ورغم هذا التقدم، إلا أن هذه النسب ظلت دون المستويات المسجلة قبل الأزمة.

من جهة أخرى، أظهرت الشركات التي يتراوح عمرها بين 6 و10 سنوات نمواً أقوى خلال فترة ما بعد جائحة كوفيد-19 مقارنة بالفترة السابقة للجائحة.
أما الشركات التي يتجاوز عمرها 10 سنوات، فقد استحوذت في المتوسط على 61,1% من إجمالي فرص العمل خلال الفترة المدروسة، مع تحقيق نمو طفيف بعد الأزمة الصحية.

الجدول 32 - تطور الوظائف المصرّح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فئات عمر الشركات خلال الفترة 2017-2023

الفئة العمرية	تطور							المتوسط السنوي للتطور قبل جائحة كوفيد (2017-2019)	متوسط التطور بعد جائحة كوفيد (2022-2023)
	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	2023/2022		
أقل من سنتين	19,3	-4,8	44,7	-27,1	12,8	12,4	10,2	16,1	10,2
[2, 5]	4,8	3,3	9,3	-2,5	39,8	1,6	-0,7	4,6	-0,7
[6, 10]	31,5	-18,7	1,6	-5,8	21,9	10,4	5,7	2,1	5,7
أزيد من 10 سنوات	0,7	17,8	5,2	2,9	-8,5	9,1	6,6	6,2	6,6

الجدول 33 - توزيع عدد الوظائف المصرّح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فئة عمر الشركات

الفئة العمرية	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
أقل من سنتين	4,4	4,9	4,4	5,9	4,4	4,7	4,9	5,1
[2, 5]	14,9	14,4	14,1	14,4	14,2	19	17,9	16,9
[6, 10]	19,1	23,2	17,8	16,9	16,1	18,9	19,3	19,4
أزيد من 10 سنوات	61,6	57,5	63,8	62,8	65,3	57,4	57,9	58,6
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

صرّحت المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي يقل عمرها عن 5 سنوات بما يقارب 21% من الوظائف، مقارنة بـ 1,3% فقط للشركات الكبرى (GE) من نفس الفئة العمرية.

يكشف توزيع الوظائف حسب فئة الشركات وفئات عمرها أن المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة (TPME)التي لا يتجاوز عمرها خمس سنوات استحوذت على 20,7% من إجمالي الوظائف المصرح بها في عام 2023 مقارنة بـ20,1% في عام 2022. وفي المقابل، كانت حصة الشركات الكبرى1,3% (GE) ، مما يمثل زيادة قدرها 0,6 نقطة مئوية (راجع الجدول 34).

الجدول 34 - توزيع الوظائف المصرّح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فئة الشركات وفئة عمرها (بالنسبة المئوية

السنة	المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة		المقاولات الكبرى	
	أقل أو تساوي 5 سنوات	أزيد من 5 سنوات	أقل أو تساوي 5 سنوات	أزيد من 5 سنوات
2022	20,1	56,3	0,7	22,9
2023	20,7	49,4	1,3	28,6

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

الإطار رقم 7: التوظيف عبر الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات(ANAPEC)

يشير الرسم البياني إلى ارتفاع كبير في عدد الوظائف التي وفرتها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات(ANAPEC) ، حيث ارتفع العدد من 23,216 وظيفة في عام 2016 إلى 146,210وظيفة في عام 2023، أي ما يعادل زيادة بمقدار ستة أضعاف مقارنة بالعدد الأصلي.
وعلى الرغم من تسجيل انخفاض طفيف بنسبة 1,2 %خلال عام 2020نتيجة تأثيرات جائحة كوفيد-19، إلا أن الاتجاه التصاعدي استؤنف بسرعة في عام 2021، مما أدى إلى ارتفاع العدد ليصل إلى 146,210وظيفة بحلول عام 2023، بمعدل نمو سنوي بلغ 8,4%.

تطور عدد الوظائف التي وفرتها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) والمصرّح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.(CNSS)

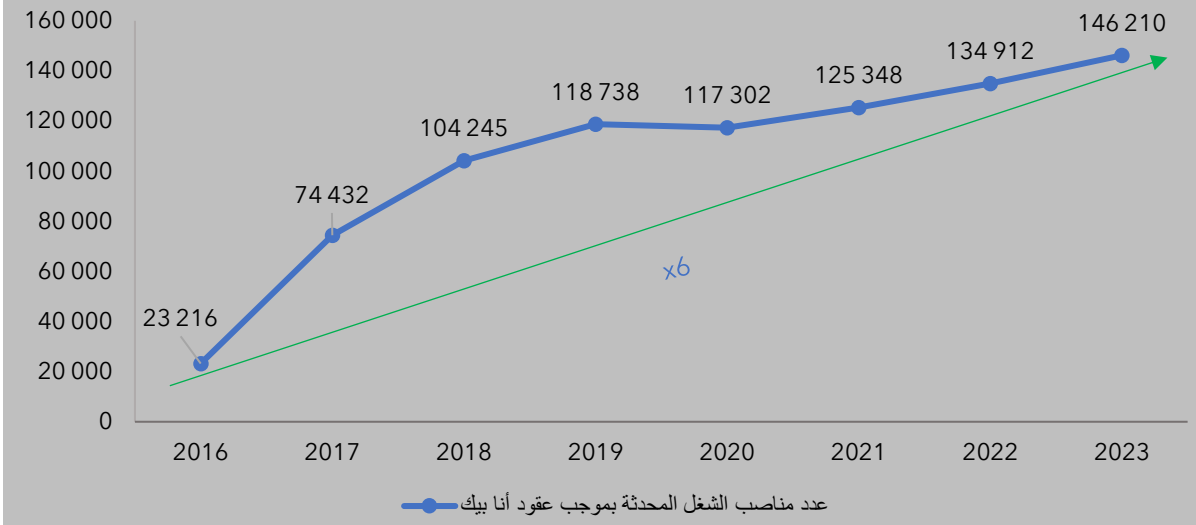

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

تستحوذ جهة الدار البيضاء-سطات على حوالي 37% من الوظائف الموفّرة عبر الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC)

يُظهر تحليل التوزيع الجغرافي للوظائف الموفّرة عبر الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) أن جهة الدار البيضاء-سطات لا تزال تحتل المرتبة الأولى، حيث بلغت حصتها 36,7% من إجمالي الوظائف المصرّح بها في عام 2023.
واحتلت جهة الرباط-سلا-القنيطرة المرتبة الثانية بحصة بلغت 21,1%، تلتها جهة طنجة-تطوان-الحسيمة في المرتبة الثالثة بحصة بلغت 17,7%.
ومن الملاحظ أن جهة الرباط-سلا-القنيطرة قد سجلت تراجعاً في حصتها بمقدار 2,8 نقطة مئوية مقارنة بعام 2022، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 4% في عدد الوظائف المصرّح بها عبر ANAPEC.
وعلى العكس من ذلك، شهدت جهة فاس-مكناس تطوراً ملحوظاً، حيث ارتفعت حصتها من 8,2% في عام 2022 إلى 9,9% في عام 2023، مما يمثل زيادة بمقدار 1,7 نقطة مئوية، ما يعادل نمواً بنسبة 30,6%.
أما جهة الشرق، فقد سجلت أعلى معدل نمو في عدد الوظائف الموفّرة عبر ANAPEC في عام 2023، حيث بلغت الزيادة 51%.

وظلت حصتها ANAPEC على النقيض من ذلك، شهدت جهة العيون-الساقية الحمراء، التي تشكل 0,5% من إجمالي وظائف مستقرة على مدار العامين، انخفاضاً سنوياً بنسبة 5

التوزيع الجهوي وتطور وظائف

الجهة	حصتها (%)		تطور عدد المناصب
	2022	2023	%
الدار البيضاء - سطات	36,8	36,7	8,3
الرباط - سلا - القنيطرة	23,9	21,1	-4
طنجة - تطوان - الحسيمة	17,1	17,7	12,4
فاس - مكناس	8,2	9,9	30,6
سوس - ماسة	5,2	4,9	0,7
مراكش - آسفي	3,7	3,9	12,9
الجهة الشرقية	2,3	3,2	51
بني ملال - خنيفرة	1,3	1,2	-0,8
درعة - تافيلالت	0,6	0,5	-2,9
الأقاليم الجنوبية	0,9	0,9	-1,4
المجموع	**100**	**100**	

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

تستحوذ الشركات الكبرى على حوالي 56% من وظائف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) في عام 2023.
يكشف توزيع الوظائف التي وفرتها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) حسب فئة المقاولات أن المقاولات الكبرى استحوذت على النسبة الأكبر من القوى العاملة المصرّح بها لدى ANAPEC في عام 2023، حيث بلغت حصتها 55,9%.

وسجلت هذه الفئة زيادة قدرها 4,1 نقطة مئوية مقارنة بعام 2022، مما يعكس نموًا بنسبة 17,2 %في عدد المتدربين ضمن هذه الفئة. وفي المقابل، شهدت المقاولات الصغيرة جدًا (TPE) والمتوسطة (ME) انخفاضاً في حصصها، إذ تراجعت من 8,1% إلى 6% ومن 12,8% إلى 10,5% على التوالي، وهو ما يعادل تراجعاً سنوياً بنسبة 19,2% و11,3% في عدد المتدربين. ضمن هذه الفئات أما الشركات المتناهية الصغر، فقد حافظت على استقرار حصتها عند 16,8%، مع تحقيق نمو إيجابي بنسبة 8,5%.

توزيع وتطور وظائف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات(ANAPEC) حسب فئات الشركات.

فئات المقاولات	حصتها (%)		تطور عدد المناصب %
	2022	2023	
[0,3]	16,8	16,8	8,5
]3,10]	8,1	6	-19,2
]10,50]	10,5	10,7	10,9
]50,175]	12,8	10,5	-11,3
أزيد من 175	51,8	55,9	17,2
المجموع	**100**	**100**	

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

تكشف البيانات أن أكثر من نصف الوظائف التي توفرها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) متركزة في المقاولات التي توظف أكثر من 500 عامل

تكشف بيانات توزيع الوظائف المسجلة لدى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) حسب فئة عدد العاملين لعام 2023 أن أكثر من نصف هذه الوظائف، بنسبة 55%، متركزة في المقاولات التي يزيد عدد موظفيها عن 500 عامل .وقد سجلت هذه الفئة زيادة طفيفة قدرها 0,6 نقطة مئوية مقارنة بعام 2022.
في المقابل، تستحوذ المقاولات التي يتراوح عدد موظفيها بين 101 و500 موظف على 18,3%من إجمالي الوظائف، رغم تسجيل انخفاض بمقدار 0,9 نقطة مئوية عن العام السابق. ومع ذلك، شهد عدد المتدربين ضمن هذه الفئة نموًا إيجابيًا بنسبة 3,6% على أساس سنوي.

أما المقاولات التي يتراوح عدد موظفيها بين 51 و100 موظف، فقد شكلت 5.4%من إجمالي الوظائف المسجلة لدى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) لعام 2023.
ورغم هذه الحصة المتواضعة، إلا أن هذه الفئة سجلت أعلى نسبة نمو، حيث بلغت 13,9%، مما يعكس دينامية إيجابية في قدرتها على خلق فرص العمل.

توزيع وتطور وظائف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات حسب فئة عدد العاملين

عدد العاملين	حصتها (%)		تطور عدد المناصب %
	2022	2023	
[0, 10]	10,2	10,2	8,9
[11, 50]	11	11	8,8
[51, 100]	5,2	5,4	13,9
[101, 500]	19,2	18,3	3,6
> 500	54,4	55	9,8
المجموع	**100**	**100**	

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

شهدت وظائف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) زيادة في معظم القطاعات الاقتصادية، باستثناء قطاعي " الفلاحة والحراجة والصيد البحري " و"التعليم."

في عام 2023، استحوذ قطاع "الصناعة التحويلية" على النسبة الأكبر من الوظائف المصرّح بها لدى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات(ANAPEC) ، حيث مثّل 33,8% من إجمالي عدد الوظائف. وحلّ بعده قطاع "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية" بحصة بلغت 24,7%.
وجاء قطاع "أنشطة الخدمات الإدارية والدعم" في المرتبة الثالثة بنسبة 6,9% من مجموع وظائف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات(ANAPEC) ، مسجلاً انخفاضاً قدره 0,4 نقطة مئوية مقارنةً بعام 2022.
أما قطاعات "النقل والتخزين" و"المعلومات والاتصال"، فقد شهدت زيادات كبيرة في عدد المتدربين مقارنةً بعام 2022، بنسب بلغت 40,8% و39,1% على التوالي.
في المقابل، سجل قطاع " الفلاحة والحراجة والصيد البحري " انخفاضاً كبيراً على أساس سنوي بنسبة 36,1%.

توزيع وتطور وظائف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات حسب القطاعات الاقتصادية.

النشاط	الحصة (%)		التطور السنوي (%)
	2022	2023	
الصناعة التحويلية	33,4	33,8	9,6
التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية	24,8	24,7	8
أنشطة الخدمات الإدارية والدعم	7,3	6,9	3,1
الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية	6,4	6,5	9,5
التعليم	6,9	5,7	-10,8
الصحة والعمل الاجتماعي	4	4,6	24
الأنشطة المالية والتأمينية	3,1	3,4	17,2
البناء	3,1	3,2	12,6
الإعلام والاتصال	2,2	2,8	39,1
خدمات الإيواء والمطاعم	2,6	2,8	14,3
أنشطة الخدمات الأخرى	2,6	2,3	-1,3
النقل والتخزين	1,2	1,5	40,8
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	1,4	0,8	-36,1
أخرى	1	0,9	9,6
الإجمالي	**100**	**100**	—

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

5.2. تحليل كتلة الأجور(2022-2023)

بلغت كتلة الأجور المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) في عام 2023 حوالي 204.2 مليار درهم، مسجلة زيادة سنوية قدرها 9,7%، بعد أن كانت قد سجلت نمواً بنسبة 10,2% في عام 2022.

شهدت كتلة الأجور المصرّح بها زيادة أكثر بروزًا في قطاعي "الإيواء والمطاعم" و"التعليم"

يكشف التحليل حسب القطاعات الاقتصادية عن تسجيل زيادات سنوية كبيرة في كتلة الأجور خلال عام 2023 في قطاعي "الإيواء والمطاعم" و"التعليم"، حيث بلغت النسب 22,2% و17,2% على التوالي. كما شهد هذان القطاعان نمواً في عدد العاملين بنسبة 11% و10,3% على التوالي خلال نفس الفترة.
وفي المقابل، استمرت قطاعات "التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية"، "الصناعة التحويلية"، و"البناء" في احتلال الصدارة من حيث المساهمة في كتلة الأجور، حيث سجلت نسباً بلغت 17,9% و16,1% و9,9% على التوالي في عام 2023.
وشكلت هذه القطاعات مجتمعة ما يقارب 44% من إجمالي كتلة الأجور، ووفرت 49% من إجمالي عدد العاملين المصرّح بهم (يرجى الرجوع إلى الجدول رقم 35)

الجدول 35 - التوزيع القطاعي والتطور السنوي لكتلة الأجور

النشاط	2022		2023		تطور كتلة الأجور ب %
	بملايير الدراهم	الحصة (%)	بملايير الدراهم	الحصة (%)	
التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية	33,9	18,2	36,6	17,9	7,9
الصناعة التحويلية	30,9	16,6	33	16,1	6,8
البناء	18,7	10,1	20,2	9,9	7,6
الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية	17,3	9,3	19,6	9,6	13
أنشطة الخدمات الإدارية والدعم	17,4	9,4	19,5	9,5	11,7
الأنشطة المالية والتأمينية	13,9	7,5	14,4	7,1	3,8
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	10,1	5,4	11,1	5,4	9,8
النقل والتخزين	8,8	4,7	9,7	4,8	10,6
الإعلام والاتصال	7,9	4,2	9,1	4,4	14,9
التعليم	7,1	3,8	8,3	4,1	17,2
خدمات الإيواء والمطاعم	6,5	3,5	7,9	3,9	22,2
أنشطة الخدمات الأخرى	4,1	2,2	4,4	2,1	5,6
الصحة والعمل الاجتماعي	3,5	1,9	3,9	1,9	12,3
أخرى	6	3,2	6,7	3,3	
الإجمالي	**186,2**	**100**	**204,2**	**100**	

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

شملت الزيادة في كتلة الأجور لعام 2023 جميع فئات الشركات.

يُظهر التوزيع حسب فئات عدد العاملين أن المقاولات التي يتراوح عدد موظفيها بين 11 و50 موظفًا سجلت زيادة سنوية في كتلة الأجور بلغت 14,2% في عام 2023 .وقد ارتفعت حصتها إلى 16,4% من إجمالي كتلة الأجور، مقارنةً بـ 15,8%في عام 2022.
أما المقاولات التي يزيد عدد موظفيها عن 500 موظف، فقد ارتفعت كتلة الأجور الخاصة بها بنسبة 8,2%، مما رفع حصتها إلى 37,3% من إجمالي كتلة الأجور (يرجى الرجوع إلى الجدول رقم 36).

الجدول 36 - توزيع كتلة الأجور وتطورها حسب فئات عدد العاملين

عدد العاملين	2022		2023		تطور كتلة الأجور ب %
	بملايير الدراهم	الحصة (%)	بملايير الدراهم	الحصة (%)	
[0, 10]	25,5	13,7	28	13,7	9,8
[11, 50]	29,4	15,8	33,5	16,4	14,2
[51, 100]	17	9,1	18,4	9	8,5
[101, 500]	43,9	23,6	48,1	23,5	9,4
> 500	70,3	37,8	76,1	37,3	8,2
المجموع	**186,2**	**100**	**204,2**	**100**	

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

في عام 2023، بلغت نسبة الموظفين المصرّح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) الذين يتقاضون أجوراً تقل عن 4000 درهم 74%، مقارنة بـ 76% في عام 2022.

تشير معطيات توزيع الوظائف حسب فئات الأجور لعام 2023 إلى أن 74,3% من الموظفين يتقاضون أجورًا تقل عن 4000 درهم، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 1,5 نقطة مئوية مقارنةً بعام 2022. كما بلغت نسبة الموظفين الذين يتقاضون أجوراً لا تتجاوز الحد الأدنى للأجر(SMIG)[17] 54,8% ، مقابل 44%[18] في عام 2022. ما يعكس زيادة ملحوظة في هذه الفئة من الأجور. ويُعزى هذا الوضع جزئيًا إلى الطبيعة غير المستقرة للعمل الجزئي، والتي تحول دون تحقيق الحد الأدنى المطلوب من الأجر في العديد من الحالات .أما فيما يتعلق بالموظفين الذين يتقاضون أجورًا تفوق 20,000 درهم، فلا تزال حصتهم محدودة، حيث استقرت عند 2,7% من إجمالي الموظفين المصرّح بهم. (يرجى الرجوع إلى الرسم البياني رقم 24).

الرسم البياني 24 - توزيع الوظائف المصرّح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فئات الأجور (بالنسبة المئوية)

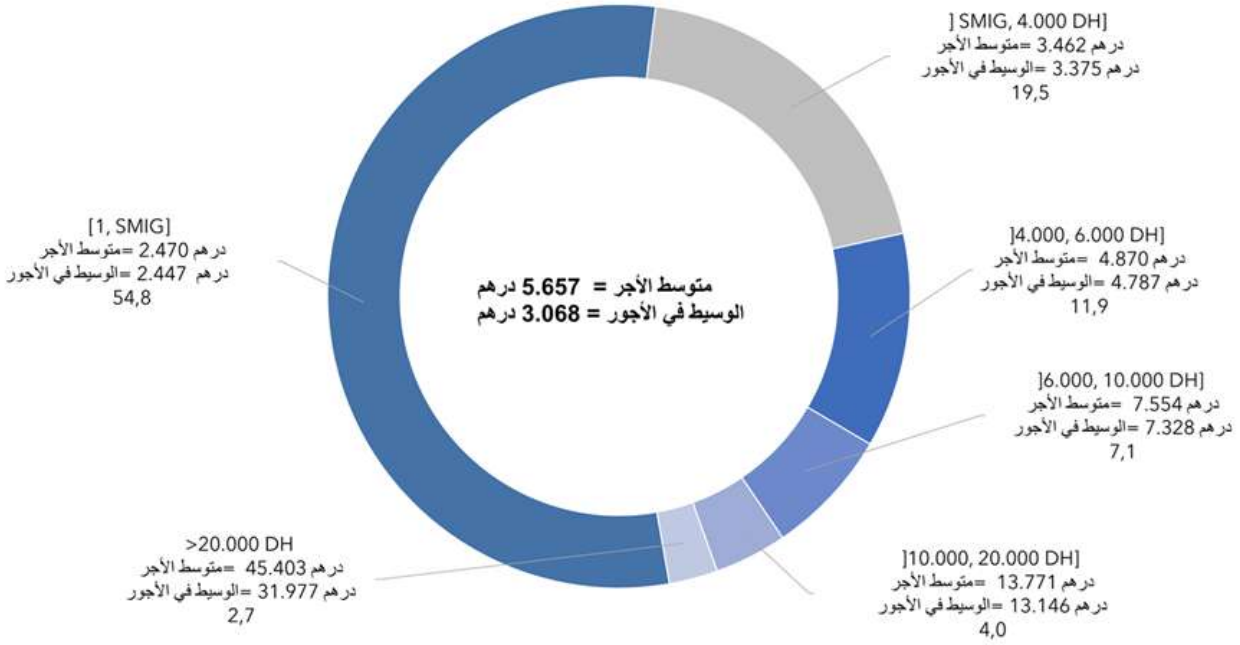

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

[17] (SMIG) قيمة الحد الأدنى للأجر لسنة 2023

[18] قيمة الحد الأدنى للأجر لسنة 2022 تجدر الإشارة إلى أن قيمة الحد الأدنى للأجر شهدت زيادة بنسبة 5% في عام 2023، مما أدى إلى تغيير مستويات حدود فئات الأجور المعتمدة (انظر المنهجية)

يكشف توزيع الوظائف حسب فئة عمر المقاولات وفئة الأجور أن المقاولات التي يتراوح عمرها بين 2 و5 سنوات دفعت حوالي 65 % من أجور موظفيها بمبالغ تقل عن الحد الأدنى للأجر.(SMIG)

في المقابل، بلغت هذه النسبة 47,1%لدى المقاولات التي يزيد عمرها على 10 سنوات، مما يعكس تحسنًا نسبيًا في هيكل الأجور داخل المقاولات الأكثر استقرارًا. (يرجى الرجوع إلى الجدول رقم 37).

الجدول 37 - توزيع الوظائف حسب الفئات العمرية للشركات وفئات الأجور في عام 2023

الفئة العمرية	[1, SMIG]		] SMIG, 4.000 DH]		]4.000, 6.000 DH]		]6.000, 10.000 DH]		]10.000, 20.000 DH]		>20.000 DH	
	العدد	الحصة (%)	العدد	الحصة (%)	العدد	الحصة (%)	العدد	الحصة (%)	العدد	الحصة (%)	العدد	الحصة (%)
أقل من سنتين	142 701	62,7	46 995	20,7	20 194	8,9	9 979	4,4	4 760	2,1	2 923	1,3
[2, 5]	480 745	64,4	123 811	16,6	75 422	10,1	39 259	5,3	17 875	2,4	9 358	1,3
[6, 10]	537 787	62,8	143 887	16,8	85 048	9,9	47 861	5,6	25 012	2,9	17 126	2
أزيد من 10 سنوات	1 223 070	47,1	564 171	21,7	363 218	14	217 019	8,4	133 425	5,1	95 471	3,7

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

يُظهر التحليل المتقاطع للوظائف حسب فئات الشركات وفئات الأجور أن 84,6% من الموظفين في الشركات المتناهية الصغر قد حصلوا على رواتب لا تتجاوز 4000 درهم. وفي المقابل، بلغت هذه النسبة نحو 60% لدى الشركات الكبرى (يرجى الرجوع إلى الجدول رقم 38).

الجدول 38- توزيع الوظائف حسب فئات الشركات وفئات الأجور في عام 2023.

فئات المقاولات	[1, SMIG]		] SMIG, 4.000 DH]		]4.000, 6.000 DH]		]6.000, 10.000 DH]		]10.000, 20.000 DH]		>20.000 DH	
	العدد	الحصة (%)	العدد	الحصة (%)	العدد	الحصة (%)	العدد	الحصة (%)	العدد	الحصة (%)	العدد	الحصة (%)
[0,3]	818 246	65,5	238 818	19,1	111 443	8,9	56 189	4,5	18 947	1,5	5 255	0,4
]3,10]	299 557	57,7	108 013	20,8	60 714	11,7	31 887	6,1	13 292	2,6	5 931	1,1
]10,50]	532 249	59	170 845	18,9	99 626	11	54 877	6,1	27 861	3,1	16 312	1,8
]50,175]	435 947	57,1	140 536	18,4	87 177	11,4	50 706	6,6	28 801	3,8	20 548	2,7
أزيد من 175	525 926	39,4	272 282	20,4	209 040	15,7	142 494	10,7	102 816	7,7	80 589	6

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

3.5 مناصب الشغل حسب النوع سنة 2023

تركّز هذه الفقرة على تحليل حسب النوع الاجتماعي للمؤشرات المتعلقة بالوظائف المصرّح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) خلال عام 2023، وذلك استناداً إلى المحاور التالية: فئات الأجور، التوزيع الجغرافي، القطاعات الاقتصادية، وفئات الشركات.

يستند هذا التحليل إلى مجموع عدد الموظفين البالغ 4.766.924 [19]موظفاً، من بينهم 1.554.994 موظفة، أي ما يعادل 32,6% من إجمالي القوى العاملة. وقد سجّلت هذه النسبة انخفاضًا طفيفًا بمقدار 0,2 نقطة مئوية مقارنة بعام 2022 (يرجى الرجوع إلى الرسم البياني رقم 25).

الرسم البياني 25 - توزيع الوظائف المصرّح بها حسب النوع الاجتماعي

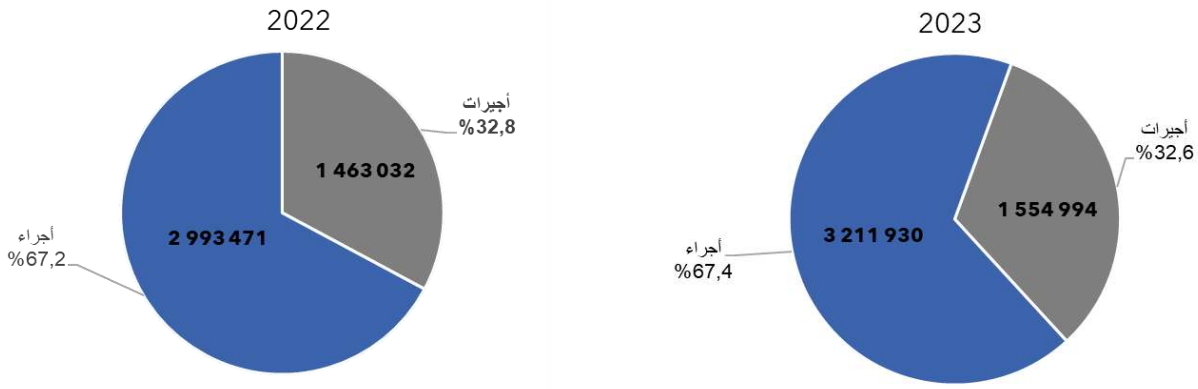

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

خلال الفترة الممتدة بين 2013و2018، شهدت نسبة النساء من إجمالي الموظفين زيادة طفيفة، إلا أنها استقرت عند مستوى 33% اعتبارًا من عام 2019.
يعكس هذا الاستقرار النسبي استمرار التحديات التي تواجه النساء في تحقيق اندماج كامل داخل سوق العمل، مما يستدعي إجراءات إضافية لتعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية ودعم وصولها إلى فرص عمل مستدامة.

الرسم البياني 26 - طور التوظيف النسائي بين عامي 2013 و2023

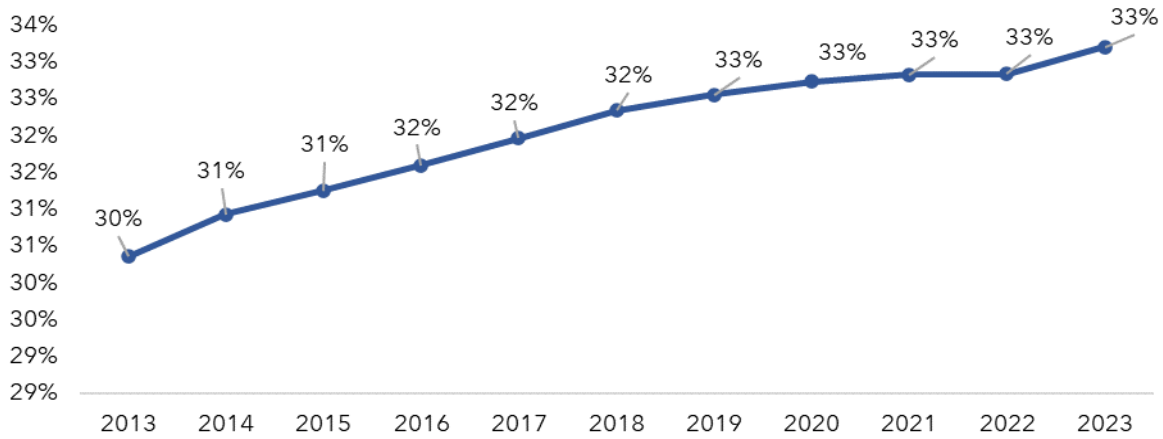

المصدر: بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

[19] يشمل هذا الرقم التصريحات المتكررة التي تقدّمها الشركات المُسجّلة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

الإطار رقم 8: التشغيل النسائي

يسلط هذا الإطار الضوء على مختلف جوانب مشاركة المرأة في سوق العمل في المغرب، استنادًا إلى بيانات المندوبية السامية للتخطيط لعام 2022.
بلغت نسبة النساء العاملات في الوسط القروي 21,9%، وهي نسبة تفوق كلًا من المعدل الوطني (16,4%) ونسبة المشاركة في الوسط الحضري.(13,7%)
وعلى الرغم من ذلك، لا تزال غالبية النساء خارج سوق العمل، حيث ترتفع نسبة النساء غير النشيطات في الوسط الحضري إلى 81,7%، مقارنةً بـ 80,2% على المستوى الوطني و 77,2%في الوسط القروي.
ويُعزى هذا الوضع إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي لا تزال تؤثر على مشاركة المرأة في سوق العمل، مما يتطلب إجراءات لتعزيز إدماجها في الحياة الاقتصادية وتحقيق تكافؤ الفرص

الرسم البياني: هيكل السكان الإناث البالغات 15 سنة فأكثر حسب نوع النشاط ووسط الإقامة (بالنسبة المئوية)

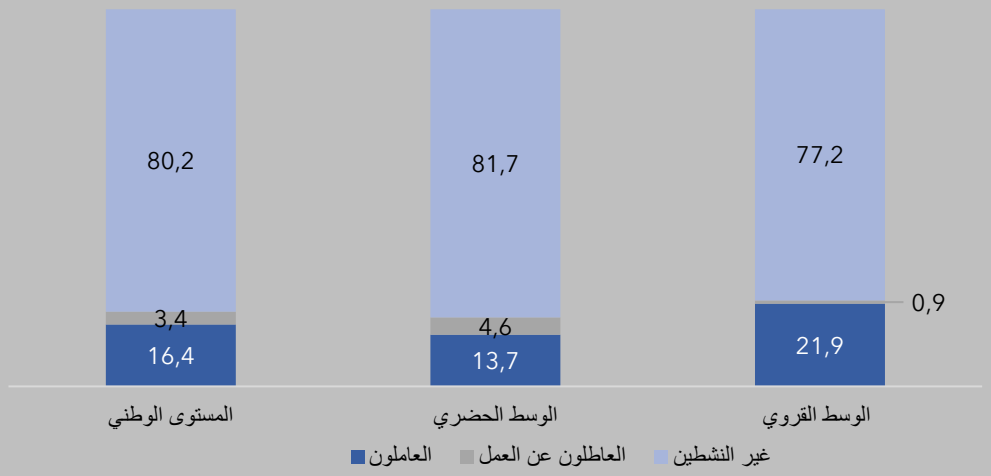

على الصعيد الوطني، تُشكل النساء اللواتي يبلغن من العمر 45 عامًا فأكثر النسبة الأكبر(33,7%) ، تليهن الفئة العمرية من 25 إلى 34 عامًا بنسبة 30,3%.

أما في المناطق الحضرية، فإن غالبية النساء ينتمين إلى الفئة العمرية 25-34 عامًا(37,2%) ، في حين تتركز النسبة الأكبر في المناطق القروية بين النساء اللواتي يبلغن 45 عامًا فأكثر.(46,2%)

الرسم البياني - هيكل السكان الإناث النشطات البالغات 15 سنة فأكثر حسب الفئة العمرية ووسط الإقامة (بالنسبة المئوية)

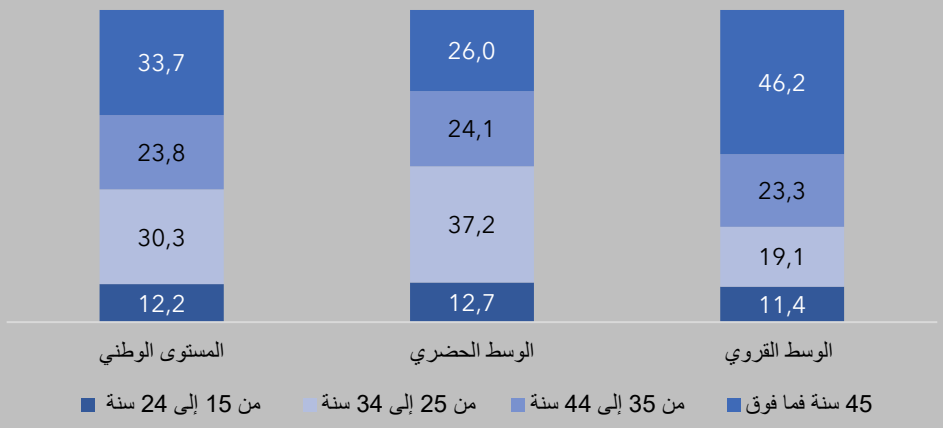

على الصعيد الوطني، تُسجَّل أعلى معدلات التشغيل بين الفئات العمرية 35-44سنة بنسبة 22,9%، تليها الفئة 25-34سنة بمعدل 20,6%.

في المناطق الحضرية، تسجل الفئة العمرية 25-34 سنة معدل تشغيل يبلغ 20,2%، في حين أن الفئة العمرية 35-44 سنة تحقق أعلى معدل تشغيل في المناطق القروية بنسبة 30,6%.

أما الفئة العمرية 15-24 سنة، فتعكس معدلات تشغيل منخفضة، لا سيما في الوسط الحضري(5,1%) ، مقارنة بـ 8.6%في المناطق القروية.

الرسم البياني - معدل التشغيل بين السكان البالغين من العمر 15 سنة فأكثر حسب الفئة العمرية ووسط الإقامة (بالنسبة المئوية)

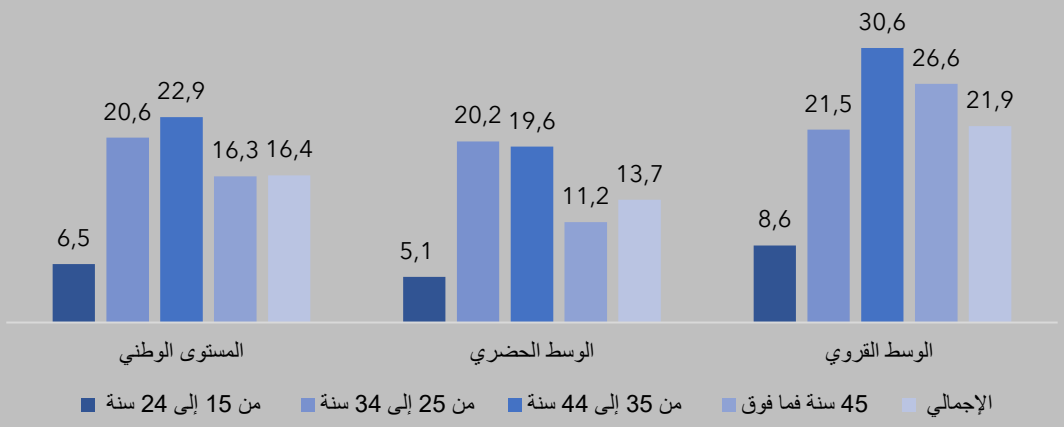

تُظهر البيانات أن النساء غير الحاصلات على شهادة يسجلن أعلى معدلات تشغيل في الوسط القروي، حيث تبلغ 25,8%، مقارنةً بـ 16,5%على المستوى الوطني و 9,1%في الوسط الحضري.
أما بالنسبة للمرأة الحاصلة على مستوى تعليم متوسط، فتتسم معدلات تشغيلها بالتقارب بين الوسط الحضري (10,5%) والمستوى الوطني(10,3%) ، لكنها تشهد انخفاضًا طفيفًا في الوسط القروي إلى 9,8%.
في المقابل، تحقق النساء ذوات المستوى التعليمي العالي أعلى معدلات تشغيل، حيث تصل إلى 29,6%في الوسط الحضري، إلا أن هذا المعدل ينخفض بشكل ملحوظ في الوسط القروي، ليبلغ 15,8%.

الرسم البياني - نسبة تشغيل النساء البالغات 15 سنة فأكثر حسب المستوى التعليمي ووسط الإقامة (بالنسبة المئوية)

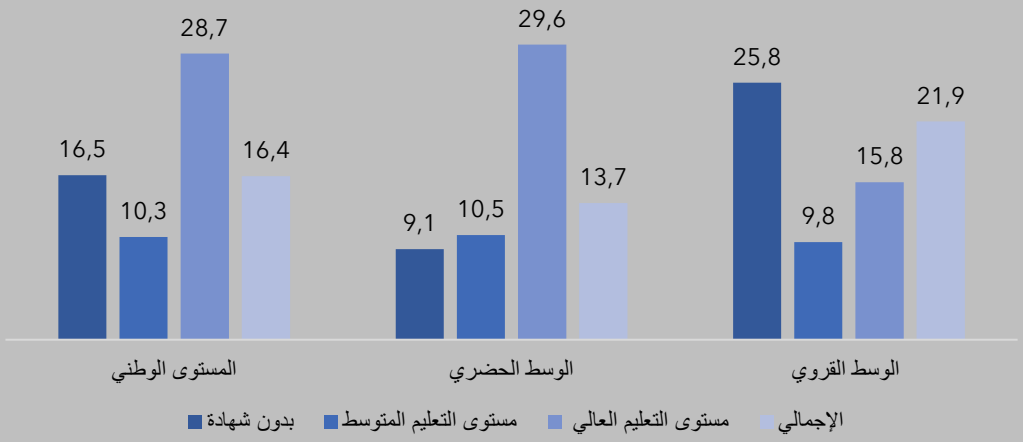

تمثل النساء نسبة كبيرة في قطاع "الزراعة والغابات والصيد البحري" بالمناطق القروية، حيث تصل النسبة إلى 31,5%، مقارنةً بالمناطق الحضرية التي تبلغ فيها النسبة 15,5%.
أما في قطاع "الصناعة، بما في ذلك الصناعة التقليدية"، فإن نسبة التمثيل النسائي تكون أعلى في المناطق الحضرية عند 27,5% مقارنة بالمناطق القروية التي تسجل نسبة 18,8%. ويبقى قطاع "البناء والأشغال العمومية" يتميز بنسبة تمثيل نسائي منخفضة للغاية.

الرسم البياني: نسبة التمثيل النسائي في الوظائف حسب القطاعات الاقتصادية ووسط الإقامة (بالنسبة المئوية).

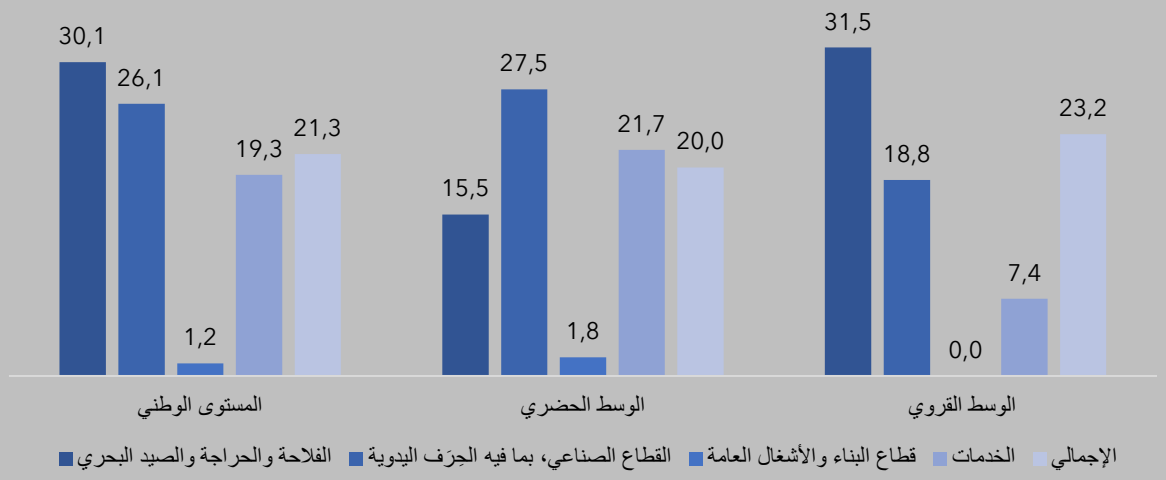

كشف توزيع النساء النشيطات حسب المهن عن هيمنة قطاعي "الزراعة والصيد البحري"، حيث تشغل 34,6%من النساء وظائف في هذه المجالات. يلي ذلك قطاع "العمال غير الزراعيين والحرفيون في الأعمال الصغيرة "بنسبة 15,1%، ثم فئة "الموظفات "التي تمثل 13,2%من إجمالي النساء النشيطات.
كما تحتل فئة "الحرفيين والعمال المؤهلين في الحرف اليدوية "نسبة 10,6%، في حين تشغل النساء العاملات في "المناصب العليا وأعضاء المهن الحرة "نسبة 9,2%، ما يعكس توزيعًا متفاوتًا لمشاركة المرأة في مختلف القطاعات المهنية.

الرسم البياني: النساء النشيطات العاملات حسب المهنة (بالنسبة المئوية).

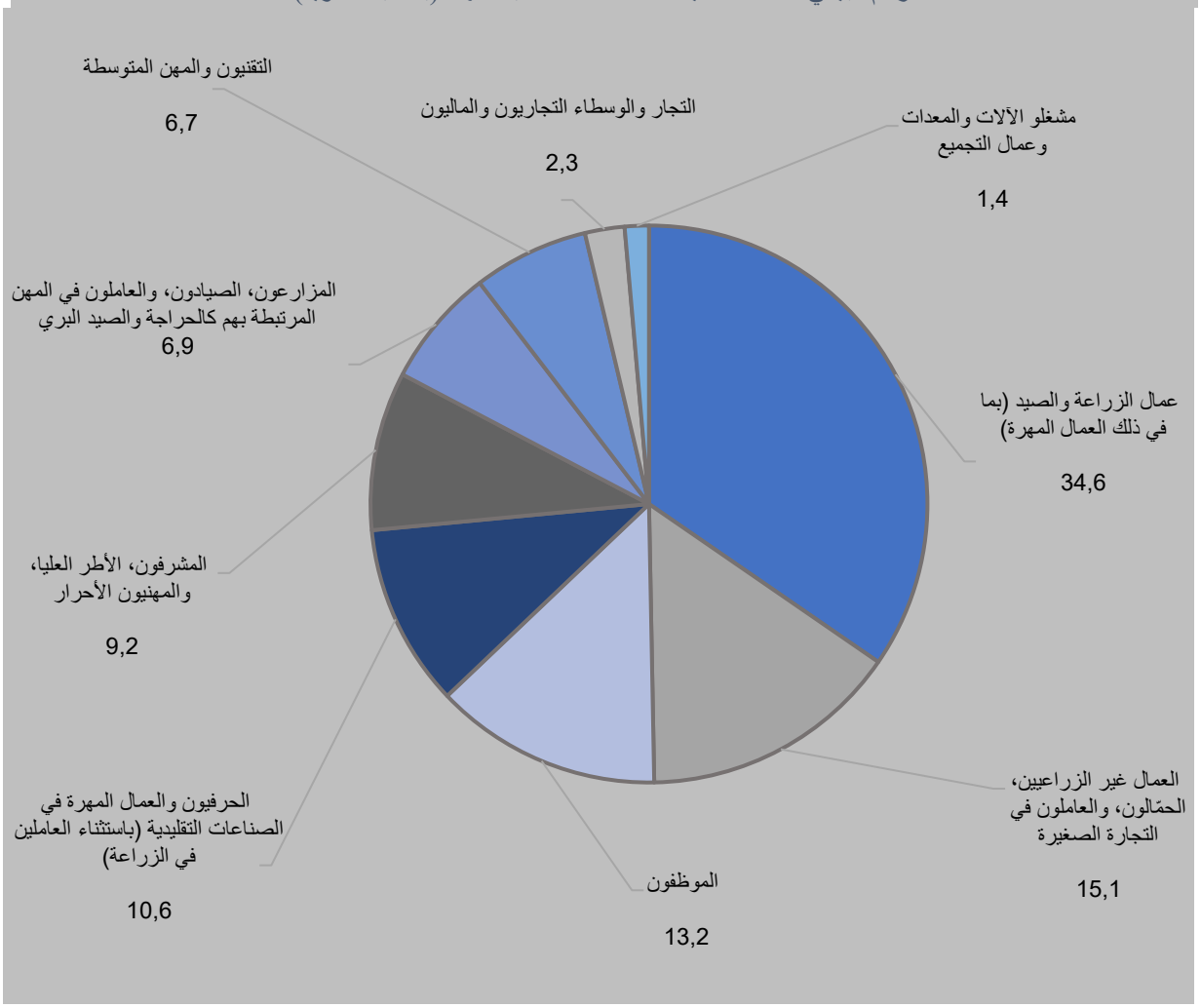

تُظهر الفوارق بين الجنسين وضوحاً أكبر عند مستويات الأجور المنخفضة[20].

يُظهر الجدول رقم 39 أن 58,9%من الموظفات يتقاضين أجورًا تقل عن الحد الأدنى للأجر(SMIG) ، مقارنةً بـ 52,8%من الموظفين الذكور، مما يعكس فجوة واضحة في الأجور عند المستويات الدنيا.

أما فيما يتعلق بالفئات الأخرى من الأجور، فإن نسبة الموظفين الذكور تفوق نظيرتها لدى الإناث، إلا أن هناك ميلًا تدريجيًا للتقارب بين النسبتين مع الانتقال إلى فئات الأجور الأعلى، مما يشير إلى تحسن نسبي في تكافؤ الأجور عند المستويات العليا من الدخل.

الجدول 39- توزيع الوظائف المصرّح بها حسب النوع الاجتماعي وفئات الأجور في عام 2023

فئة الأجور	إجمالي مناصب الشغل		الحصة في مناصب الشغل(%)		مناصب النساء		مناصب الرجال	
	العدد	%	مناصب النساء في كل فئة من فئات الأجور	مناصب الرجال في كل فئة من فئات الأجور	العدد	%	العدد	%
[1, SMIG]	2 611 925	54,8	35,1	64,9	915 823	58,9	1 696 102	52,8
] SMIG, 4.000 درهم]	930 494	19,5	30,6	69,4	284 829	18,3	645 665	20,1
]4.000, 6.000 درهم]	568 000	11,9	26,8	73,2	152 248	9,8	415 752	12,9
]6.000, 10.000 درهم]	336 153	7,1	29,3	70,7	98 432	6,3	237 721	7,4
]10.000, 20.000 درهم]	191 717	4	32,9	67,1	63 013	4,1	128 704	4
>20.000 درهم	128 635	2,7	31,6	68,4	40 649	2,6	87 986	2,7
المجموع	**4 766 924**	**100**	**32,6**	**67,4**	**1 554 994**	**100**	**3 211 930**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

الإطار رقم 9: العمالة الناقصة في المغرب

يُعرَّف مفهوم العمل الناقص، وفقًا لمنظمة العمل الدولية(OIT) ، بأنه حالة من التوظيف غير الكافي يمكن تمييزها من خلال بُعدين رئيسيين: مدة العمل وإنتاجيته.

مدة العمل (العمالة الناقصة الظاهرة) :يشير إلى النقص في حجم العمل، ويُقاس بعدد الأشخاص الذين يعملون، دون إرادتهم، بأوقات تقل عن المدة الطبيعية للعمل، والذين يرغبون أو يتوفرون للعمل لساعات إضافية.

إنتاجية العمل (العمالة الناقصة الخفية) :تشير العمالة الناقصة الخفية إلى التوزيع غير المناسب للموارد البشرية أو الاختلال الهيكلي بين القوى العاملة والعوامل الإنتاجية الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل، وعدم الاستخدام الأمثل للمهارات، وتراجع الإنتاجية.

يرتكز الإطار المفاهيمي للعمل الناقص على ثلاثة معايير رئيسية:

- أن يكون العاملون موظفين أو لديهم عمل.
- أن يكونوا راغبين في العمل لساعات إضافية.
- أن يكونوا متاحين للعمل.

بالنسبة لعام 2022، بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من العمالة الناقصة الظاهر ة 436,540 فردًا، مما يمثل معدل 4,1% من السكان النشطين، موزعين على 377,640 رجلًا و58,900 امرأة.

ويُسجل أعلى معدل ل للعمالة الناقصة الظاهر ة بين الفئة العمرية 25 إلى 54 سنة، حيث بلغ 4,2%. وفي هذه الفئة، تكون النسبة 2,8% للنساء و4,5% للرجال.

وعلاوة على ذلك، يُسجل أعلى معدل بين الرجال في الفئة العمرية 15 إلى 24 سنة، حيث يصل إلى 8%

[20] تشير البيانات إلى الأجور الإجمالية المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

توزيع عدد ومعدل العمالة الناقصة الظاهر حسب النوع الاجتماعي والفئة العمرية – لعام 2022.

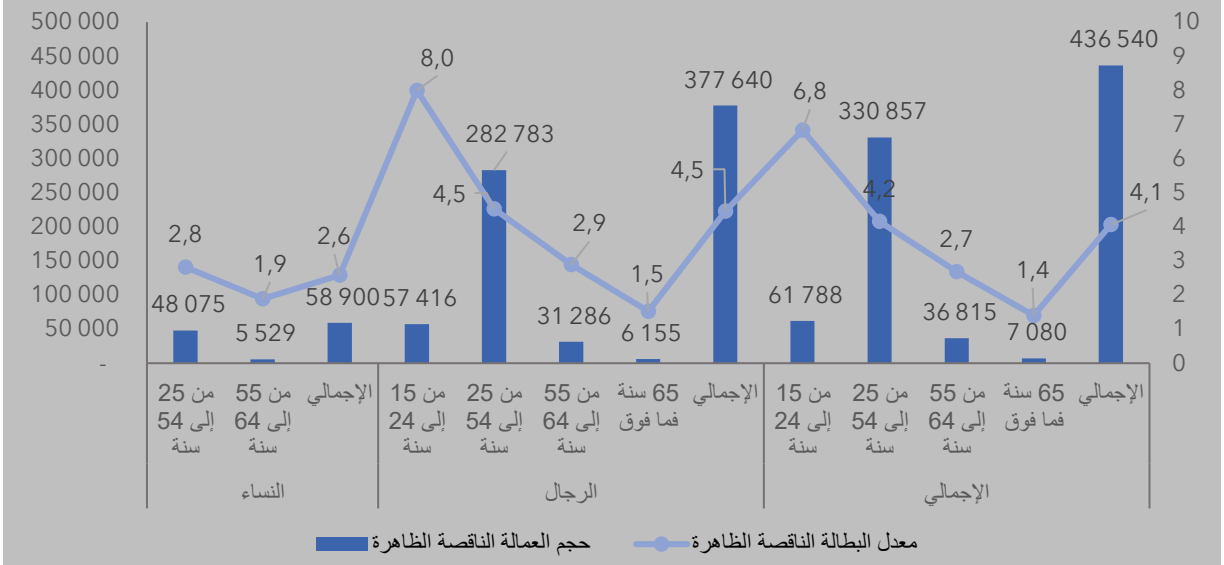

المصدر: منظمة العمل الدولية.(ILOSTAT)

وفقًا للمندوبية السامية للتخطيط(HCP) ، فقد انخفض حجم العمالة الناقصة [21]من 1,003,000 شخص في عام 2021 إلى 972,000 شخص في عام 2022، ليصل إلى 1,043,000 شخص على الصعيد الوطني في عام 2023.

وبحسب وسط الإقامة، فقد انخفض حجم العمل الناقص من 550,000 شخص في عام 2021 إلى 520,000 شخص في عام 2022، ثم ارتفع بمقدار 40,000 شخص في عام 2023 في المناطق الحضرية. أما في المناطق القروية، فقد انخفض من 453,000 شخص في عام 2021 إلى 452,000 شخص في عام 2022، ليتوصل إلى 483,000 شخص في عام 2023.

وفي عام 2023، سجل معدل العمل الناقص ارتفاعًا بمقدار 1,2 نقطة في المناطق القروية، و0,8 نقطة على المستوى الوطني، و0,6 نقطة في المناطق الحضرية مقارنة بعام 2022.

[21] العمالة الناقصة تضم هذه المجموعة جميع الافراد الذين تنطبق عليهم مفهوم العمالة ويعملون صفة غير اعتيادية من عملوا خلال الأسبوع المرجعي أقل من 48 ساعة وكانوا متاحين للعمل لساعات إضافية؛ ومن عملوا لأكثر من الحد المحدد، ولكنهم يبحثون عن وظيفة أخرى أو على استعداد لتغيير وظيفتهم بسبب عدم توافقها مع مؤهلاتهم أو كفاءاتهم، أو بسبب نقص في الأجر.

تطور معدل العمالة الناقصة وفقاً لوسط الإقامة بين عامي 2021 و2023

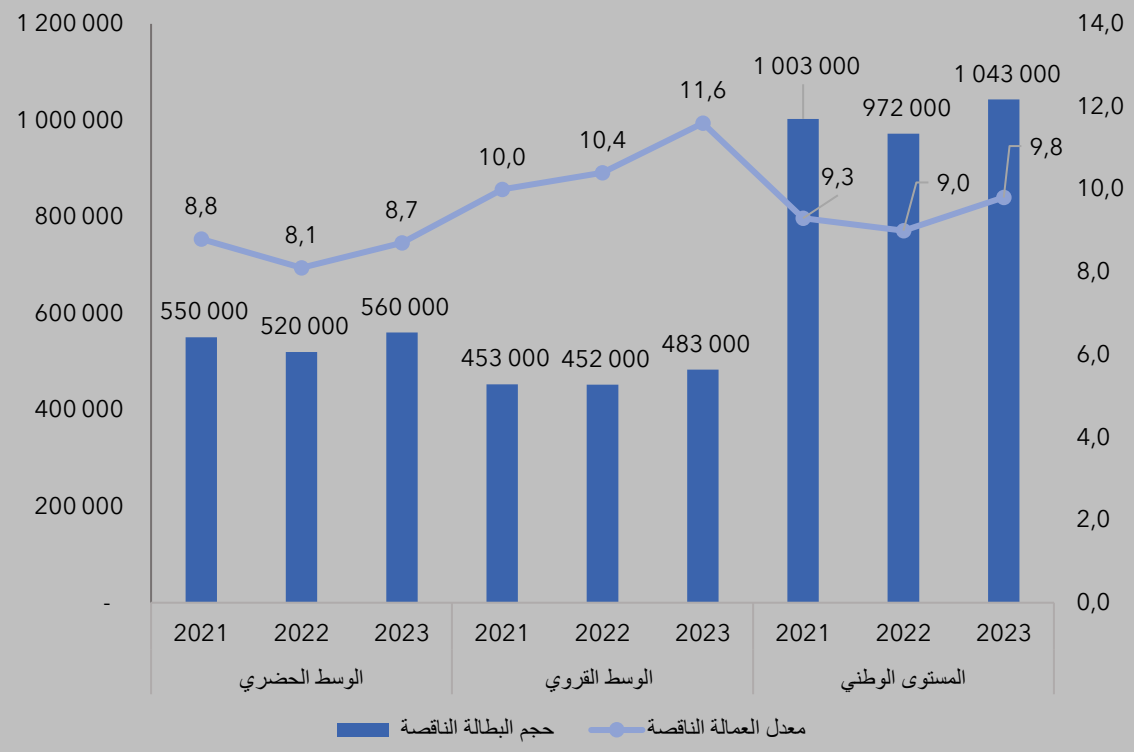

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

تتجاوز نسبة الوظائف التي يشغلها النساء المتوسط الوطني البالغ 32,6% في ثلاث جهات، وهي: الرباط-سلا-القنيطرة، وطنجة-تطوان-الحسيمة، وفاس-مكناس.

يُظهر التوزيع الجهوي للوظائف لعام 2023 أن جهة الرباط-سلا-القنيطرة تشغل النساء بنسبة 40,1% من إجمالي القوى العاملة المُصرَّح بها. وتليها جهتي طنجة-تطوان-الحسيمة وفاس-مكناس، حيث تبلغ نسب التمثيل النسائي 37,9% و37,6% على التوالي. وفي جهة الداخلة-وادي الذهب، تقل هذه النسبة إلى 16,3% (انظر الجدول رقم 40).

تجدر الإشارة إلى أن حصة الوظائف التي تشغلها النساء في جهة الدار البيضاء-سطات تبلغ 30,6%، وهي أقل من المتوسط الوطني، مما يعكس تفاوتًا في مشاركة المرأة في سوق العمل على المستوى الجهوي.

الجدول 40- التوزيع الإقليمي للوظائف المصرح بها حسب النوع الاجتماعي والفئات الأجرية في عام 2023

الجهة	إجمالي مناصب الشغل		الحصة في مناصب الشغل(%)		مناصب النساء		مناصب الرجال	
	العدد	%	مناصب النساء في كل فئة من فئات الأجور	مناصب الرجال في كل فئة من فئات الأجور	العدد	%	العدد	%
الدار البيضاء-سطات	1 825 030	38,3	30,6	69,4	558 529	35,9	1 266 501	39,4
الرباط-سلا-القنيطرة	700 088	14,7	40,1	59,9	280 595	18	419 493	13,1
سوس-ماسة	567 298	11,9	32,5	67,5	184 415	11,9	382 883	11,9
طنجة-تطوان-الحسيمة	546 310	11,5	37,9	62,1	207 137	13,3	339 173	10,6
مراكش-آسفي	339 796	7,1	30	70	101 823	6,5	237 973	7,4
فاس-مكناس	303 136	6,4	37,6	62,4	114 052	7,3	189 084	5,9
الجهة الشرقية	145 396	3,1	27,6	72,4	40 064	2,6	105 332	3,3
العيون-الساقية الحمراء	97 078	2	19	81	18 424	1,2	78 654	2,4
الداخلة-واد الذهب	76 027	1,6	16,3	83,7	12 389	0,8	63 638	2
بني ملال-خنيفرة	69 985	1,5	25,5	74,5	17 819	1,1	52 166	1,6
درعة-تافيلالت	66 703	1,4	17,4	82,6	11 613	0,7	55 090	1,7
كلميم-واد نون	30 077	0,6	27	73	8 134	0,5	21 943	0,7
المجموع	**4 766 924**	**100**	**32,6**	**67,4**	**1 554 994**	**100**	**3 211 930**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

لا تزال النساء الموظفات في منطقة الدار البيضاء-سطات يحصلن على أجور أعلى مقارنة بالمناطق الأخرى.

في عام 2023، أظهر التوزيع الإقليمي لتوظيف النساء وفقًا للفئات الأجرية أن النساء العاملات في منطقة الدار البيضاء-سطات يتمتعن، بوجه عام، بمستويات أجور أعلى مقارنة بنظيراتهن في باقي المناطق، وذلك بما يتماشى مع الاتجاه المسجل في عام 2022. حيث بلغت نسبة النساء اللواتي حصلن على راتب يفوق 4,000 درهم 37%، مسجلة بذلك زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة مقارنة بالسنة السابقة، مقابل نسب تتراوح بين 4% و20,8% في المناطق الأخرى.

وفيما يتعلق بالموظفين الذكور، فإن نسبة الذين يتقاضون أجورًا تفوق 4,000 درهم في منطقة الدار البيضاء-سطات بلغت 34,8% مقارنة بـ 33% في عام 2022. أما في منطقة الداخلة-وادي الذهب، فقد ارتفعت هذه النسبة إلى 42%، مسجلة زيادة قدرها نقطتان مئويتان مقارنة بالسنة الماضية.

من جهة أخرى، سجلت منطقة درعة-تافيلالت أعلى نسبة من الموظفين الذكور الذين يتقاضون أجورًا تقل عن 4,000 درهم، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 93% من إجمالي العاملين. أما فيما يخص النساء الموظفات، فقد بلغت النسبة ما يقارب 96% في منطقة كلميم-وادي نون (وفقًا للجدول 41).

الجدول 41 - التوزيع الإقليمي للوظائف حسب الفئات الأجرية في عام 2023 (بالنسبة المئوية)

الجهة	توزيع مناصب النساء حسب فئة الأجور						توزيع مناصب الرجال حسب فئة الأجور					
	[1, SMIG[	] SMIG, 4.000 درهم]	]4.000, 6.000 درهم]	]6.000, 10.000 درهم]	]10.000, 20.000 درهم]	>20.000 درهم	[1, SMIG[	] SMIG, 4.000 درهم]	]4.000, 6.000 درهم]	]6.000, 10.000 درهم]	]10.000, 20.000 درهم]	>20.000 درهم
الداخلة-واد الذهب	84,7	10,2	3	1,3	0,5	0,2	47,1	10,7	14,7	17,6	8,7	1,3
سوس-ماسة	83,4	10,4	3,8	1,6	0,6	0,3	66	14,8	10,1	6,1	2,4	0,7
كلميم-واد نون	77,9	18	3,1	0,5	0,3	0,1	53	18,9	15,6	9,3	3	0,3
بني ملال-خنيفرة	76	16,1	5,7	1,6	0,5	0,1	77,6	14,6	5,5	1,4	0,6	0,2
العيون-الساقية الحمراء	74,6	19	3,8	1,5	0,7	0,3	52	16,1	16,1	11,8	3,4	0,6
الجهة الشرقية	73	17,9	6	2,2	0,7	0,2	64,6	21,3	9,3	3,4	1,1	0,4
درعة-تافيلالت	70,6	23,6	4,4	0,9	0,4	0,1	74,7	18,4	5,3	1,2	0,3	0,1
فاس-مكناس	66,1	18,6	9,6	4,1	1,2	0,4	65,5	18,5	9,6	4,2	1,4	0,8
طنجة-تطوان-الحسيمة	63,8	21,2	8,6	3,7	1,7	1	51,8	21,2	14,7	7,2	3,2	1,9
الرباط-سلا-القنيطرة	62,6	16,8	8,8	5,8	3,8	2,2	56,4	18,9	11,7	6,4	3,9	2,8
مراكش-آسفي	56,3	22,9	11,5	5,5	2,3	1,5	57,4	21,6	11,9	5,3	2,4	1,4
الدار البيضاء-سطات	43	19,9	13,4	10,6	7,7	5,3	42,5	22,8	15,1	9,1	5,8	4,8
	القيمة القصوى						القيمة الدنيا					

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

تمثل النساء الأغلبية في قطاعين رئيسيين من النشاط الاقتصادي، وهما قطاع الصحة البشرية والعمل الاجتماعي، وقطاع التعليم.

يستأثر الموظفون الذكور بالأغلبية في جميع القطاعات الاقتصادية، باستثناء قطاع "الصحة البشرية والعمل الاجتماعي" حيث تبلغ نسبة الموظفات 71,5%، وقطاع "التعليم" حيث تستقر هذه النسبة عند 70,2% (راجع الجدول 42).

الجدول 42 - التوزيع النوعي للوظائف حسب النوع الاجتماعي وقسم الأنشطة الاقتصادية- عام 2023

فرع النشاط	إجمالي مناصب الشغل		الحصة في مناصب الشغل(%)		مناصب النساء		مناصب الرجال	
	العدد	%	مناصب النساء في كل فئة من فئات الأجور	مناصب الرجال في كل فئة من فئات الأجور	العدد	%	العدد	%
الصناعة التحويلية	660 921	13,9	44,6	55,4	294 501	18,9	366 420	11,4
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	761 928	16	29,4	70,6	223 809	14,4	538 119	16,8
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	672 723	14,1	33,1	66,9	222 508	14,3	450 215	14
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	668 285	14	30,4	69,6	202 849	13	465 436	14,5
التعليم	183 413	3,8	70,2	29,8	128 795	8,3	54 618	1,7
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	260 633	5,5	37,5	62,5	97 772	6,3	162 861	5,1
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	95 237	2	71,5	28,5	68 059	4,4	27 178	0,8
الإيواء والمطاعم	215 128	4,5	31,6	68,4	67 993	4,4	147 135	4,6
البناء	627 906	13,2	10,2	89,8	64 266	4,1	563 640	17,5
أنشطة الخدمات الأخرى	166 979	3,5	36,7	63,3	61 300	3,9	105 679	3,3
الأنشطة المالية والتأمين	83 930	1,8	46,4	53,6	38 967	2,5	44 963	1,4
الإعلام والاتصال	95 653	2	37,8	62,2	36 125	2,3	59 528	1,9
النقل والتخزين	166 470	3,5	13,1	86,9	21 756	1,4	144 714	4,5
الفنون، والمهرجانات وأنشطة العروض	19 061	0,4	33,3	66,7	6 338	0,4	12 723	0,4
الأنشطة العقارية	16 745	0,4	32,8	67,2	5 499	0,4	11 246	0,4
إنتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	28 083	0,6	8,6	91,4	2 421	0,2	25 662	0,8
الصناعات الاستخراجية	21 477	0,5	5,9	94,1	1 276	0,1	20 201	0,6
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	2 310	0	13,9	86,1	320	0	1 990	0,1
أنشطة أخرى	20 042	0,4	52,1	47,9	10 440	0,7	9 602	0,3
المجموع	**4 766 924**	**100**	**32,6**	**67,4**	**1 554 994**	**100**	**3 211 930**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

تشير تحليلات توزيع الأجور حسب فئات المقاولات إلى ما يلي:

- في المقاولات الصغيرة والمتوسطة، تشكل النساء الموظفات اللواتي يتقاضين أجوراً أقل من الحد الأدنى للأجور (SMIG) نسبة 65,3%، وهي النسبة الأعلى مقارنة بفئات المؤسسات الأخرى، كما أنها تفوق نسبة الذكور الموظفين الذين يبلغون 51,2%.
- في المقاولات الكبرى، تبلغ نسبة النساء الموظفات اللواتي يتقاضين أكثر من 10,000 درهم 13,7%، مقابل 14,3% بالنسبة للرجال. وتتراوح هذه النسبة بين 2,6% و7% للنساء و3% و7,2% للرجال في الفئات الأخرى من المقاولات (راجع الجدول 43).

الجدول 43 - توزيع الوظائف حسب النوع الاجتماعي، فئات الشركات، والفئات الأجرية في عام 2023 - بالنسب المئوية

فئة المقاولة	توزيع مناصب النساء حسب فئة الأجور						توزيع مناصب الرجال حسب فئة الأجور					
	[1, SMIG]	] SMIG, 4.000 [درهم	]4.000, 6.000 [درهم	]6.000, 10.000 [درهم	]10.000, 20.000 [درهم	>20.000 درهم	[1, SMIG]	] SMIG, 4.000 [درهم	]4.000, 6.000 [درهم	]6.000, 10.000 [درهم	]10.000, 20.000 [درهم	>20.000 درهم
[0,3]	63,1	21,1	8,9	4,4	1,7	0,8	63,5	18,3	9,9	5,3	2,1	0,9
[3,10[	57,5	19,7	11,8	6,7	2,9	1,4	56,7	20,9	11,8	6,4	2,8	1,4
[10,50[	62,1	17,4	9,1	6,4	3,4	1,7	55,4	21	12,2	6,2	3,4	2
[50,175[	65,3	14,4	7,7	5,6	4,1	3	51,2	20,6	13,7	7,3	4	3,2
أزيد من 175	47,4	17,8	12	9	7,9	5,8	34,3	21,2	18,1	12,1	7,9	6,4
القيمة القصوى							القيمة الدنيا					

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

الفصل السادس

الحالة الراهنة لريادة الأعمال النسائية في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

6. الحالة الراهنة لريادة الأعمال النسائية في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

أسفر تحليل البيانات المتعلقة بـ 373,835مقاولة من مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة لعام 2023، والتي تم تحديد جنس القائمين على إدارتها من قبل المرصد (انظر مؤشرات الديمغرافية للمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة)، عن تسجيل 56,533مقاولة تقودها النساء، مما يمثل زيادة بنسبة 9,5 %مقارنةً بعام 2022 .ورغم هذا التحسن، لا تزال نسبة ريادة الأعمال النسائية مستقرة منذ عام 2020 عند حوالي 15%.

ويخضع المؤشر المتعلق بـ "ريادة الأعمال النسائية" [22]لهذه الشركات لدراسة استناداً إلى خمسة محاور رئيسية تشمل: فئة المقاولة والجهة والفئة العمرية للمقاولة وفرع النشاط والشكل القانوني.

سجّلت المقاولات المتناهية الصغر أعلى نسبة في ريادة الأعمال النسائية.

تشير التحليلات حسب فئات الشركات إلى أن المقاولات المتناهية الصغر سجلت في عام 2023 أعلى نسبة لريادة الأعمال النسائية، حيث بلغت 15,6% من إجمالي هذه الفئة، وهو مستوى يتجاوز المتوسط العام بشكل طفيف.

تليها المقاولات الكبرى (GE) والمقاولات الصغيرة جدًا (TPE)، بنسب بلغت 12,1% و11,7% على التوالي (وفقًا للرسم البياني 27).

الرسم البياني 27 - التطور السنوي لنسبة ريادة الأعمال النسائية حسب فئات المقاولات (بالنسب المئوية)

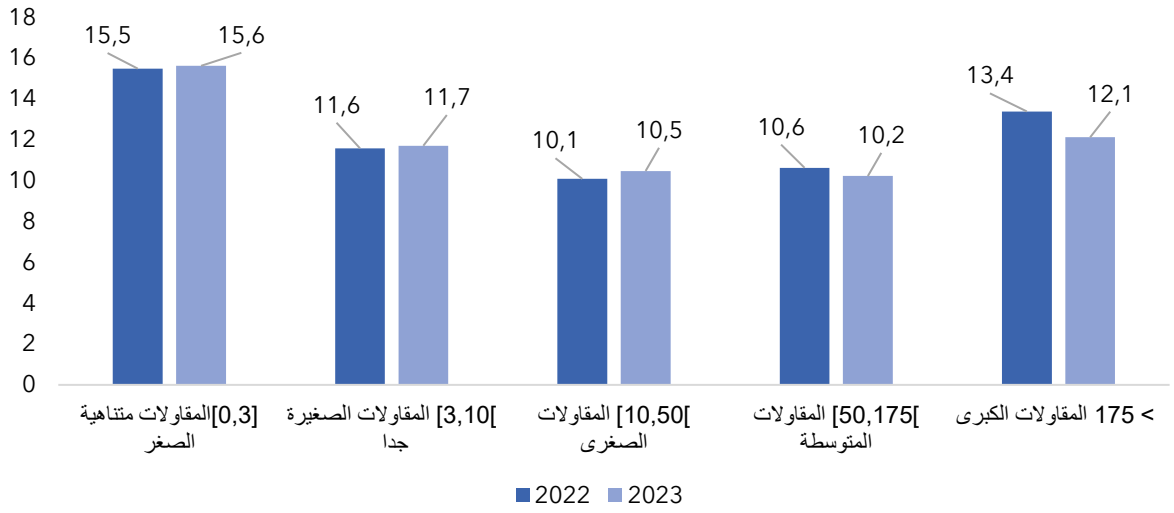

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

تم رصد اتجاه إيجابي في أعداد الشركات التي تديرها النساء ضمن مختلف فئات المقاولات، مع تسجيل تفاوتات في معدل هذه الزيادة بين الفئات المختلفة.

شهدت جميع فئات الشركات زيادة إيجابية في عدد الشركات التي تديرها نساء، لا سيما الشركات الصغيرة جداً (TPE) بزيادة بلغت 19,7%، والشركات الصغيرة (PE) بنسبة 24,4%، والشركات المتوسطة (ME) بنسبة 14,7% (كما هو موضح في الرسم البياني 28).

[22] يمثل هذا المؤشر النسبة المئوية للشركات التي تقودها نساء من بين إجمالي 373,835 شركة تم تحديد جنس قائدها

الرسم البياني 28- التطور السنوي لعدد المقاولات التي تديرها النساء حسب فئات المقاولات (بالنسب المئوية)

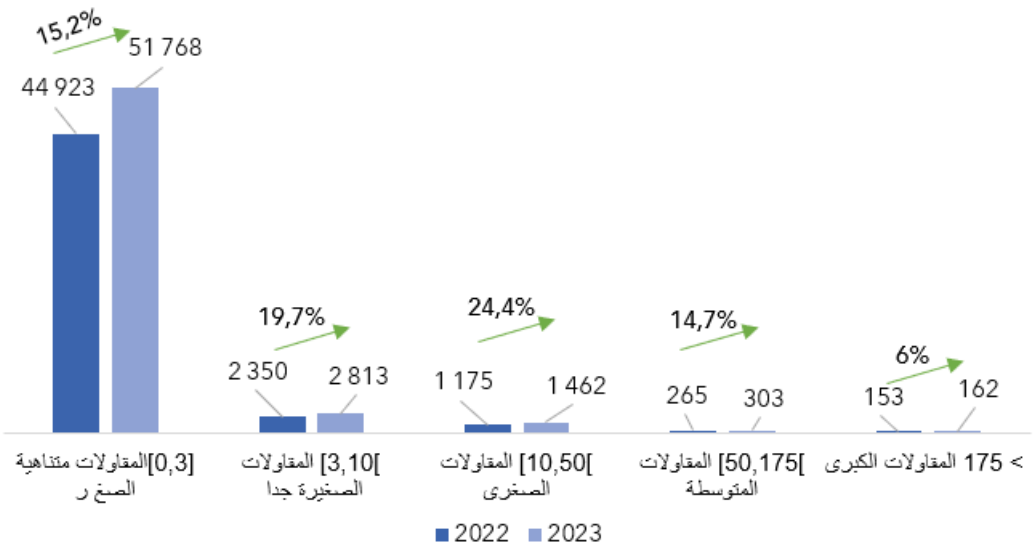

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

إطار 10: ريادة الأعمال النسائية على الصعيد العالمي

تشير بيانات البنك الدولي لعام 2023 إلى أن المتوسط العالمي لنسبة الشركات المملوكة جزئياً أو كلياً للنساء[23] بلغ 33,8%، أي ما يعادل حوالي شركة واحدة من كل ثلاث شركات. ومع ذلك، تختلف هذه النسبة بشكل كبير بين الاقتصادات المختلفة والمناطق الجغرافية.

يستعرض هذا الإطار نسبة المقاولات التي تديرها النساء استنادًا إلى تعريف البنك الدولي وبياناته لعام 2023. ويُظهر التحليل أن حوالي 12,3% من المقاولات في المغرب تضم مالكة واحدة على الأقل. ومع ذلك، تبقى هذه النسبة أقل بكثير مقارنة بالمعدلات المسجلة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (40,2%) ودول الاتحاد الأوروبي (39,6%)، في حين تبلغ نسبة المشاركة النسائية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء 29,9%.

وعلى الرغم من أن نسبة المقاولات التي تديرها النساء في المغرب تتماشى مع المعدلات المسجلة في الدول العربية، إلا أنها تظل أدنى بشكل ملحوظ مقارنة بالدول المرجعية. ويؤكد هذا الوضع أهمية تبني مبادرات محددة لتعزيز ريادة الأعمال النسائية وزيادة مشاركة النساء، بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

[23] تعرف مجموعة البنك الدولي الشركات التي تديرها نساء بأنها تلك التي تسهم فيها النساء بشكل نشط في الإدارة وتكون لهن حصص ملكية فيها

نسبة الشركات المملوكة للنساء - بالنسب المئوية*

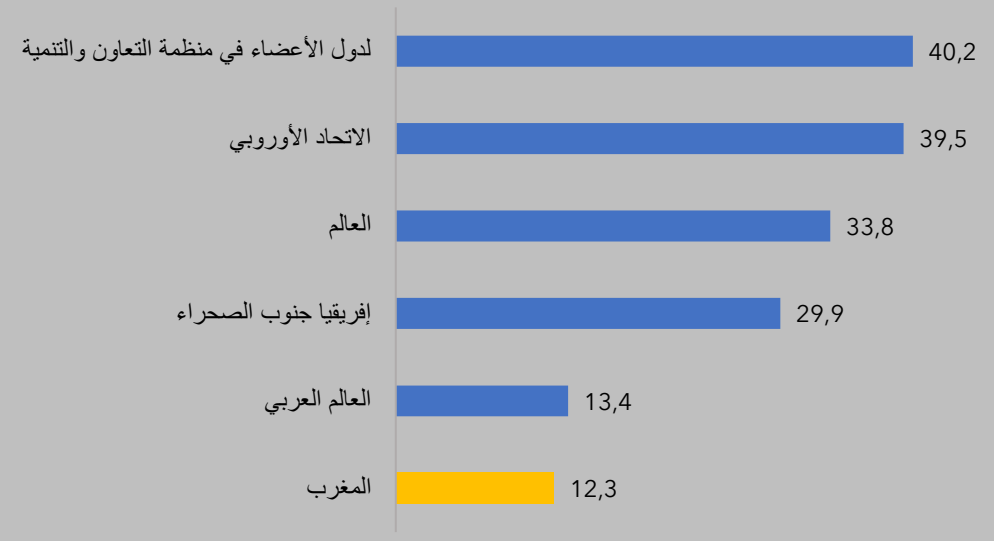

المصدر: البنك الدولي

(*)تم إعداد الرسم البياني بناءً على بيانات عام 2023.

إطار 11: تعزيز ريادة الأعمال النسائية في المغرب

أبرمت وزارة الصناعة والتجارة اتفاقية شراكة مع جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب (AFEM) لإطلاق برنامج "She Industriel"، الذي يهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال النسائية في القطاع الصناعي.

يوفر البرنامج دعماً متكاملاً للنساء الراغبات في إطلاق مشاريعهن أو تطويرها، حيث يطمح الجانبان إلى مواكبة أكثر من 2,200 امرأة خلال عامين .وفي إطار هذه المبادرة، ستتولى جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب تيسير الولوج إلى التمويل وتقديم برامج التكوين والتأهيل، في حين ستعمل الوزارة على توفير الدعم التقني والمالي اللازم.

تأتي هذه المبادرة في سياق تحقيق الأهداف التنموية الرامية إلى رفع نسبة مشاركة النساء إلى 45% بحلول عام 2035، بما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحفيز الابتكار في القطاع الصناعي.

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة

إطار 12: مشاركة المرأة في المشهد السياسي في المغرب والعالم لعام 2023

بلغت نسبة تمثيل النساء في البرلمان المغربي لعام 2023حوالي 24,3%، ما يعكس جهودًا ملموسة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، إلا أنه لا يزال متواضعًا مقارنة بالمتوسطات العالمية. فعلى سبيل المثال، تحقق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) معدلًا متوسطًا قدره 34%من النساء البرلمانيات.

في المقابل، تمكنت دول مثل المكسيك ونيكاراغوا من تحقيق تكافؤ تام، حيث تشغل النساء أكثر من 50%من المقاعد البرلمانية، ويرجع ذلك أساسًا إلى تطبيق سياسات الحصص التشريعية لتعزيز مشاركة المرأة.

وعلى الصعيد الإقليمي، تسجل دول شمال إفريقيا نسب تمثيل نسائي أقل، حيث تبلغ في الجزائر(7,9%) ، وفي تونس(15,7%) ، بينما تصل في ليبيا إلى 16,5%.

تلعب الحصص النوعية دورًا محوريًا في تعزيز التمثيل النسائي في مختلف المؤسسات، حيث أثبتت فعاليتها في العديد من الدول. ورغم أن المغرب قد اعتمد آليات الحصص لتعزيز المساواة بين الجنسين، إلا أن أثر هذه التدابير لا يزال محدودًا مقارنةً بالنتائج المحققة في دول أخرى تعتمد حصصًا صارمة، مثل الأرجنتين (42,4%) وبوليفيا.(46,2%)

وفيما يتعلق بالسلطة التنفيذية في المغرب، لا تزال نسبة النساء في المناصب الوزارية دون المستوى المأمول. ففي حكومة السيد عزيز أخنوش لعام 2023، بلغت نسبة النساء اللواتي يتولين حقائب وزارية نحو 25%، وهي نسبة أقل مقارنة بدول مثل كولومبيا (50%) ونيكاراغوا(63%) ، حيث تتمتع النساء بتمثيل أقوى في مواقع القيادة.

تعكس هذه المقارنات أنه على الرغم من التقدم الملحوظ الذي حققه المغرب في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، إلا أنه لا يزال متأخرًا مقارنةً بدول أخرى اتبعت سياسات طموحة لتحقيق التكافؤ، وتعزيز تمكين المرأة وإدماجها بشكل كامل في الحياة السياسية.

نسبة تمثيل النساء في المشهد السياسي - بالنسب المئوية*

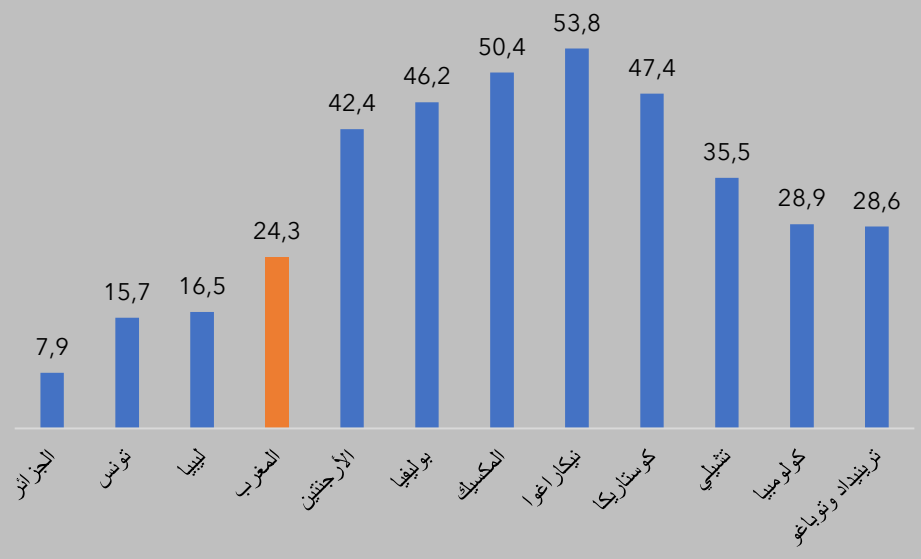

(*) تم احتساب النسبة بقسمة العدد الحالي للنساء على العدد الإجمالي الحالي للأعضاء.

تعود البيانات المستخدمة إلى عام 2023.

المصادر:

- بيانات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن النساء في البرلمان (المغرب).
- بوابة البنك الدولي لبيانات النوع الاجتماعي.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - (OECD) المساواة بين الجنسين في المجال السياسي.

تسجل جهتا مراكش-آسفي والرباط-سلا-القنيطرة أعلى مستويات ريادة الأعمال النسائية.

تشير التحليلات الإقليمية إلى أن نسبة مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة (EPMA) التي تديرها النساء بلغت 17,6%في جهة مراكش-آسفي خلال عام 2023.

وفي جهة الرباط-سلا-القنيطرة، سجلت هذه النسبة 16,6%، بينما بلغت 15,6%في جهة الدار البيضاء-سطات) انظر الرسم البياني (29

الرسم البياني 29- التطور السنوي لنسبة ريادة الأعمال النسائية حسب الجهة (بالنسب المئوية)

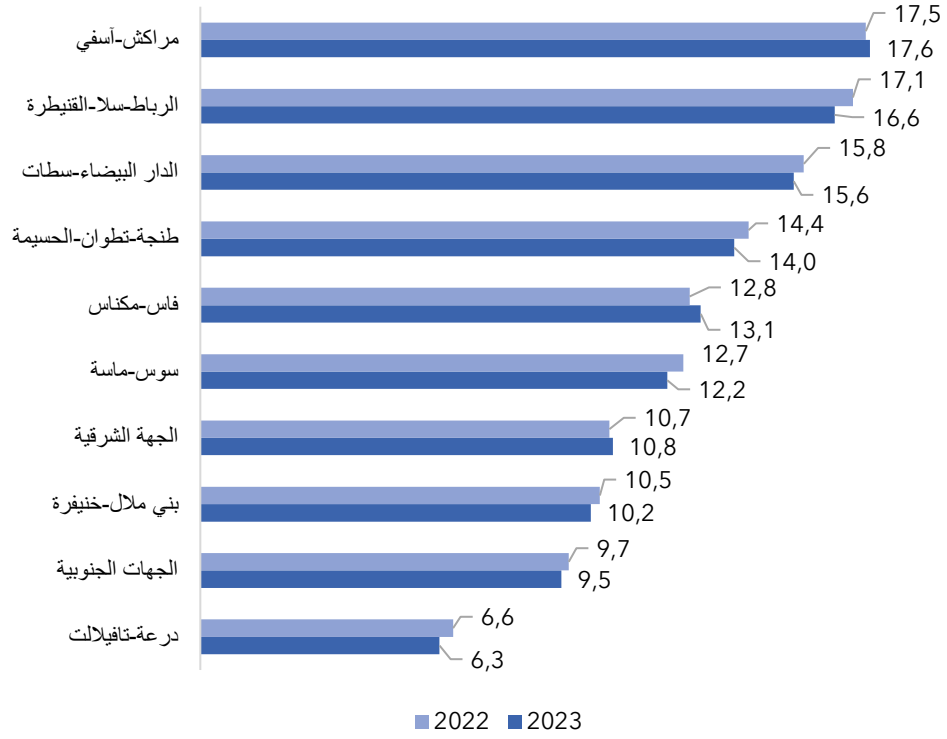

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

تتميز ريادة الأعمال النسائية بمستوى أعلى من التطور في المقاولات الناشئة.

يُظهر التحليل حسب الفئة العمرية للمقاولات أن ريادة الأعمال النسائية شكلت في عام 2023نسبة 18%من مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي يقل عمرها عن سنتين.

تليها المقاولات التي يتراوح عمرها بين سنتين وخمس سنوات بنسبة 16,2%.أما بالنسبة للمقاولات التي يزيد عمرها على عشر سنوات، فقد كانت النسبة محدودة عند 13,1%، وهي نسبة مستقرة تقريبًا مقارنة بعام 2022، على الرغم من زيادة عدد هذه المقاولات بنسبة 13,3 %مقارنة بالعام السابق) كما يظهر في الرسوم البيانية 30 و31)

الرسم البياني30- التطور السنوي لنسبة ريادة الأعمال النسائية حسب الفئة العمرية للمقاولات (بالنسب المئوية)

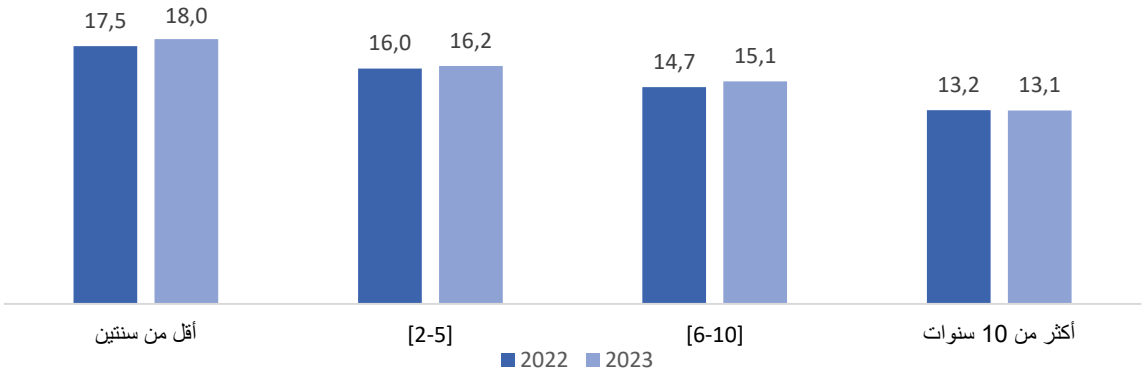

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

الرسم البياني 31- التطور السنوي لعدد المقاولات التي تديرها النساء حسب الفئة العمرية للمؤسسة (بالنسب المئوية)

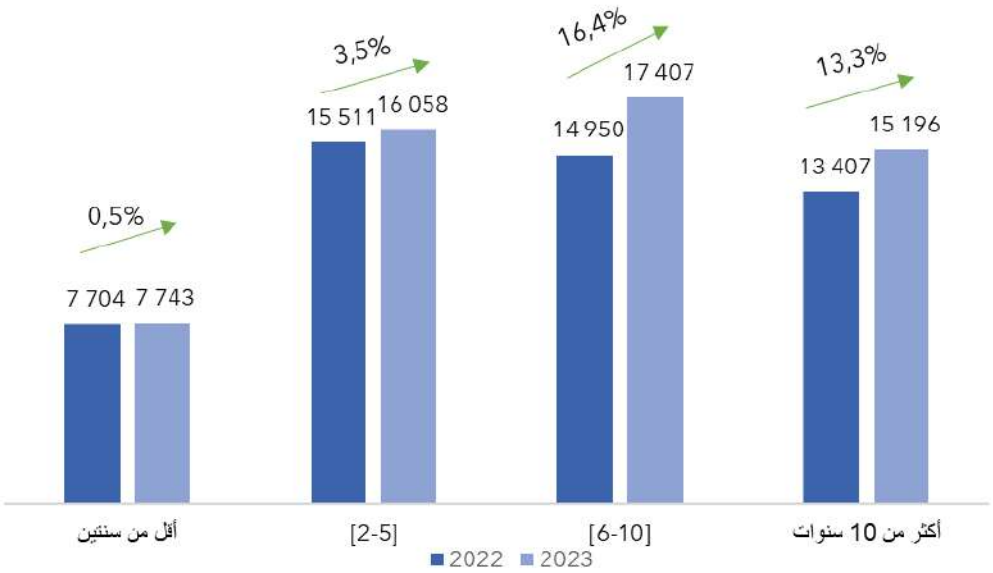

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

على الصعيد القطاعي، تسجل المقاولات التي تديرها النساء انتشارًا أكبر في قطاعات "الصحة البشرية والعمل الاجتماعي"، "الخدمات الأخرى"، و"التعليم."

تشير التحليلات القطاعية إلى أن ريادة الأعمال النسائية شكلت في عام 2023نسبة 40,5%في قطاع "الصحة البشرية والعمل الاجتماعي"، ما يجعله القطاع الأكثر استقطابًا للمقاولات التي تديرها النساء.

يليه قطاع "أنشطة الخدمات الأخرى" [24]بنسبة 39,8%، مسجلًا زيادة قدرها 0,8 نقطة مئوية مقارنة بعام 2022، مع تحقيق نسبة 30,2%في مجال "تصفيف الشعر والعناية بالجمال."
أما قطاع "التعليم"، فقد بلغت فيه نسبة المقاولات التي تديرها النساء .29,7%
وتُشكل المقاولات النسائية في هذه القطاعات الثلاثة ما يقرب من 9%من إجمالي مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة.
من ناحية أخرى، سجلت قطاعات "النقل والتخزين"، "البناء"، و"الصناعات الاستخراجية "نسبًا بلغت 10,2%، 8,9%، و8,6 %على التوالي.

أما القطاعات التي شهدت أعلى معدلات نمو سنوي، فهي "الصحة البشرية والعمل الاجتماعي"، "التعليم"، و"الأنشطة المالية والتأمين"، حيث سجلت معدلات نمو بلغت 17,8%، 11,8%، و8,3 %على التوالي (راجع الجدول 44.)

[24] يضم هذا القطاع أنشطة المنظمات الجمعوية، وإصلاح الحواسيب والأجهزة الشخصية والمنزلية، إضافة إلى الخدمات الشخصية الأخرى (مثل خدمات الغسيل والكي، وتصفيف الشعر والعناية بالجمال، وغيرها).

الجدول44 - نسبة مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تديرها النساء من إجمالي عدد المقاولات (بالنسب المئوية)

فرع النشاط	نسبة مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التى تسيرها نساء		التطور السنوي لعدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تسيرها نساء
	2022	2023	
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	38,2	40,5	23,1
أنشطة الخدمات الأخرى	39	39,8	13
التعليم	29,7	29,7	13,5
الخدمات المالية والتأمين	22,8	23,1	13,7
الفنون، والمهرجانات وأنشطة العروض	21,1	21,5	17,3
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	21,4	21,1	9,4
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	20,5	20,8	9
الأنشطة العقارية	18,5	18,2	7,2
الإيواء والمطاعم	18,2	18,2	10,2
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	15,9	16	7
الإعلام والاتصال	15,3	15,5	15,8
الصناعة التحويلية	13,9	14,2	11
إنتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	10,9	12,1	29,2
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	12,9	11,4	22,1
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	10,2	10,1	4,9
النقل والتخزين	9,5	9,4	8,2
الصناعات الاستخراجية	7,8	7,9	9
البناء	7,7	7,8	8,1
المجموع	**15**	**15,1**	**9,4**

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

الفصل السابع

ولوج المقاولات الى التمويل البنكي

1.7 ولوج مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة إلى التمويل البنكي

2.7 ولوج مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة إلى التمويل البنكي حسب جنس مسيرها

7. ولوج المقاولات الى التمويل البنكي (2023)

1.7 ولوج مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة إلى التمويل البنكي

تناقش هذه الفقرة المؤشرات المتعلقة بتمويل المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة وغير المالية من قبل مؤسسات الائتمان خلال عام 2023، وذلك استناداً إلى بيانات مركزية المخاطر الصادرة عن بنك المغرب.

بلغ عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة غير المالية التي حصلت على قروض، سواءً عن طريق الصرف المباشر أو عبر التوقيع[25]، من مؤسسات الائتمان[26] حوالي 148,937 مؤسسة خلال عام 2023، مسجلاً زيادة بنسبة 5% مقارنة بالسنة السابقة. وبلغ إجمالي القروض الممنوحة 622.1 مليار درهم، محققاً نموًا سنويًا بنسبة 2%، مقارنة بنسبة 2,3% المسجلة لكافة الشركات غير المالية.

أسفر الربط بين قاعدة بيانات المركزية الخاصة بالمخاطر التابعة لبنك المغرب وقاعدة بيانات المرصد عن تحديد مجموعة مكونة من 130,826 مؤسسة تتوفر على البيانات اللازمة لتحليل المؤشرات المرتبطة بالقروض، بما في ذلك توزيعها حسب المناطق، الفروع الاقتصادية، الفئات العمرية، وفئات المؤسسات.

وقد استفادت هذه المؤسسات من إجمالي القروض البنكية الممنوحة عن طريق الصرف المباشر، والتي بلغت نحو 504.1 مليارات درهم، ما يمثل حوالي 35,3% من الناتج المحلي الإجمالي.

تحظى جهة الدار البيضاء-سطات بحصة تقارب 63% من إجمالي القروض الممنوحة للشركات المشمولة بالدراسة.

يكشف تحليل التوزيع الجهوي للقروض أن الشركات العاملة في جهة الدار البيضاء-سطات، والتي تمثل 41,8% من إجمالي المقاولات المشمولة بالدراسة، قد استفادت خلال عام 2023 من 62,9% من إجمالي القروض الممنوحة لهذه الفئة.

وفي المقابل، حصلت المقاولات العاملة في جهة الرباط-سلا-القنيطرة، والتي تشكل 15,1% من هذا الإجمالي، على 19% من مجموع هذه القروض (انظر الرسم البياني 33).

الرسم البياني 32 - توزيع إجمالي القروض الممنوحة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الجهات في عام 2023 (بالنسب المئوية)

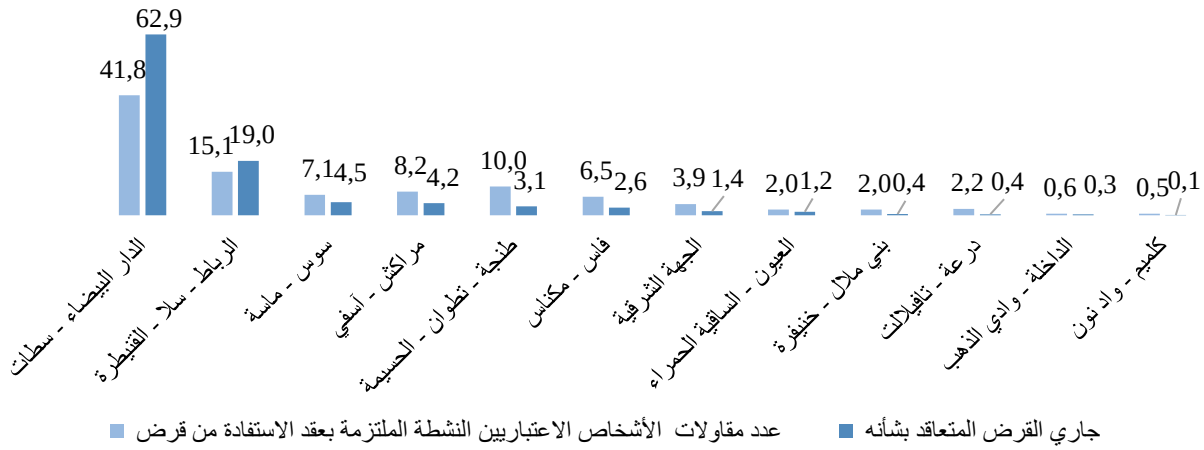

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

[25] القرض عن طريق التوقيع هو التزام خارج الميزانية تمنحه مؤسسة الائتمان دون صرف أموال (مثل الكفالة المؤقتة، الكفالة النهائية، كفالة حجز الضمان، كفالة استرداد الدفعات المقدمة، إلخ)

[26] البنوك، وشركات التأجير التمويلي، والشركات الأخرى الموفرة للخدمات المالية

يُخصص 67,2% من إجمالي القروض لأربعة قطاعات اقتصادية رئيسية

يُبرز التحليل القطاعي لإجمالي القروض أن المؤسسات العاملة في قطاع "التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية"، والتي تمثل 29,4% من إجمالي مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة، قد استفادت من 23,6% من إجمالي القروض، مسجلةً انخفاضًا بنسبة 4,8% مقارنة بعام 2022.

أما بالنسبة لقطاع "البناء"، فقد بلغت هذه النسب 20,2% من إجمالي عدد المقاولات، و17,2% من إجمالي القروض، في حين استقرت عند 8,6% و16,3% على التوالي لقطاع "الصناعة التحويلية" (انظر الجدول 45).

الجدول 45 - توزيع إجمالي القروض الممنوحة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة وفقاً لقسم الأنشطة الاقتصادية في عام 2023 (بالنسب المئوية)

فرع النشاط	عدد م.أ.ا.ن. الملتزمة بعقد الاستفادة من قرض	جاري القرض المتعاقد بشأنه
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	29,4	23,6
البناء	20,2	17,2
الصناعة التحويلية	8,6	16,3
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	0,2	10,1
النقل والتخزين	10,8	6,4
الصناعات الاستخراجية	0,5	5,7
الأنشطة العقارية	1,2	4,4
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	9,4	3,7
الإعلام والاتصال	1,3	3,6
الإيواء والمطاعم	4,7	2,4
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	6,8	2,2
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	1,3	1,3
أنشطة أخرى	5,7	3,1
المجموع	**100**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

يُخصص 76,2% من إجمالي القروض لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي يتجاوز عمرها عشر سنوات.

تُبيّن التوزيعات حسب الفئات العمرية أن مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي يتجاوز عمرها عشر سنوات، والتي تشكل 44,6% من إجمالي عدد هذه المؤسسات، قد استفادت من 76,2% من إجمالي القروض الممنوحة.

في المقابل، حصلت المؤسسات التي يقل عمرها عن خمس سنوات، والتي تمثل 28,3% من إجمالي عدد هذه المقاولات، على 10,7% من إجمالي القروض (انظر الجدول 46).

الجدول 46- توزيع إجمالي القروض الممنوحة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الفئة العمرية في عام 2023 (بالنسب المئوية)

الفئة العمرية	عدد م.أ.ا.ن. الملتزمة بعقد الاستفادة من قرض	جاري القرض المتعاقد بشأنه
أقل من سنتين	6	3,5
[2,5]	22,3	7,2
[6,10]	27,1	13
أزيد من 10 سنوات	44,6	76,2
المجموع	**100**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

استفادت المقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من نحو 41% من إجمالي القروض الممنوحة.

يُظهر التحليل حسب فئات المقاولات أن ما يقارب 41% من إجمالي القروض المصرفية مُنحت للمقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، في حين حصلت المقاولات الكبرى على 59% من هذه القروض (راجع الجدول 47). وكانت هذه النسب قد بلغت على التوالي 42,7% و57,3% في عام 2022.

الجدول 47- توزيع إجمالي القروض الممنوحة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب فئات المؤسسات في عام 2023 (بالنسب المئوية)

فئة المقاولة	عدد م.أ.ا.ن. الملتزمة بعقد الاستفادة من قرض	جاري القرض المتعاقد بشأنه
م.ص.ج.ص.م. **[0,175]**	**98,7**	**40,9**
م.م.ص [0,3]	72,8	15
م.ص.ج.]3,10[	13,6	4,3
م.ص.]10,50[	9,8	10
م.م.]50,175[	2,5	11,7
م.ك. 175 <	**1,3**	**59,1**

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

2.7 ولوج مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة إلى التمويل البنكي حسب جنس مسيرها

تستعرض هذه الفقرة المؤشرات المتعلقة بإمكانية وصول مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة غير المالية إلى التمويل، وذلك استنادًا إلى جنس مسيرها ، وفقًا لمحورين رئيسيين: الجهة الجغرافية وقسم الأنشطة الاقتصادية.

من بين 123,054[27] مقاولة من مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي حصلت على قروض خلال عام 2023، بلغ عدد المقاولات التي تديرها النساء 18,022 مقاولة ، أي ما يعادل 14,6%[28] من إجمالي عدد هذه المقاولات، مقارنة بنسبة 14,2% المسجلة في عام 2022.

وقد استفادت المقاولات التي تديرها النساء من قروض بلغت قيمتها 50.6 مليار درهم، ما يمثل 11,3% من إجمالي القروض الممنوحة، في حين حصلت المقاولات التي يديرها الرجال على 396.5 مليار درهم، أي 88,7% من إجمالي القروض.

[27] تمكّن المرصد، من خلال خوارزمية التعلم الآلي التي قام بتطويرها، من تحديد جنس المدير لـ 123,054 مقاولة من مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة الحاصلة على عقد ائتمان، وذلك من أصل إجمالي يبلغ 130,826 مؤسسة.

[28] النتيجة تم الحصول عليها بعد تحديث قواعد البيانات

ويكشف التحليل الجهوي لتوزيع القروض حسب جنس المدير أن 43,3% من المقاولات التي تديرها النساء تعمل في جهة الدار البيضاء-سطات، وقد استفادت من 74,4% من إجمالي القروض المخصصة لهذه الفئة. أما بالنسبة للمقاولات التي يديرها الرجال، فقد بلغت هذه النسب 41,3% و65,1%، على التوالي (انظر الجدول 48).

أما فيما يتعلق ببقية الجهات، فيظل مستوى استفادة المقاولات التي تديرها النساء من القروض محدودًا نسبيًا، مع وجود تباينات واضحة بين المناطق.

الجدول 48 - توزيع إجمالي القروض الممنوحة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الجهة وجنس المدير في عام 2023 (بالنسب المئوية)

الجهة	توزيع جاري القروض		توزيع عدد المقاولات	
	من تسيير امرأة	من تسيير رجل	من تسيير امرأة	من تسيير رجل
الدار البيضاء-سطات	74,4	65,1	43,3	41,3
الرباط-سلا-القنيطرة	8,8	15,4	17,4	14,6
مراكش-آسفي	5,3	4,5	9,4	8,1
فاس-مكناس	3,5	2,8	5,9	6,7
طنجة-تطوان-الحسيمة	3	3,3	10,4	10,1
سوس-ماسة	3	4,6	5,6	7,4
الجهة الشرقية	0,9	1,6	3	4,2
بني ملال-خنيفرة	0,5	0,4	1,6	2,1
درعة-تافيلالت	0,1	0,4	1,1	2,4
الجهات الجنوبية	0,5	1,9	2,3	3,2
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

تشير بيانات توزيع القروض حسب الجهات وجنس مديري مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة المستفيدة إلى أن جهة الرباط-سلا-القنيطرة تضم أعلى نسبة من المقاولات التي تديرها النساء، حيث تمثل 17% من إجمالي المقاولات في هذه الجهة، إلا أن حصتها من إجمالي القروض لا تتجاوز 6,8%.

أما في جهات أخرى، مثل مراكش-آسفي وفاس-مكناس، فقد بلغت هذه النسب على التوالي 16,5% و13,2%، و13,1% و14% (راجع الجدول 49).

الجدول 49 - توزيع إجمالي القروض الممنوحة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الجهة وجنس المدير في عام 2023 (بالنسب المئوية)

الجهة	توزيع جاري القروض		توزيع عدد المقاولات	
	من تسيير امرأة	من تسيير رجل	من تسيير امرأة	من تسيير رجل
الدار البيضاء-سطات	12,7	87,3	15,2	84,8
الرباط-سلا-القنيطرة	6,8	93,2	17	83
مراكش-آسفي	13,2	86,8	16,5	83,5
فاس-مكناس	14	86	13,1	86,9
طنجة-تطوان-الحسيمة	10,2	89,8	14,9	85,1
سوس-ماسة	7,6	92,4	11,6	88,4
الجهة الشرقية	6,5	93,5	11	89
بني ملال-خنيفرة	13,6	86,4	11,7	88,3
درعة-تافيلالت	4	96	7,2	92,8
الجهات الجنوبية	3,1	96,9	10,9	89,1
المجموع	**11,3**	**88,7**	**14,6**	**85,4**

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

يشير توزيع القروض حسب أقسام الأنشطة الاقتصادية وجنس المدير إلى أنه في عام 2023، بلغت نسبة مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تديرها النساء والعاملة في قطاع التجارة 30,2%، حيث استفادت من 21% من إجمالي القروض الممنوحة لهذه الفئة.

في المقابل، بلغت هذه النسب بالنسبة للمقاولات التي يديرها الرجال 29,1% و25,1% على التوالي (راجع الجدول 50).

الجدول 50 - توزيع إجمالي القروض الممنوحة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب قسم الأنشطة الاقتصادية وجنس المدير في عام 2023 (بالنسب المئوية)

فرع النشاط	توزيع جاري القروض		توزيع عدد المقاولات	
	من تسيير امرأة	من تسيير رجل	من تسيير امرأة	من تسيير رجل
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	21	25,1	30,2	29,1
الصناعة التحويلية	20	17,4	8	8,6
البناء	16,1	19	10,4	22,1
الصناعات الاستخراجية	7,6	6,2	0,2	0,5
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	5,4	3,9	13,7	8,7
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	4,6	4,7	0,1	0,2
الأنشطة العقارية	4,4	3,4	1,4	1,2
النقل والتخزين	4,3	7,3	7,2	11,4
الإيواء والمطاعم	3,7	2,5	5,9	4,5
الإعلام والاتصال	3,6	4,1	1,4	1,4
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	3,2	2,2	8,3	6,5
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	2,4	0,8	2	0,6
التعليم	1,9	0,8	5,3	2,1
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	0,7	1,5	0,9	1,4
أنشطة أخرى	1,1	1,1	5,1	1,8
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

يُظهر هذا التوزيع أن قطاع "أنشطة الخدمات الأخرى "يستحوذ على النسبة الأكبر من مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تديرها النساء، حيث تشكل 43,8% من إجمالي المقاولات ضمن هذا القطاع، مع استفادتها من28% من إجمالي القروض الممنوحة له (راجع الجدول 51)
وبالمثل، يستحوذ قطاع "الصحة البشرية والعمل الاجتماعي "على نسبة 37,9%من إجمالي المقاولات ضمن هذا القطاع، حيث تستفيد من 28,6%من إجمالي القروض المخصصة له.

الجدول 51 - توزيع إجمالي القروض الممنوحة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب قسم الأنشطة الاقتصادية وجنس المدير في عام 2023 (بالنسب المئوية)

فرع النشاط	توزيع جاري القروض		توزيع عدد المقاولات	
	من تسيير امرأة	من تسيير رجل	من تسيير امرأة	من تسيير رجل
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	9,7	90,3	15,4	84,6
الصناعة التحويلية	12,9	87,1	14	86
البناء	9,8	90,2	7,7	92,3
الصناعات الاستخراجية	13,7	86,3	7,1	92,9
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	15	85	21,7	78,3
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	11,1	88,9	9,6	90,4
الأنشطة العقارية	14	86	16,3	83,7
النقل والتخزين	7,1	92,9	10	90
الإيواء والمطاعم	16,1	83,9	18,8	81,2
الإعلام والاتصال	10,2	89,8	15,3	84,7
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	15,5	84,5	18,4	81,6
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	28,6	71,4	37,9	62,1
التعليم	23,6	76,4	30,6	69,4
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	5,3	94,7	10,6	89,4
الفنون، والمهرجانات وأنشطة العروض	23,9	76,1	19,9	80,1
أنشطة الخدمات الأخرى	28	72	43,8	56,2
إنتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	3,9	96,1	9,8	90,2
أنشطة أخرى	0,8	99,2	17,2	82,8
المجموع	**11,4**	**88,6**	**15**	**85**

المصدر: قاعدة بيانات موحّدة بالاعتماد على المعطيات المقدَّمة من قِبَل المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ووزارة الصناعة والتجارة، وبنك المغرب

الملحقات

الجدول: توزيع الأشخاص المعنويين النشطين حسب الفرع والفرع الفرعي للنشاط بالنسبة لأربعة قطاعات رئيسية

الفرع والفرع الفرعي	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
التجارة بالجملة، باستثناء السيارات والدراجات النارية	**77,3**	**76,5**	**75,2**	**73,7**	**72,1**	**71,3**	**70,5**
وسطاء التجارة بالجملة	**54,1**	**53,2**	**52,1**	**50,5**	**49**	**48,4**	**48**
التجارة بالجملة غير المتخصصة	6	5,9	5,8	5,6	5,4	5,3	5,3
أنشطة أخرى متخصصة في التجارة بالجملة	5,4	5,1	4,9	4,7	4,6	4,4	4,3
التجارة بالجملة لمعدات صناعية أخرى	3,6	3,6	3,6	3,7	3,8	3,8	3,8
التجارة بالجملة للسلع المنزلية	3,1	3,3	3,4	3,6	3,7	3,7	3,6
أخرى	5,1	5,3	5,5	5,6	5,7	5,7	5,5
التجارة بالتقسيط، باستثناء السيارات والدراجات النارية	**17,4**	**18,1**	**19,2**	**20,5**	**22**	**22,7**	**23,4**
أنشطة أخرى للتجارة بالتقسيط في المتاجر المتخصصة	7,1	7,5	8,1	8,6	9,5	10	10,4
التجارة بالتقسيط لمعدات منزلية أخرى في المتاجر المتخصصة	3,9	4	4,1	4,3	4,3	4,3	4,3
التجارة بالتقسيط في متاجر غير متخصصة	1,5	1,5	1,7	2,1	2,4	2,5	2,5
التجارة بالتقسيط للسلع الثقافية والترفيهية في المتاجر المتخصصة	1,9	1,9	2	2,1	2,1	2,1	2,1
التجارة بالتقسيط للمواد الغذائية في المتاجر المتخصصة	1,6	1,6	1,7	1,8	1,9	2	2
أخرى	1,4	1,5	1,6	1,7	1,8	1,8	2
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	**5,3**	**5,4**	**5,6**	**5,7**	**5,9**	**6**	**6,1**
تجارة معدات السيارات	2,3	2,4	2,6	2,6	2,7	2,7	2,8
صيانة وإصلاح المركبات	1,9	1,9	2	2	2,1	2,2	2,2
أخرى	1,1	1,1	1	1	1,1	1,1	1,2
البناء	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
أعمال البناء المتخصصة	**69,6**	**69,2**	**68,7**	**68,6**	**68**	**66,6**	**64,4**
أعمال البناء المتخصصة الأخرى	54,8	54,4	53,9	53,9	53,4	52,2	50
أعمال التركيب الكهربائي، السباكة، وأعمال التركيب الأخرى	8,7	8,6	8,6	8,4	8,3	8,3	8,1
أخرى	6,1	6,2	6,2	6,3	6,2	6,2	6,2
بناء المباني	**29,4**	**29,8**	**30,4**	**30,3**	**30,9**	**32,2**	**34,5**
الترويج العقاري	27,3	27,8	28,4	28,5	29,2	30,6	33
بناء المباني السكنية وغير السكنية	2,1	2	1,9	1,8	1,7	1,6	1,5
الهندسة المدنية	**1**	**1**	**0,9**	**1,1**	**1,1**	**1,1**	**1,1**
بناء الشبكات والخطوط	0,9	1	0,9	1,1	1,1	1,1	1,1
النقل والتخزين	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
النقل البري والنقل عبر الأنابيب	**88,3**	**88,1**	**88,2**	**88,9**	**89,4**	**89,2**	**88,5**
النقل الطرقي للبضائع وخدمات النقل	68,8	67,5	66,4	65,7	66,9	67,5	66,7
وسائل نقل أخرى للركاب عبر البر	19,4	20,6	21,8	23,2	22,5	21,7	21,8
أنشطة البريد والبريد السريع	**0,5**	**0,4**	**0,5**	**0,4**	**0,5**	**0,5**	**0,6**
أنشطة بريدية أخرى	0,5	0,4	0,5	0,4	0,5	0,5	0,6
التخزين والخدمات المساعدة للنقل	**9,2**	**9,1**	**8,9**	**8,2**	**7,7**	**7,7**	**8,2**
خدمات النقل المساعدة	6,7	6,7	6,5	6	5,7	5,7	6,1
التخزين والتكديس	2,4	2,4	2,4	2,2	2	2	2,1
النقل الجوي	**1,4**	**1,7**	**1,9**	**1,9**	**2**	**2,1**	**2,2**
النقل الجوي للركاب	1,2	1,5	1,7	1,8	1,9	2	2,1
النقل الجوي للبضائع والنقل الفضائي	0,2	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1
النقل عبر المياه	**0,7**	**0,6**	**0,6**	**0,5**	**0,4**	**0,4**	**0,4**
النقل البحري والساحلي للبضائع	0,4	0,4	0,4	0,3	0,3	0,3	0,3
النقل البحري والساحلي للركاب	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,1	0,1

المصدر :قاعدة البيانات المقدمة من المديرية العامة للضرائب(DGI)

الجدول - توزيع إنشاءات المقاولات الصغيرة والمتوسطة حسب الفرع والفرع الفرعي، بالنسبة المئوية

قسم الأنشطة / الفرع / الفرع الفرعي	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية	**32,8**	**31,7**	**31,5**	**31,8**	**29,8**	**29,6**	**28,7**
التجارة بالجملة، باستثناء السيارات والدراجات النارية	**25,2**	**23,1**	**21,9**	**21,6**	**19,7**	**20**	**19,4**
وسطاء التجارة بالجملة	19,3	16,4	15,7	14,2	13	14,1	14,1
التجارة بالجملة للمنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	1,1	1,2	1,1	1,4	1,3	1,3	1,1
التجارة بالجملة غير المتخصصة	1,1	1,5	1,3	1,2	1,1	1	1
أخرى	3,6	4	3,9	4,8	4,2	3,7	3,2
التجارة بالتقسيط، باستثناء السيارات والدراجات النارية	**6,2**	**6,9**	**7,8**	**8,4**	**8,3**	**7,8**	**7,6**
أنشطة أخرى للتجارة بالتقسيط في المتاجر المتخصصة	2,3	2,6	3	3,2	3,5	3,1	3
التجارة بالتقسيط في متاجر غير متخصصة	1,1	1,3	1,5	1,7	1,8	1,8	1,6
التجارة بالتقسيط لمعدات منزلية أخرى في المتاجر المتخصصة	1	1,2	1,3	1,5	1,2	1	1
أخرى	1,7	1,7	1,9	2	1,9	1,8	2
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	**1,5**	**1,7**	**1,8**	**1,9**	**1,8**	**1,7**	**1,7**
تجارة معدات السيارات	0,7	0,8	0,8	0,9	0,7	0,7	0,7
صيانة وإصلاح المركبات	0,6	0,6	0,7	0,7	0,8	0,7	0,6
أخرى	0,2	0,3	0,2	0,3	0,4	0,3	0,4
البناء	**20,2**	**20,7**	**20,3**	**20,7**	**20,8**	**19,8**	**19,6**
أعمال البناء المتخصصة	**15,7**	**15,9**	**16**	**16,3**	**15,6**	**14,2**	**12,8**
أعمال البناء المتخصصة الأخرى	12,6	12,8	13	13,3	12,6	11,3	10
أعمال التشطيب	1,3	1,5	1,4	1,6	1,4	1,3	1,4
أعمال التركيب الكهربائي، السباكة، وأعمال التركيب الأخرى	1,8	1,6	1,6	1,4	1,6	1,6	1,3
الهدم وتجهيز المواقع	0	0	0	0	0	0	0,1
بناء المباني	**4,4**	**4,6**	**4,1**	**4**	**4,9**	**5,4**	**6,7**
الترويج العقاري	4,1	4,3	3,9	3,7	4,7	5,2	6,5
بناء المباني السكنية وغير السكنية	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,2	0,2
الهندسة المدنية	**0,2**	**0,2**	**0,1**	**0,3**	**0,3**	**0,3**	**0,2**
بناء الشبكات والخطوط	0,1	0,2	0,1	0,3	0,3	0,3	0,1
بناء منشآت هندسية مدنية أخرى	0	0	0	0	0	0	0
بناء الطرق وخطوط السكك الحديدية	0	0	0	0	0	0	0
الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية	**9**	**9**	**8,8**	**7,6**	**8,3**	**8,8**	**8,4**
أنشطة المقرات الرئيسية؛ الاستشارات في التسيير	**4,7**	**4,6**	**4,8**	**3,8**	**4,6**	**5**	**4,7**
الاستشارات في التسيير	4,7	4,6	4,8	3,8	4,6	5	4,7
أنشطة المقرات الرئيسية	0	0	0	0	0	0	0
الإعلان ودراسات السوق	**2,3**	**2,3**	**2**	**1,9**	**1,9**	**2**	**1,8**
الإعلان	1	0,9	0,8	0,9	0,9	1	1
دراسات السوق واستطلاعات الرأي	1,3	1,4	1,2	1	0,9	1	0,8
أنشطة الهندسة المعمارية والهندسة؛ أنشطة الفحص والتحليل الفني	**1**	**1**	**1**	**0,9**	**1**	**0,8**	**0,8**
أنشطة الهندسة المعمارية والهندسة	1	1	1	0,9	1	0,8	0,8
أنشطة متخصصة وعلمية وتقنية أخرى	**0,6**	**0,6**	**0,5**	**0,6**	**0,5**	**0,5**	**0,6**
أنشطة التصميم المتخصصة	0,5	0,5	0,4	0,5	0,4	0,4	0,4
أخرى	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1
الأنشطة القانونية والمحاسبية	**0,4**	**0,5**	**0,5**	**0,3**	**0,4**	**0,3**	**0,5**
أنشطة المحاسبة	0,3	0,3	0,3	0,2	0,2	0,2	0,3
الأنشطة القانونية	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2

المصدر :قاعدة البيانات المقدمة من المديرية العامة للضرائب(DGI)

الجدول - توزيع رقم المعاملات المجمّع حسب الفرع والفرع الفرعي لأقسام النشاط الثلاثة الأولى

الفرع والفرع الفرعي	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التِجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
التجارة بالجملة، باستثناء السيارات والدراجات النارية	**79,7**	**79,5**	**78,9**	**79,2**	**78,3**	**78,8**	**78,3**
وسطاء التجارة بالجملة	29,7	30,3	31,2	33,5	32,7	31,7	32,8
أنشطة أخرى متخصصة في التجارة بالجملة	19,8	20	19,1	16,9	17,9	19,8	18,3
التجارة بالجملة غير المتخصصة	18,4	17,7	16,9	16,7	16,3	16,3	15,8
أخرى	12	11,5	11,7	12,2	11,4	11,1	11,3
التجارة بالتقسيط، باستثناء السيارات والدراجات النارية	**13**	**13,2**	**13,8**	**13,9**	**14,1**	**14,2**	**14,4**
أنشطة أخرى للتجارة بالتقسيط في المتاجر المتخصصة	4,2	4,2	4,4	4,5	4,8	4,5	4,5
التجارة بالتقسيط في متاجر غير متخصصة	3,4	3,3	3,4	3,9	3,4	3,3	3,6
التجارة بالتقسيط للوقود في المتاجر المتخصصة	2,8	3	3,1	2,6	2,9	3,6	3,4
أخرى	2,6	2,7	2,9	3	3	2,7	2,9
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	**7,2**	**7,3**	**7,3**	**6,8**	**7,7**	**7**	**7,4**
تجارة السيارات	4,4	4,5	4,4	3,9	4,4	3,8	3,9
تجارة معدات السيارات	2,3	2,3	2,4	2,4	2,7	2,6	2,9
أخرى	0,5	0,5	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6
الصناعة التحويلية	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الصناعات الغذائية	**22**	**20,8**	**20,9**	**22,2**	**20,6**	**20,6**	**20,2**
معالجة الحبوب؛ صناعة المنتجات النشوية	4,5	4,2	4,1	4,5	3,8	3,8	3,6
صناعة مشتقات الحليب	3,3	3,2	3,3	3,4	3,1	3	3,1
صناعة أغذية الحيوانات	2,7	2,6	2,8	3,1	2,9	3	3,1
صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية	3,3	3	2,7	2,8	3	3,2	3
صناعة منتجات غذائية أخرى	3,3	2,9	3	3,2	2,9	2,8	2,6
أخرى	5	4,9	5,1	5,1	4,9	4,8	4,9
صناعة السيارات	**13,9**	**13,9**	**14**	**13,4**	**14,6**	**15,6**	**17,7**
تصنيع المركبات	12	12	12,1	11,9	13	14,1	16
أخرى	1,9	1,8	1,8	1,6	1,6	1,5	1,7
صناعة المنتجات المعدنية، باستثناء الآلات والمعدات	**9,7**	**9,6**	**9,6**	**9,8**	**9,3**	**9,4**	**10,5**
صناعة منتجات معدنية أخرى	6,2	6,2	6,1	6,4	5,6	5,7	6,7
صناعة عناصر معدنية لأغراض البناء	2,4	2,3	2,2	2,1	2,4	2,4	2,3
أخرى	1,1	1,1	1,3	1,3	1,2	1,3	1,4
صناعة المعدات الكهربائية	**6,7**	**7,1**	**7,4**	**7,4**	**7**	**6,8**	**8**
صناعة الأسلاك والكابلات ومعدات التركيب الكهربائي	4,2	4,5	4,9	4,8	4,2	4,4	5,4
صناعة معدات كهربائية أخرى	2,1	2,2	2,2	2,2	2,3	2	2,2
أخرى	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4
الصناعة الكيميائية	**8**	**9,7**	**9,5**	**9,7**	**10,9**	**11,4**	**7,8**
صناعة المواد الكيميائية الأساسية، والمنتجات الأزوتية، والأسمدة، واللدائن الأساسية والمطاط الصناعي	4,2	5,9	5,5	5,7	7,1	7,9	4,3
صناعة منتجات كيميائية أخرى	3,7	3,6	3,8	3,8	3,5	3,3	3,2
أخرى	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2
صناعة منتجات معدنية غير معدنية أخرى	**6,4**	**6**	**6,1**	**5,9**	**5,9**	**5,3**	**5,1**
صناعة الإسمنت والجير والجبس	3,8	3,5	3,5	3,3	3,3	2,7	2,6
صناعة مواد البناء من الطين المشوي	1,1	1	1,1	1	1	1	0,9
أخرى	1,5	1,5	1,6	1,5	1,6	1,6	1,6
صناعة الملابس	**4,8**	**4,7**	**4,5**	**3,8**	**3,9**	**3,7**	**4,2**
صناعة الملابس، باستثناء المصنوعة من الفرو	4,8	4,7	4,5	3,8	3,9	3,7	4,2
الصناعة الصيدلية	**4,4**	**4,2**	**4,3**	**4,8**	**4,4**	**3,9**	**4**

صناعة المستحضرات الصيدلية	4,4	4,2	4,3	4,8	4,4	3,9	4
صناعات تحويلية أخرى	**4,2**	**4,3**	**3,8**	**3,7**	**4,1**	**4,5**	**3,6**
أنشطة صناعية تحويلية غير مصنفة في مكان آخر	3,9	4,1	3,5	3,4	3,8	4,2	3,3
أخرى	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3
صناعة المشروبات	**2,7**	**2,3**	**2,4**	**2,3**	**2,2**	**2,3**	**2,5**
صناعة المشروبات	2,7	2,3	2,4	2,3	2,2	2,3	2,5
صناعة النسيج	**2,5**	**2,4**	**2,5**	**2,4**	**2,4**	**2,3**	**2,2**
إعداد الألياف وغزلها	1,5	1,5	1,4	1,2	1,3	1,2	1,1
أخرى	1	1	1,1	1,2	1,2	1,1	1,1
الفلزات (الميتالورجيا)	**2,1**	**2,1**	**2**	**1,9**	**2,4**	**2,4**	**2,1**
الصب (المسابك)	1	1,1	1	1	1,3	1,4	1,2
أخرى	1,1	1	1	0,9	1	1	0,9
أخرى	**12,6**	**12,9**	**13**	**12,8**	**12,4**	**12**	**12**
البناء	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
أعمال البناء المتخصصة	**61,7**	**61,7**	**63,3**	**63,4**	**61,4**	**64,2**	**63,7**
أعمال بناء متخصصة أخرى	49,6	49,1	50,6	50,4	48,8	50,6	51
أخرى	12	12,6	12,6	13	12,6	13,6	12,8
بناء المباني	**33,4**	**33,1**	**31,3**	**31,2**	**33,6**	**29,4**	**30,3**
الترويج العقاري	30,5	30,1	28,4	28,2	31	26,8	27,8
بناء المباني السكنية وغير السكنية	2,9	3	2,8	2,9	2,6	2,6	2,5
الهندسة المدنية	**4,9**	**5,2**	**5,4**	**5,4**	**5**	**6,4**	**6**
بناء الشبكات والخطوط	4,9	5,2	5,4	5,4	5	6,4	6

المصدر :قاعدة البيانات المقدمة من المديرية العامة للضرائب(DGI)

لوائح الرسوم البيانية والجداول والأشكال

لائحة الرسوم البيانية

الرسم البياني 1- تطور عدد المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية
الرسم البياني 2- تطور عدد المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب الفئة خلال الفترة 2017-2023
الرسم البياني 3 - التوزيع الجهوي للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة في عام 2023 (بالنسبة المئوية)
الرسم البياني 4- التطور السنوي لعدد المقاولات المُنشأة، سواء الفردية أو ذات الشخصية الاعتبارية بين عامي 2017 و2023
الرسم البياني 5- تطور عدد حالات حلّ المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية
الرسم البياني 6- تطوّر تأسيس المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية حسب الفئات خلال الفترة 2017-2023
الرسم البياني 7- تطور تأسيس المقاولات بين عامي 2017 و2023 والتوزيع الجهوي لعام 2023 (بالنسب المئوية)
الرسم البياني 8- تطور حالات حلّ المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية بين عامي 2017 و2023 والتوزيع الجهوي لعام 2023 (بالنسب المئوية)
الرسم البياني 9- تطور إنشاء المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية وفقًا للقطاعات الاقتصادية التي سجلت أعلى معدلات النمو خلال الفترة 2017-2023
الرسم البياني 10- تطور الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي ورقم المعاملات الإجمالي بالدرهم المغربي بين 2017 و2023
الرسم البياني 11- التوزيع الجهوي لإجمالي رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة في عام 2023
الرسم البياني 12- تطور رقم معاملات الجهات التي سجلت أعلى معدلات النمو بين عامي 2017 و2023
الرسم البياني 13 - القطاعات التي سجلت نموًا بأكثر من 50% في رقم المعاملات بين عامي 2017 و2023
الرسم البياني 14- توزيع إجمالي رقم معاملات المقاولات ذات الش
الرسم البياني 15- تطور القيمة المضافة للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة بالدرهم المغربي بين عامي 2017 و2023
الرسم البياني 16- - تطور القيمة المضافة الإجمالية حسب الفئات خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023
الرسم البياني 17 - التوزيع الجهوي للقيمة المضافة الإجمالية للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة في عام 2023
الرسم البياني 18- تطور القيمة المضافة الإجمالية في الجهات التي سجلت نمواً يزيد على 50% بين عامي 2017 و2023
الرسم البياني 19- تطور القيمة المضافة الإجمالية حسب الشكل القانوني خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023
الرسم البياني 20 - تطور القيمة المضافة الإجمالية حسب فئة عدد العاملين خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023
الرسم البياني 21- تطور عدد المقاولات المصرّحة والوظائف المصرّح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
الرسم البياني 22 - التوزيع النسبي للوظائف في القطاعات الخمسة الرئيسية على المستوى الجهوي خلال عام 2023
الرسم البياني 23 - تطور عدد المقاولات المصرّحة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فئة عدد العاملين
الرسم البياني 24 - توزيع الوظائف المصرّح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فئات الأجور (بالنسبة المئوية)
الرسم البياني 25 - توزيع الوظائف المصرّح بها حسب النوع الاجتماعي
الرسم البياني 26 - طور التوظيف النسائي بين عامي 2013 و2023
الرسم البياني 27 - التطور السنوي لنسبة ريادة الأعمال النسائية حسب فئات المقاولات (بالنسب المئوية)
الرسم البياني 28- التطور السنوي لعدد المقاولات التي تديرها النساء حسب فئات المقاولات (بالنسب المئوية)
الرسم البياني 29- التطور السنوي لنسبة ريادة الأعمال النسائية حسب الجهة (بالنسب المئوية)
الرسم البياني30- التطور السنوي لنسبة ريادة الأعمال النسائية حسب الفئة العمرية للمقاولات (بالنسب المئوية)
الرسم البياني 31- التطور السنوي لعدد المقاولات التي تديرها النساء حسب الفئة العمرية للمؤسسة (بالنسب المئوية)
الرسم البياني 32 - توزيع إجمالي القروض الممنوحة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الجهات في عام 2023 (بالنسب المئوية)

لائحة الجداول

الجدول 1- توزيع المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب الفئة
الجدول 2- التوزيع الجهوي للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة
الجدول 3- توزيع المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب القطاعات
الجدول 4- توزيع المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب القطاع (الثانوي والثالثي)
الجدول 5- توزيع المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب الشكل القانوني
الجدول 6- توزيع تأسيس المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية حسب الفئات
الجدول 7- التوزيع الجهوي لتأسيس المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية
الجدول 8- التوزيع الجهوي للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية التي هي في طور الحلّ
الجدول 9- التوزيع القطاعي لتأسيس المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية
الجدول 10- التوزيع القطاعي لتأسيس المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية في القطاعين(الثانوي والثالث)
الجدول 11- التوزيع القطاعي للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية التي هي في طور الحلّ
الجدول 12- توزيع إنشاء المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية وفقاً للشكل القانوني خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023
الجدول 13- توزيع إنشاء المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية حسب فئة عدد العاملين
الجدول 14 - توزيع عدد الشركات ذات الشخصية الاعتبارية التي هي في طور الحلّ
الجدول 15- توزيع رقم المعاملات الإجمالي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب فئة المقاولات
الجدول 16- توزيع إجمالي رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الجهة
الجدول 17 - التوزيع القطاعي لإجمالي رقم معاملات المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة
الجدول 18- - التوزيع القطاعي لرقم المعاملات حسب القطاعين الثانوي والثالثي
الجدول 19 - توزيع إجمالي رقم معاملات المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب الشكل القانوني
الجدول 20 - توزيع إجمالي رقم معاملات المقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب فئة عدد العاملين
الجدول 21- - توزيع القيمة المضافة الإجمالية للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب فئة الشركات
الجدول 22- توزيع القيمة المضافة الإجمالية للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب الجهة
الجدول 23- التوزيع القطاعي للقيمة المضافة الإجمالية للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة
الجدول 24- توزيع القيمة المضافة الإجمالية للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب الشكل القانوني
الجدول 25- توزيع القيمة المضافة الإجمالية للمقاولات ذات الشخصية الاعتبارية النشطة حسب فئة عدد العاملين
الجدول 26 - التوزيع الجهوي وتطور عدد الشركات المصرّحة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
الجدول 27- التوزيع الجهوي وتطور عدد الوظائف المصرّح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
الجدول 28- التوزيع القطاعي للشركات المصرّحة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
الجدول 29- التوزيع القطاعي غير الزراعي وتطور عدد الوظائف المصرّح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
الجدول 30 - توزيع وتطور عدد المقاولات المصرّحة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فئة عدد العاملين
الجدول 31 - توزيع عدد الوظائف المصرّح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فئات الشركات
الجدول 32 - طور الوظائف المصرّح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فئات عمر الشركات خلال الفترة 2017-2023.
الجدول 33 - توزيع عدد الوظائف المصرّح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فئة عمر الشركات
الجدول 34 - توزيع الوظائف المصرّح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فئة الشركات وفئة عمرها (بالنسبة المئوية
الجدول 35 - التوزيع القطاعي والتطور السنوي لكتلة الأجور
الجدول 36 - توزيع كتلة الأجور وتطورها حسب فئات عدد العاملين
الجدول 37 - توزيع الوظائف حسب الفئات العمرية للشركات وفئات الأجور في عام 2023
الجدول 38- توزيع الوظائف حسب فئات الشركات وفئات الأجور في عام 2023
الجدول 39- توزيع الوظائف المصرّح بها حسب النوع الاجتماعي وفئات الأجور في عام 2023
الجدول 40- التوزيع الإقليمي للوظائف المصرح بها حسب النوع الاجتماعي والفئات الأجرية في عام 2023
الجدول 41 - التوزيع الإقليمي للوظائف حسب الفئات الأجرية في عام 2023 (بالنسبة المئوية)
الجدول 42 - التوزيع النوعي للوظائف حسب النوع الاجتماعي وقسم الأنشطة الاقتصادية- عام 2023
الجدول 43 - توزيع الوظائف حسب النوع الاجتماعي، فئات الشركات، والفئات الأجرية في عام 2023 - بالنسب المئوية
الجدول44 - نسبة مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تديرها النساء من إجمالي عدد المقاولات (بالنسب المئوية)
الجدول 45 - توزيع إجمالي القروض الممنوحة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة وفقاً لقسم الأنشطة الاقتصادية في عام 2023 (بالنسب المئوية)

الجدول 46- توزيع إجمالي القروض الممنوحة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الفئة العمرية في عام 2023 (بالنسب المئوية)
الجدول 47- توزيع إجمالي القروض الممنوحة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب فئات المؤسسات في عام 2023 (بالنسب المئوية)
الجدول 48 - توزيع إجمالي القروض الممنوحة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الجهة وجنس المدير في عام 2023 (بالنسب المئوية)
الجدول 49 - توزيع إجمالي القروض الممنوحة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الجهة وجنس المدير في عام 2023 (بالنسب المئوية)
الجدول 50 - توزيع إجمالي القروض الممنوحة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب قسم الأنشطة الاقتصادية وجنس المدير في عام 2023 (بالنسب المئوية)
الجدول 51 - توزيع إجمالي القروض الممنوحة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب قسم الأنشطة الاقتصادية وجنس المدير في عام 2023 (بالنسب المئوية)

لائحة الأشكال

الشكل 1- هيئات الحاكمة بالمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة
الشكل 2 - الخطة الاستراتيجية 2024 – 2026
الشكل 3 - خطوات تحسين موثوقية البيانات
الشكل 4 - آلية إعادة تقديم البيانات إلى الموردين.
الشكل 5 - فئات المؤشرات لعام 2024
الشكل 7- خريطة عمليات المرصد
الشكل 8- عملية التنبؤ بجنس المديرين

التقرير

السنوي